الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٦٥
الجمعة، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

مشروع القرار (A/53/L.16)

تعديلات (A/53/L.42)

السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من بين المسائل التي نظرت فيها هذه المنظمة مؤخرا أو تجري متابعتها عن كثب ومناقشتها باستفاضة لفترة طويلة من الوقت لا يحظى الكثير منها بنفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به مسألة إصلاح مجلس الأمن. فللوهلة الأولى، يبدو أن تحقيق توافق في الآراء أمر قريب المنال. فنحن جميعا نريد أن يكون مجلس الأمن موزعا توزيعا جغرافيا عادلا، وأن يكون ديمقراطيا ويتصف بالكفاءة. ونحن جميعا نريد تحسين أساليب عمله، ونحن جميعا تقريبا نريد أن نرى كبحا في استعمال حق النقض غير المحدود.

ومع ذلك، فإن ثمة تقييدات معينة على ما نستطيع أن نحققه هنا، طالما أن جميع هذه المسائل مترابطة فيما بينها. وبغية الحفاظ على ما لدينا - أي مجلس أمن عملي وتشغيلي - وبغية أن نحصل على ما نريد - أي تمثيل عادل وديمقراطية وزيادة في الشفافية والكفاءة - يتعين علينا أن نقيم توازنا بين ما هو مطلوب وما هو ممكن. وذلك التوازن يقوم بين التمثيل الجغرافي العادل والكفاءة، وبين الشفافية والحاجة إلى إجراء مشاورات غير رسمية، وبين الاتصاف بالطابع الديمقراطي والاستعمال اللامحدود لحق النقض.

وبغية موازنة العبء الإضافي الذي يترتب على توسيع المجلس في قدرته التشغيلية، نحتاج إلى تحديث أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه. ونحتاج أيضا إلى تطوير إجراءات تمكن من المشاركة في صنع القرار والشفافية على نحو أوسع بينما تيسر القيام بأعمال فورية وفعالة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86480
9886480

لقد أحرزنا بالتأكيد تقدما كبيرا خلال المناقشات المكثفة والبناءة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وهنا أود أن أعرب عن شكرنا وامتناننا لرئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، السيد هينادي أودوفينكو، ولنائبي رئيس الفريق العامل، السفيرين بريتنشتاين وجياناما. إن المقترحات التي تم التقدم بها عدّلت وصقلت، وهي توجز الآن مجمل نطاق جوانب الإصلاح في المستقبل. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلاقي الآراء، لا تزال هناك فجوة كبيرة يتعين ردمها.

وبما أن هذه المسائل ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها، ينبغي أن تظل في مجموعة واحدة متكاملة طوال المفاوضات وعملية صنع القرار، وينبغي التوصل إلى اتفاق على المجموعة بكاملها. وإذا استثنينا أحد العناصر من المجموعة وأصدرنا حكما مسبقا عليه، فإن من شأن ذلك أن يكون مدعاة للأسف، ومن شأنه بالضرورة أن يحد من قدرتنا على معالجة ما تبقى من عناصر المجموعة المتكاملة. وبغية التوصل إلى اتفاق عام، مثلما يدعو إليه القرار ٢٦/٤٨، يتعين علينا أن نحافظ على اندفاعنا وأن نواصل مناقشتنا لجميع المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن بطريقة إيجابية وشفافة ولا تنطوي على المواجهة.

وهذا يحملني إلى تناول الموضوع الأكثر مناقشة اليوم، ألا وهو موضوع الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وبما أن هذه المسألة هي أيضا جزء من مجموعة الإصلاح المتكاملة، فينبغي ألا تعالج بصورة منفصلة. فعملية التصويت في الجمعية العامة واتخاذ القرار منصوص عليها بوضوح في المواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الضروري أولا أن نعلم ما هو الاقتراح الذي سنصوت عليه؛ ولا يمكننا أن نقرر نوع الأغلبية المطلوبة إلا بعد ذلك. والنهج المعاكس، مثلما يقترحه مشروع القرار A/53/L.16، من شأنه أن يوجد سابقة خطيرة عن طريق إحداث فئة جديدة تعريفها غامض - "قرار يترتب عليه إجراء تعديل في الميثاق" - وهو من الناحية القانونية انحراف عن المادة ١٠٨ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا أمر لا نقبله.

فلنكن واضحين. إننا نحترم إعلان دوربن الصادر عن رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، وهو ما نفهم أنه مناشدة سياسية مشروعة موجهة إلى الدول الأعضاء في الحركة، وفي الواقع إلى المجتمع الدولي بأسره، بغية تحقيق اتفاق عام بشأن هذه المسألة.

إننا نرى تسوية معقولة في اعتماد مشروع التعديلات A/53/L.42 على مشروع القرار A/53/L.16، ونناشد الرئيس أن ينظم مشاورات أخرى بغية تجنب المواجهة وبغية إيجاد حل من شأنه أن يكون مقبولا للجميع.

واسمحوا لي أن أؤكد أن إصلاح مجلس الأمن يستحق اهتمامنا العاجل. لقد شهدنا بالفعل أولى دلائل التآكل الحاصل في مصداقيته بسبب التمثيل الجغرافي الجائر، مثلما يبينه القرار الصادر عن الدول الأفريقية فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على ليبيا. ونحن الذين نقرر نوع مجلس الأمن الذي نريده في الألفية المقبلة. ويتعين علينا أيضا أن نقرر ما إذا كنا نريد مواصلة العيش في عالم قائم على حقائق فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أو ما إذا كنا نريد أن نتغير مع تغير الزمن. فثمة فرصة طيبة أمامنا للنجاح إذا أبقينا حوارنا حيا بطريقة إيجابية وبناءة مثلما كنا نفعل من قبل.

لذلك نؤيد تأييدا كاملا استمرار أعمال الفريق العامل في عام ١٩٩٩ بغية قيامه بدراسة جميع المقترحات. ويحدونا الأمل في أن يسفر هذا العمل في نهاية المطاف عن نتائج ملموسة يمكن إدراجها في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار مفهوم جمعية الألفية.

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يعتقد وفد بلادي أن التلاقي الواضح في الآراء بشأن الحاجة إلى التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه يبين منحى طيبا حيال دورنا النشط والإيجابي في هذه المسألة.

وهناك عنصر أساسي في هذا الاتجاه يتمثل في الاعتراف بل والقبول بأن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية تكمُن في أسس الأمم المتحدة. وهي تحتاج وتتطلب تعاون جميع الدول الأعضاء.

إلا أن تعاون الدول الأعضاء لا ينبغي أن يؤخذ على أنه أمر مسلَّم به من جانب مجلس الأمن، الذي يفرض عليه ميثاق الأمم المتحدة التزاما أساسيا بصون السلم والأمن الدوليين في عالم يتغير بسرعة بل أنه عالم يأخذ في الانكماش. ونظرا للصراعات المعاصرة والمحتملة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن المجلس، لا يستطيع الاضطلاع بهذه المسؤولية الشاقة إذا لم تكن

العضوية فيه تمثيلية حقا، ولا تعكس تكوين الأمم المتحدة، التي يصل عدد أعضائها حاليا إلى ١٨٥ عضوا.

فالإصلاح يأخذ في الانتشار، وليس بوسع مجلس الأمن أن يكون حالة استثنائية، إذا أراد أن يكفل المساءلة الضرورية. وكما أكّد وفد بلدي في بياناته السابقة، فإن الحاجة إلى تعزيز مصداقية المجلس من خلال إصلاح مضموني يجب أن توجهها مبادئ الديمقراطية، والمساواة في السيادة بين الدول والتمثيل الجغرافي العادل. وينبغي لمجلس الأمن بعد إصلاحه أن يكون شفافا في أنشطته وأكثر استجابة لمصالح العضوية العامة في مسائل مستمدة من ولايته التي أناطها به الميثاق. وتزداد أهمية ذلك إذ يطلب إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتشاطر عبء صون السلم والأمن الدوليين، في جملة أمور، منها الإسهامات المقررة في ميزانية حفظ السلام وتوفير القوات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز شفافية عمل مجلس الأمن من خلال تحسين أدائه وأساليب عمله، وصلاحية اتخاذ القرار، والعلاقات مع الدول التي ليست أعضاء في المجلس.

وآراؤنا فيما يتعلق بتحقيق التمثيل الجغرافي العادل في المجلس قد حددت بوضوح في البيانات وورقات العمل التي قدمتها حركة بلدان عدم الانحياز إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أوكلت إليه هذه الجمعية ولاية دراسة جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل المتصلة بذلك ورفع تقرير بشأنها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي الآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم لمصر، عندما تحدث باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد دعت الحركة إلى زيادة عضوية المجلس بما لا يقل عن ١١ عضوا. وهذا العدد الإضافي عدد منصف ومعقول ويمكن أن يوفق بين المطالبات المشروعة لجميع مناطق العالم بأن تكون ممثلة في هيئة بالغة الأهمية أوكل إليها الاضطلاع بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. وإن توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة في المجلس كما أوصت بذلك حركة بلدان عدم الانحياز وعدة وفود أخرى، ستقطع شوطا بعيدا في سبيل تحقيق أهدافنا وتلبية احتياجات الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. ولا يمكن التوفيق بين الآراء التي عرضتها تلك الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ودون النيل من كفاءة المجلس إلا من خلال التوسيع الذي اقترحته حركة بلدان عدم الانحياز.

وكذلك أود أن أؤكد من جديد على التزام بلدي بالموقف الأفريقي المشترك، الذي يطالب بتخصيص مقعدين دائمين بالتناوب لقارة أفريقيا، مع نفس الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها سائر الأعضاء الدائمين الآخرين. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنظمة أن تتفادى إنشاء طبقة جديدة محرومة، إذ أن هذا من شأنه أن يخفي مشكلة نحاول جميعا معالجتها.

ومن نافلة القول، إن وفد بلادي يختلف في الرأي تماما مع تلك الوفود التي تطالب بأن يكون الحد الأقصى ما بين ٢٠ إلى ٢١ في المجلس الموسَّع. وتلك الدعوات إما تستهدف وضع ولاية جديدة للفريق العامل المفتوح باب العضوية، أو انها يمكن أن تكون مكيدة للاستفادة التامة من عالمين متضادين: أي تأييد التوسيع والتمثيل العادل في آن معا، بينما تعمل في آن آخر على تقديم اقتراحات من المعروف جيدا أنه ليس لها فرصة تذكر في الحصول على اتفاق عام - وهي متطلب أساسي لتعديل الميثاق، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠٨.

وإن مسألة إصلاح مجلس الأمن، بقدر ما تستحق الاهتمام العاجل، لا يمكن أن تكون موضوعا لأي إطار زمني مفروض. والواقع أننا ندرك ضرورة إتاحة الوقت للدول الأعضاء للتفكير في المسألة، وذلك بهدف تحديد الحلول التي يمكن التوصل على أساسها إلى اتفاق عام. ومع ذلك، فإذا اقتضى الأمر اتخاذ بعض القرارات في وقت مبكر، فإنه يمكن استعارة صفحة من ورقة حركة بلدان عدم الانحياز، اقترحت بأنه ينبغي أن يتم توسيع العضوية فقط في فئة الأعضاء غير الدائمين في الوقت الحاضر، إن لم يكن هناك اتفاق بشأن الفئات الأخرى من العضوية.

إن الاقتراح بإجراء استعراض دوي لتكوين المجلس له ميزة كبيرة ويستحق دراسة جدية. وهذا الاستعراض الدوري، مع إمكانية استبدال الأعضاء الذين لا يضطلعون بأداء وظائفهم أو أي عضو إذا ما قررت مجموعته الإقليمية ذلك سيعزز المساءلة وسيجعل المجلس أكثر استجابة لاحتياجات ومصالح المجتمع الدولي برمته. واننا نؤيد تأييدا كاملا هذا الاقتراح. كما أننا نؤيد اقتراح حركة بلدان عدم الانحياز الذي يرى أن الاستعراض الدوري لهيكل وعمل مجلس الأمن أمر ضروري لتمكينه من الاستجابة بشكل أفضل وأنجع للتحديات الجديدة في

العلاقات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

ويدرك وفد بلادي المشاكل المتأصلة المرتبطة باستخدام أو إساءة استخدام حق النقض، واننا، نكرر نداءنا بأن يكون استخدامه مقتصرا على حالات محددة بوضوح بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق، في وقت مناسب، لإلغاء حق النقض. لقد حان الوقت لاستعراض مفهوم هذا الأثر غير الديمقراطي والبائد الذي خلفته حقبة ما بعد الحرب، وذلك في ضوء سوء تطبيقه بصورة متكررة من جانب قلة ذات امتيازات تعزيزا لأهدافها الوطنية الضيقة، ولإحباط إرادة العضوية العامة في المنظمة. وأيًّا كانت نتائج مداولاتنا بشأن هذا الموضوع، فإن الرأي المتروي لوفد بلادي هو أنه لا بد لجميع الأعضاء الدائمين، الجدد والقدامى على السواء، من أن يحظوا بنفس الحقوق والامتيازات.

وأود أن أختتم بياني هذا بأن أكرر من جديد التزام وفد بلادي بعملية الإصلاح. ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة جهدنا المشترك الذي يستهدف إصلاح مجلس الأمن بغية تهيئته على نحو أفضل لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيدة راسي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال: أيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي، فنلندا.

إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة الذي أناط به أعضاء الأمم المتحدة المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن المهم التسليم بأن عددا كبيرا من العوامل يحدد فعالية المجلس والسلطة التي يمارسها في المجتمع الدولي. والأهم بالطبع هو جودة قراراته. ووحدة الهدف بين أعضائه أساسية. وكذلك قدرة الأمم المتحدة من الناحية السياسية والعملية على تنفيذ قرارات المجلس. ومن العوامل الأساسية، بالطبع، تكوين المجلس وأساليب عمله.

وقد أعلنت بلدان الشمال عن آرائها بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه في مناسبات عديدة سابقة. وعليه، فاسمحوا لي اليوم أن أذكر فقط بالنهج العام الذي تتبعه بلدان الشمال في بعض القضايا الأساسية.

إننا نؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه حتى يصبح أكثر استعدادا وقوة في قدرته على الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن في الوقت الذي نواجه فيه تحديات الألفية الجديدة.

والهدف النهائي من الإصلاح هو جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا، وتعزيز سلطته، وجعله كذلك أكثر انفتاحا وشفافية. وفي ذات الوقت، ينبغي لتوسيع عضوية المجلس أن تراعي الحاجة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في عمله.

وبلدان الشمال، شأنها شأن الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء، تؤيد توسيع العضوية في فئتيها، الدائمة وغير الدائمة. فالأعضاء غير الدائمين يشكلون جزءا أساسيا من عضوية مجلس الأمن. وهم يكفلون له الطابع التمثيلي والمساءلة. ويمكن أن يتوقع منهم، من قبيل المصلحة الذاتية، أن يولوا الأولوية للوضوح والتشاور الواسع مع غير أعضاء المجلس. وينبغي أيضا أن يشكل مستقبلا الأعضاء المنتخبون الأغلبية في المجلس. وتؤيد بلدان الشمال كذلك زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس. ونرحب بألمانيا واليابان كعضوين جديدين دائمين في المجلس، بالإضافة إلى بلدان نامية من أفريقيا وآسيا، وكذلك أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

أما فيما يتعلق باختيار الأعضاء الدائمين الجدد، فإن بلدان الشمال مستعدة لدراسة كل المقترحات بعناية. وقد لاحظنا مع الاهتمام صيغة التناوب التي اتفقت عليها بلدان منظمة الوحدة الأفريقية في أوغادوغو في حزيران/يونيه الماضي. وعلى الجمعية العامة أن تضع الاعتبار الواجب أي اقتراح يقدم من المناطق المعنية عندما تتخذ قرارها النهائي بشأن هذا الموضوع.

وتود بلدان الشمال أن ترى عملا متفقا عليه للتقليص من دور حق النقض. وهناك قلق واسع النطاق من أن زيادة عدد البلدان المتمتعة بحق النقض - بشكله الحالي - قد يضر بفعالية صنع القرار في مجلس الأمن. وتعتقد بلدان الشمال أنه يمكن أيضا النظر بعناية في وضع قيود على نطاق استخدام حق النقض وتطبيقه، وذلك في إطار ما يسمى بالاستعراض الدوري، كإحدى الطرق لإيجاد حل لهذه القضية.

وقد أحرز بالفعل تقدم في الجهود المبذولة لجعل مجلس الأمن أكثر شفافية وتحسين أساليب عمله، ليس في الفريق العامل المفتوح باب العضوية فحسب، ولكن أيضا في المجلس نفسه. وإننا نرحب بحرارة بهذا التطور. ونعتقد أن التدابير التي اضطلع بها المجلس كان يحفزها إلى حد كبير العمل المتقن للغاية الذي تم في الفريق العامل. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يمكن وينبغي عمله. ونعتقد أن هناك حاجة إلى إجراء استعراض لأساليب عمل المجلس وشفافيته على أساس ثابت ومستمر. ومما يبرر هذا النهج الزيادة السريعة في المهام التي تواجه المجلس والطبيعة المتغيرة للمشاكل التي يتعين عليها تناولها، فضلا عن الحد الذي ينبغي عنده لغير أعضاء المجلس أن يشاركوا في أعماله. وسيكون أيضا من المهام الكبيرة التي تندرج في ولاية هذا الاستعراض المستمر، النظر في كيفية تحسين وتعزيز العلاقة والتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وقد آن الأوان، في رأينا، لتشارك جميع الدول الأعضاء في مفاوضات تدفع بعملية الإصلاح إلى الأمام. وقد أحاطت بلدان الشمال علما بالنداءات العديدة لاتباع نهج موجه نحو إحراز النتائج في إصلاح مجلس الأمن، وهي نداءات أعرب عنها في مناقشة الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر. كما لاحظنا أيضا أن العديد من المتكلمين أعربوا عن خيبة أملهم إزاء التقدم البطيء وعدم تقديم مقترحات من جانب الفريق العامل المفتوح باب العضوية، والذي رغم كل شيء يشكل تقريره تجميعا مفيدا للأفكار العديدة المطروحة.

واسمحوا لي بأن أوضح أن بلدان الشمال بدعوتها إلى عملية التفاوض لا تدعو إلى فرض أي أطر زمنية مصطنعة أو مواعيد نهائية. ولا يمكن لأحد أن يفرض أي شيء على الجمعية العامة. وإن ما نحث عليه هو ببساطة أن يلتفت الفريق العامل للنداءات الخاصة بطرح مقترحات ملموسة ومحددة لتنظر فيها الجمعية.

وهذا لن يكون أمرا سهلا. إذ أن هناك العديد من المشاكل، وهي معقدة ومتداخلة. ولكنها تحددت جميعها - ونحن نعرفها. إذ أعلنت الدول الأعضاء والمجموعات عن مواقفها بوضوح، وشرحتها ودافعت عنها. ومنذ أن بدأ الفريق العامل نشاطه طرحت مقترحات وفيرة - بعضها شامل، والبعض الآخر يتناول عناصر معينة من الإصلاحات.

لقد أعلن أعضاء المنظمة منذ أمد بعيد عن عزمهم على جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وعلى تعزيز سلطته. وعلينا إيجاد حل يعزز المجلس، حل تدعمه الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء. ومن أجل تيسير بحثنا المشترك عن هذا الحل يستحسن أن نتجنب المناقشات الإجرائية الباعثة على الانقسام أو حالات الاندفاع بسرعة نحو التصويت.

السيد أندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي لمكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال فريقنا العامل أثناء دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين.

ومنذ إنشاء الفريق العامل في عام ١٩٩٣، تم تقديم ومناقشة العديد من المقترحات بشأن جميع المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن. وتشمل هذه المقترحات تشكيل المجلس وعدد أعضائه وحق النقض. ومما يؤسف له أنه لا يزال هناك اختلاف في وجهات النظر بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن تقدما هاما أحرز في مناقشة التدابير الرامية الى تحسين وسائل عمل وشفافية أنشطة المجلس. لكننا نعتقد أنه يمكن إنجاز الكثير وينبغي إنجاز الكثير. وتنفيذ هذه التدابير سينشأ، دون شك، عملية صنع القرارات في المجلس أكثر انفتاحا وتقوم على قدر أكبر من المشاركة. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يضفي الطابع المؤسسي على تلك التدابير.

إن إصلاح مجلس الأمن يشكل واحدا من المكونات الهامة في الجهود الرامية الى تعضيد وتنشيط الأمم المتحدة وإرساء الديمقراطية فيها. والعنصر الرئيسي في هذه العملية هو أن يُكفل في هذه الترتيبات الجديدة أن يعكس حجم وتشكيل المجلس الزيادة في عضوية الأمم المتحدة، وفوق كل شيء، يجب ألا يتجاهل هذا العنصر مبدأي التمثيل الجغرافي المنصف والمساواة في السيادة بين الدول، وهما مبدءان رئيسيان لبقاء الأمم المتحدة. وفي التكوين الحالي للمجلس فإن البلدان النامية ممثلة تمثيلا ناقصا. ولذلك، يجب أن نصحح الاختلالات القائمة في تشكيل المجلس بطريقة تعزز مصداقيته وفعاليته. وسنعتبر من غير المقبول إجراء أي توسيع يتجاهل مبدأي المساواة والتمثيل. ولن نقبل توسيعا انتقائيا أو جزئيا

للمجلس. وفي هذا الصدد، نؤيد توسيع عضوية المجلس في فئتيه، الدائمة وغير الدائمة. ويجب أن تُمثل البلدان النامية تمثيلا كافيا في مجلس الأمن المصلح. وموقف أفريقيا المشترك مطروح فعلا. إنه يتضمن مقعدين دائمين ومقاعد غير دائمة إضافية.

إن ناميبيا تعارض حق النقض. فهو يديم الخلافات والتمييز بين أعضاء مجلس الأمن. وهو يمثل مفارقة، ولذلك ندعو الى إلغائه. وحتى يكون أي عمل أو أي امتناع عن عمل ذا مصداقية ومشروعا، ينبغي أن يعكس إرادة غالبية أعضاء المجلس.

ومن غير الديمقراطي، إن لم يكن ديكتاتوريا، أن تتمكن دولة واحدة من منع قرار يؤيده بقية أعضاء المجلس. ومن خداع النفس أن يدعى تصدر الدفاع عن قضية الديمقراطية على المستوى الوطني، بينما في نفس الوقت تعارض تدابير لضمان التنفيذ العملي لذلك المبدأ على المستوى الدولي.

يجب إرساء الديمقراطية في المجلس حتى تكفل مساءلته أمام العضوية الكاملة للأمم المتحدة، إذ أنه يضطلع بالنيابة عنها بالوظائف الأساسية الخاصة بصيانة السلم والأمن الدوليين.

وناميبيا تؤيد تأييدا تاما موقف حركة عدم الانحياز بأن أي قرار له آثار تتعلق بتعديل الميثاق يجب أن يعتمد بأغلبية ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، على النحو المشار إليه في المادة ١٠٨ من الميثاق.

وأخيرا، فإن وفد بلدي يلاحظ التوصية الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المتضمن في الوثيقة A/52/47. ومع ذلك، يجب أن نشرع بحذر وباحترام لجميع المقترحات المطروحة. وفي مداولاتنا، ينبغي أن نضع في الاعتبار أن عدم قدرتنا على التوصل الى توصيات متفق عليها يمكن أن يضر بمصداقية الأمم المتحدة. فمن ناحية، ينبغي ألا نفرط في التسرع في العملية، لا لشيء إلا لنرضي بعض أعضاء منظمتنا ونضر بمصالح الآخرين. وببساطة، لا إصلاحات سريعة، ولكن أيضا لا مفاوضات غير محدودة.

السيد أركايا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): منذ خمس سنوات، قررت الدول الأعضاء في المنظمة القيام بواحدة من أهم المهام المتعلقة بإصلاح وإنعاش الأمم المتحدة نتيجة للتغيرات الكبيرة التي نشأت عن السياسات العالمية. وأنشأت الأمم المتحدة، في القرار ٢٦/٤٨ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وسائر المسائل المتعلقة بمجلس الأمن. وكان هذا واحدا من أهم القرارات التي اتخذت في تاريخ الأمم المتحدة على الإطلاق.

والقرار الذي مكن من إنشاء الفريق العامل انطوى على ممارسة بالغة التعقيد في التفاوض، مبرزا التزام ومرونة أعضاء المنظمة من أجل اتخاذ تدابير تضفي المزيد من المشروعية على مجلس الأمن. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، هذا الهدف يحظى باهتمام رئيسي مع وضع حلول سياسية للتحديات والعقبات التي تواجه الإنسانية وتتطلب استجابات كلية عن طريق الأجهزة التي يعكس تشكيلها حقائق عصرنا.

لقد أحرز الفريق العامل تقدما في بعض المجالات، ومع ذلك فإن المناقشات الجارية حتى اليوم تكشف عن اختلافات هامة باقية بشأن المسائل المتصلة بالزيادة الممكنة في عدد أعضاء مجلس الأمن، وكذلك بالنسبة لحق النقض والأنشطة التي يقوم بها الفريق العامل تبين أنه بالنسبة لهذا الأمر الذي يشغلنا جميعا، من المستحيل تصور حلول مجزأة أو جزئية بعيدة عن روح ومقصد الهدف المحدد في القرار ٢٦/٤٨، ألا هو البحث عن اتفاق عام.

وبينما نؤيد اتخاذ قرارات قائمة على رأي أغلبية أعضاء هذه المنظمة بشأن هذا الموضوع، نعتبر أيضا أن استخدام أنماط أخرى من الحجج، سواء كانت إجرائية أو غير ذلك، ترمي الى عرقلة العملية عن طريق الاستقطاب أو المواجهة، لن يكون في مصلحتنا. بل على العكس من ذلك في هذه المرحلة من المناقشات من اللازم أن تبدي الدول الأعضاء المرونة التي يتطلبها هذا الأمر الهام.

ونحن مقتنعون بأن الفريق العامل سيظل هو المحفل الملائم، لتعزيز التقدم في تحقيق الاتفاق العام، الذي سيسمح لنا عند عتبة الألفية الجديدة بجعل مجلس الأمن جهازا يخدم مصالح المجتمع الدولي بشكل أكثر فعالية. ونحن لا يمكننا أن نتوقف عن بذل جهودنا للتغلب على الاختلافات الظاهرة حتى الآن.

وكما يبين تقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة A/52/47، فإن مجموعة من المقترحات المتاحة لنا جديرة بنظرنا فيها، من حيث نطاقها. ونتيجة لهذا يجب أن نحجم عن اتخاذ مواقف متشددة حتى نعزز بشكل إيجابي الترتيبات التي تنهض بتحسين قدرة الأمم المتحدة كمؤسسة للحوار والتفاهم الدولي.

وبالنسبة لفنزويلا فإن إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه مسألتان ترتبطان بشكل لا ينفصل بإصلاح الأمم المتحدة نفسها. ولا يمكننا أن نتصور عملية الإصلاح الأكبر دون أن نجري التعديلات اللازمة في مجلس الأمن من أجل إضفاء المزيد من الشفافية والكفاءة والشرعية على جهاز عهد إليه بصون السلم والأمن الدوليين.

ونرى أنه تنبغي زيادة العضوية في مجلس الأمن. وقد أكد على ذلك رئيس فنزويلا رافائيل كالديرا عندما خاطب هذه الجمعية الموقرة في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي أثناء المناقشة العامة. ونرى أن التوسيع الممكن في عضوية المجلس لن يضعف بأي شكل من الأشكال فاعلية المجلس أو سلطة ذلك الجهاز في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، بل إن هذه الزيادة ستعزز قدرة المجلس.

وحيث أن السلم مفهوم لا يتجزأ ويشمل المجتمع الدولي كله، فإننا نعتقد أنه عند إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه ينبغي أن نراعي مبادئ المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل وكذلك ضرورة تحقيق الشفافية والمسؤولية والطابع الديمقراطي فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته بما في ذلك عملية صنع القرار. هذه المبادئ العامة التي نؤيدها تأييدا كاملا أكدتها حركة عدم الانحياز في قمتها الأخيرة المعقودة في دربان، في جنوب أفريقيا.

ثمة جانب رئيسي في المناقشة الدائرة بشأن إصلاح تلك الهيئة، وهي بالتأكيد مسألة حق النقض. فخلال اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية سمعنا الكثير من الاعتبارات والحجج، والتحليلات المتعمقة حول ضرورة الحد من استخدام حق النقض وقصره على مجالات معينة باعتبار ذلك خطوة نحو إلغائه تماما. واستمعنا أيضا إلى حجج مفادها أن الظروف القائمة الآن لا تبرر وجود هذه الآلية التي تعتبر مناهضة للديمقراطية ولا تتلاءم مع الشعور بالتضامن ومع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وهو مبدأ أساسي في منظمتنا وفي القانون الدولي العام.

وفي هذا الصدد تعتبر فنزويلا أن حق النقض ينبغي أن يحدد بغية التخلص منه في المستقبل وأنه ينبغي تنقيح الميثاق حتى لا يستخدم حق النقض إلا فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى الإسهامات التي قدمتها حركة عدم الانحياز بشأن المسائل المتعلقة بهذا الموضوع الذي له أهمية خاصة.

من المشجع أن نلاحظ في هذه المرحلة من التاريخ أن الأمم المتحدة التي يتملكها شعور متجدد بالتفاؤل، تتأثر بالاتجاهات التي تدعو إلى الحوار وتحقيق الديمقراطية. لقد تركنا وراءنا المواجهات والجدل العقيم. وبدعم من الدول الأعضاء عززت المنظمة في مختلف المجالات عملية اتخاذ القرارات على نطاق عالمي مما حقق تطوير القواعد الدولية لتناول التحديات الملحة التي تواجه الإنسانية مثل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وحماية البيئة وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وحظر فئات معينة من أسلحة التدمير الشامل وما إلى ذلك. هذه بعض المنجزات التي يمكن أن تعزى لجهود الأمم المتحدة على مدى ٥٠ عاما من العمل في ميدان السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إصلاح مجلس الأمن سيدخل تاريخ الأمم المتحدة لأنه البند الذي استغرقت مناقشته أطول فترة زمنية دون التوصل إلى نتيجة عملية. إن الجهاز الذي سيجرى إصلاحه هو مجلس الأمن، بيد أن هذا الأمر لا يؤثر حتى الآن إلا على الجمعية العامة فهو يستنفد وقتها الغالي ويكشف عن صراعات المصالح فيما بين مجموع الأعضاء بصفة عامة.

ومنذ بداية هذه المناقشة شهدنا تناوبا في أغلبية الممثلين الدائمين، الذين تغيروا في فترات قصيرة بينما لم تتغير مواقف بلادهم. ومما يدعو إلى السخرية أنه بينما يوصف الممثلون بأنهم دائمين، ويفترض أن تكون عملية الإصلاح مؤقتة إلا أنه يبدو أن العكس هو الصحيح.

أعرف أن العديد منا كثيرا ما يتساءل، وكل منا يسأل الآخر، "هل لعملية الإصلاح نهاية؟ وهل سيحدث تحول

في مجلس الأمن؟ وهل هذا الهدف المحير الواضح يستحق الوقت والموارد والتفكير التي تنفق عليه؟"

هذه الأفكار تساورنا في لحظات اليأس. وهو إحساس عادي يساورنا عقب كل دورة يعقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وعندما تهدأ النفوس يبدو واضحا مرة أخرى أنه مع كل ما يتطلبه الإصلاح فهو مع ذلك لا يستحق المحاولة فقط ولكن المثابرة الحازمة.

إن مجلس الأمن بعد إصلاحه لن يكون فقط أكثر عدالة من حيث التمثيل ولكنه سيكون أكثر فعالية. وهذا أمر مهم. والعضوية المتوازنة في المجلس ستضفي المزيد من الشرعية على قراراته التي ستكتسب قوة واحتراما على المستوى العالمي. والفوائد الناشئة عن حسم صراع دولي إضافي واحد، أو أزمة ما قد تبرر هذه المناقشة المطولة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومن المؤسف أن عدم الاتفاق بين الغالبية العظمى لمجموع الأعضاء، وعدد قليل من الدول صاحبة النفوذ على حجم مجلس موسع كان أحد العوائق الأساسية في سبيل الإصلاح.

إن موقف ليتوانيا لم يتغير بيد أننا نتوخى المرونة في السعي إلى تحقيق هدف مشترك. لقد أوضحنا وجهات نظرنا عدة مرات بشأن جميع المسائل الأساسية في عملية الإصلاح. والعنصر الجوهري في موقفنا هو البحث عن حل وسط يمكن تحقيقه بشأن جميع جوانب الإصلاح بما في ذلك الجوانب الصعبة. وفي الفريق العامل حددت ليتوانيا المجالات التي يمكن فيها التوصل إلى تفاهم، بما في ذلك توسيع فئتي العضوية وحجم مجلس الأمن، وآلية الاستعراض والتناول على المستوى الإقليمي وغير ذلك من المجالات الأخرى.

لقد سهل مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية عملية البحث عن وسيلة ذهبية. وبصفة خاصة كانت الملخصات لجميع القضايا القائمة هذا العام مفيدة للغاية. فهي تضع قائمة لجميع الأفكار المعقولة وتمثل روح الابتكار التي سادت خلال هذه الممارسة. وينبغي أن تكون الخطوة المنطقية التالية هي تحديد مدى الدعم الذي يناله كل بديل وما اذا كان من الممكن اتخاذ قرار بشأنه.

لقد وصلنا الآن إلى "الضربة الرائعة" الراهنة وهي: كيف نلتم بالتدبير الذي يحظى بدعم كاف حتى نتخذ قرارا نهائيا بشأنه. وما هي الأغلبية المطلوبة لإجراء الإصلاح. لقد تكلمنا في هذا الشأن من قبل وقدمنا تفسيرا ممكنا لما يمكن أن يكون عليه أي اتفاق عام بشأن هذه الحالة الخاصة، أي نقطة وسط بين توافق الآراء فيما بين مجموع الأعضاء، وأغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء المطلوبة لإجراء تعديلات في ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك ربما تكون هناك تفسيرات أخرى أو أفكار أخرى غير نهائية بشأن الأغلبية. وليتوانيا متفتحة لأي تفكير معقول.

إن مسألة الأغلبية مسألة معقدة، لا بسبب البحث عن العدد فحسب بل ولاعتبارات وتصورات تتعلق باتخاذ القرارات التي تحتاج إلى الأغلبية. وظهور مشروع قرار كالوارد في الوثيقة A/53/L.16 للعام الثاني على التوالي كان على وجه التحديد من إيحاء هذا الارتباك.

وينبغي في بحثنا عن حلول لهذه المشكلة أن نهتدي بميثاق الأمم المتحدة. إذ لا يمكن تفسير المواد ١٨ و ١٠٨ و ١٠٩ بطرق كثيرة. ولا يمكن سريان تعديلات الميثاق إلا بعد التصديق من ١٢٤ دولة على الأقل بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين. ويحول هذا الحكم دون خطر تسرب أي أحد إلى المقاعد الدائمة من الأبواب الخلفية والنوافذ والمداخن وأي مسارب أخرى. وسيكون من الضروري توليد هذا القدر من الدعم للفوز بمقعد دائم.

غير أن من المرجح أن يسبق تعديلات الميثاق اتخاذ قرار رسمي من الجمعية العامة يبين ما خلص إليه العمل ويعلن قرارا، نرجو أن يطلق عملية تعديل الميثاق. ونحن نتوقع أن يأتي ذلك القرار مماثلا لمشروع قرار قدمه ذات مرة الرئيس السابق للجمعية العامة، السفير غزالي. ومع هذا لن يكون أي قرار من هذا القبيل أو أي قرار آخر بالمعنى الضيق تعديلا للميثاق على هذا النحو؛ ولذا فلن تنطبق المادتان ١٠٨ و ١٠٩ من الميثاق بصورة مباشرة. وسوف يكون قرارا من النوع الذي أشير إليه في فقرات المادة ١٨.

ولقد دار نقاش مطول حول الأغلبية اللازمة لاتخاذ قرار يترتب عليه تعديل الميثاق. وطرحنا رأي ليتوانيا في الفريق العامل وهو: لا يعتبر أي قرار يترتب عليه تعديل الميثاق تعديلا وبالتالي فهو لا يشمل تطبيق المادة ١٠٨. وهناك أشياء كثيرة يمكن أن تتضمن تعديلات للميثاق. بيد أن تعديلات ميثاق الأمم المتحدة - لا الآثار ولا العناصر ولا النوايا ولا الافتراضات ولا التلميحات - هي التي تتضمن تطبيق المادة ١٠٨.

كذلك يجب أن نتذكر أن معظم العلماء البارزين في الأمم المتحدة في مجال القانون والممارسات القانونية يعتبرون أن تطبيق المادتين ١٠٨ و ١٠٩ أمر شاذ، اذا قورن باللجوء إلى المادة ١٨ المصممة من أجل اتخاذ القرارات بشكل عادي في الجمعية العامة. وأقتبس هنا من كتاب له احترامه United Nations Law, Policies and Practice فهو يحذرنا في الصفحة ٢٢ من المجلد الأول، من اللبس الذي نوشك فيما يبدو أن نقع فيه في هذه الحالة:

"إن الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادتين ١٠٨ و ١٠٩ تشير إلى عدد الأعضاء الذي يحدده الميثاق (المادة ٩). وهذا هو استثناء من أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٨ التي تتطلب أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين ... وبالخروج عن الفقرة ٢ من المادة ١٨ والنص على أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة كان المقصود هو ضمان أن يحظى أي تعديل يعتمد بالتصديق أيضا فيما بعد، ويزيد من صعوبة إعادة النظر بغرض الحصول على أقصى اعتراف بقرار الجمعية العامة".

فإذا ما سلكنا نهج الالتزام بحرفية القانون باستنتاجاتنا، ربما وجدنا صعوبة في تعريف كلمة "آثار" وسيكون أصعب كثيرا علينا أن نعرف القرار الذي ينطوي على تطبيق المادة ١٠٨. ومعنى الكلمة ذاته غير مباشر لدرجة أنها قد تخضع لتأويلات وتفسيرات فردية. وعلى أي حال، فمن الذي سيتمكن في نهاية المطاف من تقرير ما اذا كان شيء ما تترتب عليه آثار أم غير ذلك؟

هذه قضية قانونية صعبة؛ ولكن يمكن النظر إليها على أنها قضية سياسية. فموقف حركة عدم الانحياز، مثلا، يقدم نهجا سياسيا لها. وقد ترغب الدول الأعضاء في اتخاذ قرار سياسي بشأن الأغلبية المطلوبة للإصلاح. وذاك القرار يمكن أو لا يمكن أن يكون وصفيا لقضايا غير هذا الإصلاح. ولكننا يجب أن نكون متأكدين تماما مما اذا كنا نرغب في إيجاد سابقة.

وثمة بديل يمكن تصوره هو تعديل النظام الداخلي للجمعية العامة بتحديد أغلبيات جديدة لقرارات الجمعية العامة في الحالات المماثلة. بيد أن ممارسة من هذا القبيل قد تكون صعبة أيضا. ويجب أن تكون لدينا إرادة خلاقة في تقريرنا إجراءات جديدة لعملية اتخاذ القرارات في الجمعية العامة دون تضارب مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن بالفعل أحكاما بشأن اتخاذ القرارات في الجمعية العامة.

ونحن نفضل أن تحدد الأغلبيات التي تختلف عن تلك المحددة بوضوح في الميثاق، بشكل غير رسمي إلى حد ما، دون اتخاذ قرارات قد تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وأكثر ما نفضله بإخلاص هو عدم الخوض في الحديث عن الأغلبيات. فالعمل الأهم من ذلك لا يزال أمامنا، فعلينا أن نجد صيغة تلائم كل الحالات، ويجب أن تكون القضايا الإجرائية في مرتبة ثانوية.

ولا يمكن اعتماد مشروع القرار A/53/L.16 المطروح الآن بتوافق الآراء على حاله هذا. وهناك حجج سليمة أثارها مقدموه وكذلك معارضوه، ومع أن حججهم مختلفة فهي ليست كلها مخالفة. وليس هناك محال، وبالتأكيد فإن التوفيق بينها ليس مستحيلا. فيجب إجراء المزيد من المشاورات لتجنب زيادة المواجهة. فقد رأينا الكثير من الانقسام بشأن قضية الإصلاح أثناء عمل الفريق العامل؛ وليس هناك من داع لإبداء المزيد من الآراء المتضاربة.

وقد عمل أسلاف السيد أوبرتي بجد من أجل إحراز تقدم في الفريق العامل. ونجحوا بمساعدة نائبي الرئيس المشاركين الممتازين السابقين السفير بريتنستاين والسفير جياناما، في إيجاد جو ملائم للتوصل إلى ممارسة فكرية وخلفا تركة هائلة من الأفكار الجيدة. ونحن في هذه المرة نحث الرئيس على تهيئة مناخ مفض أيضا إلى ممارسة تستهدف النتائج. وهو لهذا الغرض سينال دعمنا الكامل والنشط.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني مرة أخرى أن أتحدث أمام الجمعية العامة باسم وفد مملكة سوازيلند.

لقد اتخذ المجتمع الدولي في مناسبات شتى عدة خطوات لتعزيز تعاونه المتبادل في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، المنشأ بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ لعام ١٩٩٣. والاهتمام الذي ولده هذا البند منذ إنشاء الفريق العامل يعكس الطابع الفريد لهذه القضية والرغبة في أن يكون لدينا مجلس أمن ديمقراطي وتمثيلي وفق ما توخاه ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن مقارنة الجهود التي كرسناها لتحقيق أهداف

الفريق العامل بأي جهد آخر رغم اختلافاتنا حول هذا البند. ومع استئناف المناقشة في هذه الدورة يعود ما سمي بمبدأ تلاقي الأفكار الذي استعصى على مساعينا للتوصل إلى موقف مشترك، ليكون محكا لالتزامنا بالأهداف التي حددناها مبدئيا كي نبلغها.

ويعرب وفدي عن امتنانه للسفير هنادي يودوفنكو ممثل أوكرانيا، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، لجهوده وتفانيه من أجل التأكد من أداء الفريق العامل لمهمته بكفاءة. بيد أن مما يهمنا ألا يضيع الفريق العامل خلال هذه الفترة المؤقتة فرصة إحراز المزيد من التقدم في كل القضايا المعروضة عليه. وسيكون من النتائج الطيبة بالنسبة للفريق العامل أن يجتمع ويتناقش بتفصيل أكثر مما مضى، وأن يحدد بمزيد من الدقة سبل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا التي ظلت بلا حل.

وفي تصميمنا على التوصل إلى حل مرض لمسألة إصلاح مجلس الأمن، يجدر بنا أن نذكر من البداية أن أي محاولة ترمي إلى معالجة المسألة ينبغي بحثها في إطار أحكام الميثاق. وأشير هنا إلى مبدأين معترف بهما بشكل عام، وهما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ التمثيل الجغرافي العادل للدول. والمجلس بتشكيله الراهن لا يعكس صورة حقيقية لما يتوخاه الميثاق فيما يتعلق بهذين المبدأين. والوضع الحالي كما هو عليه يغني عن التذكير بأن العالم النامي يستحق أن يكون ممثلا لا في فئة العضوية غير الدائمة فحسب بل في العضوية الدائمة أيضا. والمجلس المبني في هذا الإطار، سينظر إليه المجتمع الدولي، على أكثر الاحتمالات، على أنه شرعي وذو مصداقية وتمثيلي بحق في طابعه. وهذا هو النهج الإيجابي الذي أعلنته حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية في مطالبتهما بمجلس أمن موسع وعالمي.

وفي هذا الصدد، ما برحت مملكة سوازيلند تؤيد الموقف الأفريقي المشترك الذي يطالب بمقعدين دائمين يتمتعان بكل الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون في الفئة الدائمة. وما زلنا نعارض أي توسيع جزئي أو انتقائي للمجلس على حساب البلدان النامية، ونتحدى بالقول إن أي محاولة للقيام بذلك تخاطر بأن تكون غير مقبولة لدى عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة.

واستخدام حق النقض يرتبط ارتباطا وثيقا بتوسيع مجلس الأمن. والرأي المدروس لوفد بلادي هو أن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يقترن بالتوصل إلى تفاهم حول نطاق حق النقض. ولا يمكننا أن نتصور وضعا لا يتمتع فيه الأعضاء الدائمون الجدد في المجلس باستخدام حق النقض. وبينما نؤيد دون تحفظ توسيع حق النقض ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد، فإننا مع ذلك، ووفقا للقرار المتخذ في اجتماع القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في دربان بجنوب أفريقيا، نؤيد الرأي القائل بضرورة تقليص حق النقض تمهيدا لإلغائه، وقصر تطبيقه على الإجراءات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وبنبرة أكثر تفاؤلا أقول إن وفد بلادي يعتبر تنفيذ مجلس الأمن للمجموعة الشاملة من التدابير لتحسين أساليب عمله وزيادة شفافيته تطورا إيجابيا. وكل ما نتوق إليه الآن هو إضفاء الصفة المؤسسية على هذه التدابير في النظام الداخلي للمجلس. إن اعتماد هذه المجموعة من التدابير، في رأي وفد بلادي، سيمكن مجلس الأمن من تزويد الجمعية العامة في الوقت المناسب بالتقارير المشار إليها في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. ومن خلال هذا الإجراء أيضا ستبقى الجمعية العامة مطلعة على أنشطة مجلس الأمن على أساس معقول. ولا ينبغي أن يكون التقرير مقصورا على تقارير عن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والمنظمات الإقليمية؛ والهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، في جملة أمور أخرى بل ينبغي أن يتضمنها. وفي هذا الصدد، ندين بالامتنان لحركة عدم الانحياز على الورقة التي قدمتها للفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن هذا الموضوع.

ختاما، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد، باسم وفدنا، التزام بلدي بأهداف الفريق العامل. إن تبادل الآراء الذي أجريناه إبان السنة الماضية والذي تميز بثراء المناقشة، كان مفيدا وواقعيا. وبغض النظر عن الأرضية التي غطاها الفريق العامل، نحبذ بذل مزيد من الجهود، وخاصة من خلال التعاون، لضمان التوصل إلى اتفاق عام قبل اتخاذ أي قرار بشأن هذه المسألة.

السيد كمال (باكتسان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني مرة أخرى، كما شرفني أثناء عدة دورات سابقة للجمعية العامة، أن أتناول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بمجلس الأمن.

إن المناقشة التي أجراها فريقنا العامل في مطلع هذا العام بشأن هذا الموضوع أظهرت مرة أخرى مدى تباين الآراء فيما بين الدول الأعضاء حول القضايا الجوهرية. فهناك اختلافات عميقة حول تكوين مجلس الأمن الموسع وحجمه، والطريقة التي ينبغي بها ممارسة حق النقض أو تقييده، ومسألة آلية الاستعراض، وحول مجموعة كبيرة من المسائل الأخرى. وكانت الاختلافات عميقة وجوهرية إلى حد أن الفريق العامل لم يتمكن مرة أخرى من تقديم تقرير موضوعي عن أعماله إلى الجمعية العامة.

اسمحوا لي أن ألخص بإيجاز بعض النقاط البارزة في المداولات التي عقدت حتى الآن.

بالنسبة لمسألة تكوين وحجم مجلس الأمن الموسع، تراوحت الاقتراحات بين زيادة الحجم الكلي للمجلس إلى ٢٠ أو ٢١ عضوا، بتأييد حفنة من البلدان، وتوسيعه بما لا يقل عن الرقم ٢٦، بتأييد ١١٤ عضوا في حركة عدم الانحياز ودول كثيرة أخرى.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، اقترحت حركة عدم الانحياز الحد من هذه السلطة التي يستأثر بها الأعضاء الدائمون لتقتصر على الإجراءات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق. ومرة أخرى، رفضت هذا الاقتراح مباشرة حفنة من البلدان معظمها، وهذا لا يدهشنا، هي نفسها المستفيدة من حق النقض. أما المسألة المرتبطة بهذا الموضوع، وهي ما إذا كان ينبغي أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد المحتملون بجميع حقوق وامتيازات الأعضاء الخمسة الدائمين الأصليين، فلا تزال معلقة في الميزان، ولم تبرز أي صورة واضحة حتى الآن، حتى بعد انقضاء خمس سنوات من المفاوضات.

وبشأن آلية الاستعراض، طرحت طائفة عريضة من المقترحات. وقال البعض إنه في مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد بعد ١٠ سنوات أو ١٥ سنة من إجراء التوسيع المحتمل لمجلس الأمن، يمكن عزل الأعضاء الدائمين الجدد بتصويت أغلبية الثلثين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. واقترح البعض الآخر أن يخضع الأعضاء الدائمون الجدد أنفسهم دوريا، كل ١٠ سنوات أو ١٥ سنة، لتصويت على الثقة، وألا يحتفظوا بمركز الأعضاء الدائمين إلا إذا استمروا في الحصول على تأييد أغلبية الثلثين من أعضاء الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الاختلافات العميقة والتفاوتات الواسعة في وجهات النظر القائمة بيننا منذ أكثر من خمس سنوات، تثور في بداية كل دورة فورة ملحوظة ومفاجئة من النشاط، لأن الحفنة التي تدعي لنفسها الحق في العضوية الدائمة ومؤيديها المزعومين يشعرون بنوع من التسارع في طموحاتهم مع كل دورة جديدة للجلسات العامة. وفي العام الماضي، ومع بداية دورتنا، فكرت هذه المجموعة في تقديم قرار إطاري بشأن هذه المسألة مباشرة في الجمعية العامة، على أمل أن نتمكن بهذه الطريقة من أن نتخطى بشكل أو آخر الفريق العامل المكلف بولاية محددة، والحاجة إلى التوصل إلى اتفاق عام في إطار الفريق العامل.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن هؤلاء الدعاة إلى اتخاذ قرار إطاري خانتهم إذن الشجاعة فجأة عقب تقديم مشروع القرار A/52/L.7 الذي حذرهم بشكل واضح من أن اتخاذ أي قرار ينطوي على آثار تعدل الميثاق يقتضي تصديق ثلثي مجموع أعضاء الأمم المتحدة كما أشير في المادة ١٠٨ من الميثاق. وكان من الواضح تماما أن أنصار القرار الإطاري لم يحظوا بتأييد ١٢٤ عضوا عندئذ، ولا يحظون بهذا التأييد الآن، وربما لن يحظوا به أبدا في المستقبل. وبناء على ذلك، كان عليهم التراجع عن الخطة التي لم يحسنوا تقديرها.

ومرة أخرى، في هذا العام، بدأت جهود جديدة في نفس المجموعة لتقديم مشروع قرار إطاري في الدورة الحالية للجمعية العامة. ويبين تحليل مؤيدي هذه التحركات أنهم ينقسمون الآن إلى فئتين من البلدان. وتسعى الفئة الرئيسية إلى حل سريع من أجل تحقيق المصالح المحلية الضيقة لقلة من البلدان على حساب المصلحة العامة لعدد كبير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتتألف فئة ثانية، أصغر، من البلدان التي تخشى من أن أي تأخير في زيادة عدد أعضاء المجلس يمكن أن يسفر عن المطالبة بمقعد واحد للاتحاد الأوروبي، مما قد يؤثر بالتالي على مركزها الراهن.

يجب أن نكون واضحين تماما. فجميع الذين يدعون إلى اتخاذ قرار إطاري أو نهج مرحلي هدفهم التحايل على ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية كما حددها قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، وهي التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذه المسألة. إن مفهوم الاتفاق العام ينطوي على تصويت يتراوح بين ثلثي أعضاء الأمم المتحدة وتوافق

كامل في الآراء. ومن الواضح أن هذا لا يمكن تحقيقه بتجاهل آراء أغلبية كبيرة من البلدان مثل أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز.

واسمحوا لي أن أوضح هذه النقطة الأخيرة. إن فكرة قرار إطاري التي جالت بخاطر رئيس سابق للجمعية العامة في لحظة من الحماس غير المأذون به، تتوخى زيادة عدد أعضاء المجلس من ١٥ إلى ٢٤ عضوا، مما يتجاهل، بالتالي، طلب الأغلبية العظمى من البلدان، بما في ذلك أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز، بألا يقل عدد الأعضاء عن ٢٦ عضوا بعد الزيادة. وبالمثل، تم التجاهل الكامل لطلب المجموعة الأفريقية بمنحها مقعدين دائمين. كما أن الاقتراح لم يراع طلب الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء بأنه يجب الحد من استعمال حق النقض تمهيدا لإلغائه، وبأنه يجب تعديل الميثاق، بحيث ينطبق حق النقض فقط على الإجراءات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق، كخطوة أولى. وعلاوة على ذلك، فمن المقترح أيضا فصل مسألة حق النقض عن العملية الجارية، ومناقشتها بشكل منفصل في فريق عامل آخر ينشأ لهذا الغرض، رغم رفض ذلك بوضوح في الفريق العامل، في وقت سابق من العام الحالي.

إن باكستان ترفض أي حل متسرع من خلال اتخاذ قرار إطاري من هذا القبيل. ونعتقد أيضا أن قبول أي حل متسرع من شأنه أن يعادل تكرار خطأ عام ١٩٤٥، عندما ادعت حفنة من البلدان لنفسها مركز الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، مصحوبا بحق النقض.

خلاصة القول إن موقف باكستان من البداية كان أن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه قضيتان جوهريتان لهما مدلول استراتيجي بالنسبة لترتيب العلاقات الدولية، خاصة في الألف سنة القادمة. وإيماننا الراسخ أن هدف إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه يجب أن يكون تشجيع قدر أكبر من الديمقراطية وزيادة المشاركة والشفافية والمساءلة في أعمال مجلس الأمن.

إن باكستان تعارض أي زيادة في الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، حيث أن من شأن ذلك أن يراعي مصالح عدد قليل من البلدان فقط، وأن يؤدي إلى عزلة البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتألف منها الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة. وندعو بقوة إلى زيادة في فئة الأعضاء المنتخبين غير الدائمين فقط بحيث تعكس هذه الزيادة بشكل متناسب الزيادة في مجموع أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما العدد الكبير من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم.

إن المداولات التي جرت خلال السنوات الخمس الأخيرة تبين بوضوح أن هناك اختلافات لا يمكن تجاوزها حول مسألتي التشكيل وحق النقض. لذلك، فإن الوقت قد حان للنظر جديا في الموقف البديل لحركة بلدان عدم الانحياز، وهو أنه في حالة عدم وجود اتفاق بشأن الفئات الأخرى من الأعضاء، يجب أن يتم التوسيع في الوقت الحاضر بالنسبة لفئة الأعضاء غير الدائمين.

سأنتقل الآن إلى مشروع القرار A/53/L.16 الذي اشتركت باكستان في تقديمه. إن لغة مشروع القرار مستمدة مباشرة من موقف حركة بلدان عدم الانحياز، الذي أعيد تأكيده في اجتماع القمة المعقود بديربان قبل حوالي شهرين، في أيلول/سبتمبر الماضي. وهو يذكر بوضوح أنه يجب أن يتخذ أي مشروع قرار حول هذا الموضوع، ينطوي على آثار تعدل الميثاق، بأغلبية ثلثي أعضاء الأمم المتحدة على الأقل، على النحو المطلوب في المادة ١٠٨ من الميثاق. بعبارة أخرى، في حين يظل رقم أعلى من ذلك كثيرا، يمثل توافق الآراء على أوسع نطاق ممكن، أو اتفاق عام، هو الهدف المتوخى في الفريق العامل، فإن المذكور بوضوح، حاليا، أن أي تصويت يجري في الجمعية العامة حول زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإصلاحه ينبغي أن يحصل على حد أدنى قوامه ١٢٤ صوتا، على الأقل. ومن الصعب على أي منا أن يعتقد أن مسألة بهذه الأهمية يمكن أن تحسم عند مستوى يقل عن ذلك. وفي إطار هذه العملية، فإن مشروع القرار A/53/L.16 يدافع عن مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ويحميها.

ومن الواضح تماما لأغلب الدول أن جميع الذين شرعوا في شن حملات تشويه المعلومات ضد مشروع القرار A/53/L.16، أو الذين يقدمون التعديلات الواردة في الوثيقة A/53/L.42 يحاولون أساسا زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإصلاحه بأغلبيات أصغر. ووفدي يرى أن هذا أمر يبعث على الدهشة. والواقع أننا لا يمكننا أن نفهم كيف تستطيع البلدان الكبيرة التي تعتز بأنها تمثل "حقائق جديدة" في العالم؛ بعد نصف قرن من الزمن، أن تفكر بطموح في الحصول على اعتراف بمركزها الجديد على أساس تصويت يمكن أن يحظى بأقل من نصف أصوات مجموع أعضاء الأمم المتحدة. ولذلك، كنا نأمل، في الواقع، أن يرى جميع هؤلاء المتطلعين من المناسب

الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار A/53/L.16، حتى نستطيع نحن كلنا أن نعمل معا بحافز جديد لدراسة المسألة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

بالنسبة للحجة التي استمعنا إليها من بضعة بلدان، والتي مؤداها أن مشروع القرار A/53/L.16 تترتب عليه آثار تتجاوز البند قيد النظر، أود أن أقول بشكل قاطع إن فهمنا هو أن مشروع القرار عرضه مقدموه بشكل محدد في إطار مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وفهمنا لعبارة "أية قرارات تنطوي على آثار تعدل الميثاق" في الفقرة الخامسة من الديباجة أنها لا تشير إلا إلى القرارات الخاصة بهذا الموضوع المحدد التي تتضمن اقتراحات بإجراء تعديلات محددة في الميثاق، أو التي يمكن أن تؤدي إلى اعتماد محتمل لهذه التعديلات، أو التي توفر معايير أو عناصر تخص هذه التعديلات. وبذلك فإن مشروع القرار A/53/L.16 لا يتعلق إلا بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإصلاحه.

وبذلك، فإن مشروع القرار A/53/L.16 قرار إجرائي واضح تماما. ولا يتضمن أكثر من إعادة لموقف اتخذته حركة بلدان عدم الانحياز، على مستوى القمة، اتخذه بالإجماع كل زعماء تلك البلدان، وهو موقف يحظى بدعم إضافي من عدد كبير من البلدان غير الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز كذلك. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار A/53/L.16 دون تصويت نظرا لما ينطوي عليه من مزايا ولأنه يقع على نحو محدد ضمن روح الميثاق.

كما نأمل أن يكف الآخرون عن القيام بمناوراتهم وتعديلاتهم الإجرائية، التي لا تعدو أن تكون محاولة مكشوفة لإفساد القضية بالمياه العكرة التي تتمثل في الإصلاح السريع ونأمل أن يتبين الذين يتبنون هذه المناورات عقم محاولاتهم وأن ينضموا الى صفوف المؤمنين بأهمية موضوع زيادة أعضاء مجلس الأمن وإصلاحه وضرورة التقيد بنص وروح الميثاق.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز التعديلات التي تقترحها بلجيكا وآخرون في مشروع القرار A/53/L.42. وليس ثمة ما يدعو الى الدهشة، فذلك التعديل لا يعدو أن يكون محاولة لنشر البلبلة بين الدول الأعضاء فيما يتصل بهذه المسألة الهامة وهي إصلاح مجلس الأمن والترويج لفكرة الإصلاح السريع. واسمحوا لي أن أتوسع قليلا لبيان أسباب ذلك.

أولا، يقترح مشروع القرار A/53/L.42 استبدال الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/53/L.16، التي تتعلق بالعتبة الدنيا للأصوات اللازمة لاعتماد أي مشروع قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجمعية العامة، بفقرة لا تسعى إلا لتحديد، بل في الواقع تسعى لأن تقلل من شأن - معنى عبارة "الاتفاق العام". وكما نعرف فإن هذا المفهوم الأخير، هو جزء من ولاية الفريق العامل، في حين أنه من المفهوم أن هذه العبارة تعني عددا يتراوح بين ثلثي أعضاء الأمم المتحدة وبين توافق الآراء الكامل. وحيث أن مفهوم "الاتفاق العام" لا يمكن أن يوجد سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو في قواعد النظام الداخلي للجمعية العامة، فمن الواضح أنه لا يمكن أن يعزى لأغراض التصويت في الجمعية العامة ذاتها. وبالتالي فليس من الصعب أن نفهم ما وراء محاولة المشاركين في تقديم مشروع القرار A/53/L.42 بشأن هذه النقطة.

ثانيا، يقترح A/53/L.42 أن يستعاض عن الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار A/53/L.16، التي تستند بوضوح الى الفقرة ٦٧ من الوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز في ديربان في بداية هذا العام، بفقرة جديدة تلغي تماما الموقف الجوهري الذي تتخذه حركة عدم الانحياز وهو ألا تخضع الجهود المبذولة لإصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله لأي إطار زمني.

وبالمثل تسعى التعديلات الأخرى في A/53/L.42 الى صرف اهتمام الأعضاء عن المسألة الجوهرية الخاصة بعتبة التصويت في الجمعية العامة وهي مسألة لها نفس أهمية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإصلاحه.

ولكل هذه الأسباب، يأمل المشاركون في تقديم مشروع القرار A/53/L.16 ومؤيدوهم أن تهزم هذه المحاولة المغرضة لتعديل مشروع القرار عن طريق النص الوارد في الوثيقة A/53/L.42 هزيمة ساحقة وشاملة.

وختاما، اسمحوا لي أن أعبر عن مدى سعادتنا، يا سيدي الرئيس، إذ نراكم تكرسون اهتمامكم الشخصي لهذه الممارسة الهامة، سواء هنا أم في الفريق العامل. وفي ظل خبرتكم العظيمة وتوجيهكم، لا يخالجنا الشك في أن الفريق العامل سيحرز تقدما في نظره لهذه المسألة التي هي شغلنا الشاغل جميعا.

تولى الرئيس مقعد الرئاسة.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها رئيس الفريق ونائباه من أجل التوصل الى حلول إيجابية تعزز من دور وفعالية مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من الرغبة الصادقة التي أظهرها المجتمع الدولي ممثلا بالجمعية العامة خلال السنوات القليلة الماضية من أجل إصلاح وتوسيع عضوية مجلس الأمن وتعزيز إجراءات عمله، إلا أن المداولات المستفيضة والهامة التي أجريت حتى الآن في هذا الشأن أبرزت التعقيدات السياسية حول هذه المسألة.

وإن إطلاعنا عن كثب على التقارير الدورية الصادرة عن الفريق بهذا الشأن يجعلنا ندرك أن الاختلافات في وجهات النظر تتركز بشكل أساسي على مسألة حجم الزيادة المقترحة في عدد مقاعد العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس، وكيفية توزيع تمثيلها الجغرافي، الأمر الذي يدعونا الى إعادة توجيه المناقشات في إطار الفريق العامل على نحو أكثر شفافية وعدالة وموضوعية، ليساهم في ارتقائنا الى مستوى التفهم والاستيعاب الأعظم للآراء والمقترحات المطروحة كافة، وبصفة خاصة المقدمة من قبل دول حركة عدم الانحياز.

وإننا نعبر عن ارتياحنا للحرص الذي أبداه أغلب الوفود الذين سبقوني في الحديث بشأن التوصل الى اتفاق عام حول هذه المسألة الحساسة، وبما ينسجم مع المعطيات الجديدة للعلاقات الدولية وعلى قاعدة التوازن والعدالة في التمثيل العالمي وفقا لمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي.

كما ونجدد تأييدنا لما جاء من توصيات في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز والذي انعقد في ديربان بجنوب أفريقيا والداعي إلى أن تشمل المفاوضات الدولية حول هذا الموضوع كل الجوانب المتصلة بمسألتي إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر، يراعى فيه تعزيز تمثيل الدول النامية بشكل أفضل استنادا لمبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، وإرساء الشفافية في عملية صنع القرار، بعيدا عن أي توجهات للانحياز أو الانتقائية.

إننا وإذ نؤكد على الدور الأساسي لمجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، إلا أن هذا الدور اتسم وفي العديد من المناسبات بلجوئه الى سياسة ازدواجية المعايير وخصوصا عند معالجته للقضايا العربية، وعليه فإننا نأمل أن يتجاوز المجلس هذه السياسة وأن يلتزم بتنفيذ قراراته ذات الصلة، كما أصبح من الأهمية بمكان تعزيز إجراءات التشاور والتنسيق مع الدول المعنية المباشرة أو المتأثرة بحكم موقعها الجغرافي، وبما يكفل مراعاة مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما إننا نؤيد الاقتراحات الداعية إلى إعادة النظر في بعض بنود الميثاق بهدف تقليص أو ترشيد استعمال حق النقض "الفيتو" تدريجيا الذي أثبت انعكاساته السلبية والمتواصلة على جهود احتواء بعض مسائل النزاعات المطروحة على جدول أعمال المجلس، وبما يتناقض مع الأهداف السامية للميثاق. ويستدعي الأمر أيضا إجراء تقييم موضوعي لأعمال المجلس من أجل تحديد الحالات التي لم تساهم فيها مداولات الأعضاء في اتخاذ قرارات أو مواقف طارئة لمعالجة الأسباب الجوهرية لنشوئها. ونود أن نؤكد أيضا على أهمية وضرورة تعزيز أوجه التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية، بحيث تؤخذ في الاعتبار مشاركتها الفاعلة في مجال الشؤون السياسية والقانونية، كأحد تدابير بناء الثقة وتسوية المنازعات وحالات الاحتلال والعدوان وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الختام، نعرب عن أملنا في أن تؤدي مداولاتنا الجارية حول هذا الموضوع إلى نتائج إيجابية وبناءة تضمن أهداف الإصلاح المنشود لمجلس الأمن، وإحداث التغييرات الأفضل لهيكلته وإجراءات وأساليب عمله، وبما يمكنه من الاستيعاب والاضطلاع الأفضل بمسؤولياته المتعاظمة في مجال صون الأمن والسلم الدوليين.

السيد ساتوه (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه أول مرة تتاح لي فيها فرصة مخاطبة الجمعية العامة، أود أن أبدأ بالإشادة بكم، يا سيادة الرئيس، على الطريقة بعيدة النظر التي تقودون بها أعمال هذه الهيئة. إنه لشرف وامتياز أن يعمل المرء معكم في القضايا الهامة العديدة المعروضة على الجمعية العامة.

ويسعدني في هذه المناسبة أن أعرب عن امتنان وفدي لسلفكم، السيد أودوفنكو، الذي عمل أيضا رئيسا

للفريق العامل المفتوح باب العضوية، ولنائبي رئيس الفريق، السفيرين جاياناما وبريتنشتاين. وبفضل قيادتهما الحكيمة والصبورة وإخلاصهما لهدفنا المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن، حافظ الفريق العامل على زخم كبير طوال فترة عمله في السنة الماضية.

ونحن إذ نواصل جهودنا، يجب أن نذكر أنفسنا دائما بأن هدفنا من إصلاح مجلس الأمن هو تعزيز مشروعيته وفعاليته بوصفه الجهاز الأول المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يحدث ذلك بتوسيع عضويته لجعله أكثر تمثيلا للحالة الدولية الراهنة وأيضا بتحسين أساليب عمله.

إن إصلاح مجلس الأمن هو الهدف المشترك لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وبالتالي، عندما كنت أستمع إلى المتكلمين السابقين، تشجعت من قوة التزامهم بذلك الهدف. وتقع علينا الآن مسؤولية مضاعفة جهودنا المشتركة للتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة متكاملة من الإصلاحات.

وقد بذلت الدول الأعضاء الكثير من الوقت والجهد والفكر في المسألة منذ أن أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية قبل خمس سنوات. وقد نوقشت باستفاضة كل النقاط الرئيسية. وتحقق تقارب في الآراء بشأن العديد من المسائل، وحُددت المسائل التي لا يزال يتعين التوصل إلى اتفاق بشأنها. والمهم الآن أن نحشد الإرادة للتغلب على مواطن الخلاف المتبقية بغية المضي قدما بالعملية.

وكما أكد السيد كايزو أوبوشي، رئيس وزراء اليابان، في بيانه الذي أدلى به في هذه القاعة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، ينبغي لنا أن نكون قادرين على

"أن نتفق على صفقة تستجيب لمصالح المجتمع الدولي برمته وللشواغل المشروعة لأغلبية البلدان". (A/53/PV.8، الصفحة ١٩)

وسعيا للمساعدة على تركيز مناقشاتنا، أود أن أبين موقف اليابان حيال المسائل الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق ببنية مجلس الأمن في المستقبل، من الواضح أن أغلبية كبيرة جدا من الدول الأعضاء تتفق على أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يشمل زيادة في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. كذلك ترى حكومة اليابان أن الزيادة في العضوية الدائمة ينبغي أن تتحقق عن طريق شمول كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية، وأن منهجية اختيار الأعضاء الدائمين الجدد من بين البلدان النامية ينبغي أن يترك أمر تحديدها لكل منطقة على حدة.

وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى التوسع الهائل في عضوية الأمم المتحدة ككل، من الضروري أن يضاف عدد من المقاعد غير الدائمة بغية جعل مجلس الأمن يمثل حقا المجتمع الدولي بأسره. وترى اليابان أنه يمكن تحقيق التمثيل العادل في المجلس وصون والحفاظ على فعالية عمله بتوسيع عضويته إلى ٢٤ عضوا - أي لتتكون من ١٠ أعضاء دائمين و ١٤ عضوا غير دائمين.

والمسألة الرئيسية الثانية في إصلاح مجلس الأمن تتعلق بحق النقض. وهذه مسألة معقدة وحساسة بقدر كبير وتتطلب دراسة متروية جدا. ومن ثم يستحسن أن نعالج هذه المسألة في مرحلة صياغة المجموعة النهائية من الإصلاحات المتكاملة. كذلك نظرا لحساسية مسألة حق النقض وأهميتها الأساسية في إصلاح المجلس، من المستحسن أن نطلب إلى فريق عامل رفيع المستوى أن ينظر في المسألة ويصدر توصياته بشأنها.

وأود أن أضيف بسرعة أن هذا النهج لا ينبغي على الإطلاق أن يفسر بأنه تجاوز لهذه المسألة. بل على العكس، فنحن نرى أننا باتخاذ هذا النهج يمكننا تحاشي خطر أن يؤدي التوصل إلى طريق مسدود في مسألة حق النقض إلى منع إحراز تقدم في نواحي الإصلاح الأخرى.

ثالثا، ترى اليابان أن أية مجموعة من إصلاحات مجلس الأمن المتكاملة يجب أن تشمل تدابير لتحسين أساليب عمل المجلس وشفافية عملية اتخاذ القرار فيه على وجه الخصوص. وكما ذكرنا دائما، ترى اليابان أن أهمية هذا الجانب من الإصلاح لا تقل عن أهمية غيره من الجوانب.

إن مهمتنا في الجولة المقبلة من أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية تتمثل في المضي قدما بمفاوضاتنا بغية التوصل إلى مجموعة نهائية من الإصلاحات المتكاملة. وفي هذه العملية، على كل منا أن يستجمع

الشجاعة لاتخاذ موقف مرن وأن يظهر الاستعداد للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة. وحينئذ فقط يمكننا أن نحقق هدفنا المشترك، وهو إصلاح مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى مشروع القرار A/53/L.16، الذي عرضه ونقحه في وقت لاحق الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن المشاركين في تقديمه. وثمة نقاط ثلاث أود أن أوضحها.

أولا، وفيما يتعلق بما يسمى بمشروع القرار الإطاري الذي أشار إليه بعض الأعضاء والذي يبدو أن من المزمع أن تتضمنه الوثيقة A/53/L.16، أريد فقط أن أسترعي انتباهكم إلى حقيقة أنه لا وجود لمشروع القرار هذا. كما أننا لا نعتزم تقديم مشروع قرار كهذا من دون إجراء مشاورات مسبقة مع الدول الأعضاء.

وثانيا، ومثلما أشار إليه بالفعل عدة متكلمين، فإن مشروع القرار A/53/L.16 تترتب عليه آثار قانونية عميقة. فوفقا للمادة ١٨ من الميثاق، تتخذ الجمعية العامة قراراتها إما بأغلبية بسيطة أو، في حالة المسائل الهامة، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت. والأغلبية المذكورة في المادة ١٠٨ لا تنطبق إلا على التعديلات التي تجرى في الميثاق. ومع ذلك، فإن مشروع القرار L.16 يستلزم في الواقع تعديل الميثاق عن طريق إجراء الاقتراع وهو ما لا ينص عليه الميثاق.

وثالثا، أشاطر القلق الذي أعرب عنه بالفعل عدد من زملائي ومفاده أن طرح مشروع القرار L.16 للتصويت في هذا الوقت، قد يسفر عن قيام مواجهة غير ضرورية فيما بيننا. وفي الواقع، أكد عدد كبير من البلدان بالفعل الحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات للحفاظ على توافق الآراء.

لذلك، ترحب اليابان بالبيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة التي عقدت هذا الصباح، إذ قال إنه سيجري مشاورات في أعقاب اختتام المناقشة العامة بشأن البند الحالي، بغرض تيسير المفاوضات الآيلة إلى إيجاد حل للمسألة يكون مقبولا على نحو مشترك.

وأود أن أؤكد أن إجراء تعديل في مشروع القرار A/53/L.16 الذي عرضه الممثل الدائم لبلجيكا والذي نشارك في تقديمه، هو محاولة لتوضيح أن التعديلات التي تجرى في الميثاق، مثلما ينص عليه الميثاق بوضوح، لا يمكن أن تكون نافذة إلا عن طريق الإجراء المنصوص عليه في المادة ١٠٨.

وإذ نولي اهتمامنا لعمل الفريق العامل في العام المقبل، أود أن أقترح أنه قد يكون من المفيد لو دأبت مختلف المجموعات الإقليمية ذات الحوافز والاهتمامات السامية وغيرها من مجموعات البلدان على التشاور فيما بينها واستكشاف النقاط التي يمكن إجراء تسوية بشأنها. ومن الناحية المثالية، فإن من شأنها أن تخرج بمقترحات ملموسة توفر أساسا للمفاوضات المتعلقة بمجموعة الإصلاحات المتكاملة. ووفد بلادي متلهف للمشاركة في أي من هذه المشاورات التي قد تجرى وفي جميعها.

وفيما نواصل أعمالنا، من المستحسن أن نسأل أنفسنا: هل نحن راغبون بالفعل في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بمجلس تقرر تشكيله قبل ٥٠ عاما، ونقح مرة واحدة قبل ٣٠ عاما؟ ألم يحن الوقت لإعادة تشكيل المجلس بغية تعزيز شرعيته وفعاليته كي يحقق على نحو أفضل في القرن الحادي والعشرين هدفه المتمثل في صون السلام والأمن العالميين؟ أعتقد أن الجوابين على هذين السؤالين واضحان، ويحدوني الأمل في أن يحتفظ كل شخص بهما في ذهنه فيما نستأنف في العام المقبل بذل الجهود في الفريق العامل.

السيد مالامي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن انضم إلى المتكلمين الآخرين الذين أدلوا بكلماتهم قبلي للإشادة بتوجيهاتكم الماهرة، سيدي، في الإعداد للمناقشة الجارية هذا اليوم. ويود وفد بلادي أيضا أن يعرب عن ارتياحه الكبير للطريقة الممتازة التي أدار بها السيد أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، شؤون الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن، وذلك خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

وبالنيابة عن وفد بلادي، أود أن أنوه بتفاني الأمين العام والتزامه الثابت بقضية الإصلاح، مثلما يظهر في تقريره الشامل الذي رفع إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. إن فكرة الإصلاح هي فكرة إيجابية ترمي إلى تعزيز كفاءة منظمتنا وأهميتها ومرونتها بغرض تحقيق قدر أكبر من الأهداف والديمقراطية الحقيقية. ومنذ اتخاذ القرار ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وهو القرار الذي أنشأ الفريق العامل المفتوح باب

العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة، نُظر كثيرا في المسألة، ويجري العديد من المداولات بشأنها.

وخلال المناقشة العامة الراهنة للفريق العامل المفتوح باب العضوية، أي منذ الجلسة الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وحتى الآن، اتخذت وفود ومجموعات إقليمية عدة مواقف تظهر تنوع الآراء والمفاهيم حيال المسألة الأساسية المتمثلة في إصلاح الأمم المتحدة، خاصة ما يتعلق منها بتوسيع العضوية الدائمة واستعراض أساليب وعمليات صنع القرار.

إن المناقشات التي أجراها الفريق العامل طوال السنوات الخمس الماضية لم تبين تعدد آراء الدول الأعضاء إزاء الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن ونطاقه فحسب، بل سلطت الضوء أيضا على التعقيدات التي تتصف بها المسألة. والفريق العامل منقسم بين نهج تتنافس لحل مسألة إصلاح المجلس. فثمة نهج يسعى إلى إدامة الوضع الراهن بغية منع الأنداد الإقليميين من أن يصبحوا أعضاء دائمين في مجلس الأمن، بينما يميل نهج آخر إلى إظهار مواقف وطنية.

وعلى العموم، فإن أغلبية الأعضاء الذين يحضرون جلسات الفريق العامل تؤيد إجراء زيادة في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن على حد سواء. وثمة عدد كبير من الوفود أيضا يرى أن الأعضاء الجدد في مجلس الأمن ينبغي أن يكونوا من البلدان النامية والصناعية على حد سواء.

ويرى وفد بلادي أن مسألة التمثيل العادل تتضمن المسألة الهامة المتمثلة في توسيع مجلس الأمن من حيث زيادة عدد مقاعد الدائمين وغير الدائمين من الأعضاء، ولا تقتصر عليها. ويتعين عليها أيضا أن تعنى بأساليب وإجراءات عمل المجلس والمسألة الهامة المتمثلة في تعزيز المجلس وإعادة تنشيطه بغية تجهيزه على نحو أفضل من أجل التصدي للتحديات العالمية فيما ندخل الألفية الجديدة. وهذا يقتضي اتخاذ تدابير من قبيل أن تكون هناك شفافية أكبر في أعمال المجلس وقيام تعاون أوثق بين المجلس والجمعية العامة. وينبغي لهذه التدابير أن تزيد من مشاركة الدول الأعضاء في مسائل تؤثر فيها.

وفيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن وشفافية أعماله، فإن الدورة نظرت في عدة آراء، بما في ذلك مسألة تحسين العلاقة الحالية القائمة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وتحسين المشاورات التي تجري بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات حفظ السلام، والمشاركة الفعالة لغير الأعضاء في أعمال مجلس الأمن.

ومن المغري أن يشعر المرء بتثبيط العزيمة مع عدم إحراز تقدم كبير في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن موضوع توسيع مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. ومع ذلك، يجب أن يواصل المرء إيمانه بقدرة الدول الأعضاء على التغلب في نهاية المطاف على اختلاف الآراء فيما بينها وتحقيق توافق في الآراء بشأن المسألة.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا إصرار رئيس الدولة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، الجنرال عبد السلام أ. أبوبكر، وذلك في المناقشة العامة خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، على أن الأمم المتحدة يجب أن تصوِّب الأخطاء الحاصلة في تشكيل مجلس الأمن وحجمه، حيث أسفر ذلك عن عدم وجود تمثيل أفريقي في فئة العضوية الدائمة على الرغم من أن الـ ٥٣ دولة أفريقية من بين الدول الأعضاء تشكل حوالي ثلث مجموع أعضاء الأمم المتحدة.

ولذا فإن من الصواب تأييد قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي اتخذته في اجتماع مؤتمر القمة الأخير سعيا للحصول على مقعدين لأفريقيا في مجلس أمن مصلح وموسع. ويعكس هذا القرار أهمية افريقيا في النظام الدولي ويستحق التأييد الكامل من جانب الدول الأعضاء.

ويناشد وفد بلادي جميع الدول الأعضاء أن تركز على تحقيق توافق في الآراء بشأن أفضل الطرق للتحرك قدما من أجل توسيع مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. وسيخدم هذا على أكمل وجه مصلحة الأمم المتحدة، إذ أن إصلاحا منظما تنظيما جيدا سيجدد المنظمة وسيمكنها من أن تكون أكثر كفاءة وفعالية في الاضطلاع بولايتها بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أثني على شمائلكم السيد الرئيس كرجل دولة ودبلوماسي، متمنيا لكم نجاحا باهرا في عملكم.

لقد أعلن وفد بلادي في مناسبات عديدة عن موقفه فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. واليوم، أود أن أوجز موقفنا.

يعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية ما كان له أن يواجه المأزق الذي ما برح يواجهه منذ سنوات لو اتبع النهج الجغرافي منذ اعتماد القرار ٢٦/٤٨، لا سيما وأن الزيادة المتوقعة في مجلس الأمن ستستند إلى توزيع جغرافي عادل. وينبغي أن نضع في حسباننا دوما أن القرار ٢٦/٤٨، الذي يحكم المسألة، يؤكد بوضوح على أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يستند إلى أساس عادل وجغرافي. ووفد بلدي، الذي يؤيد تأييدا تاما مبدأ التناوب الجغرافي الوارد في الورقتين اللتين قدمتهما الدول العربية، يعتقد أن المجموعات الجغرافية ينبغي أن تحدد أي الدول، التي تنتمي إلى مجموعاتها الخاصة، ستشغل المقاعد المخصصة لمجموعتها الجغرافية. وهذه هي فحوى ورقة الاجتماع (A/AC.247/1998/CRP.2) التي قدمناها والمؤرخة ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، التي تؤكد على طرائق تنفيذ ورقتنا الأولى التي قدمت في أيار/مايو ١٩٩٧.

وهذا يحيلنا إلى بعض الخطط، رسمية كانت أم سرية، التي طورت منذ ١٩٩٧ وتستهدف الالتفاف أولا، على الميثاق؛ وثانيا، على قواعد النظام الداخلي للجمعية العامة؛ وثالثا، القرار ١٢٦/٤٨؛ ورابعا، الاتفاق العام؛ وخامسا، النهج الجغرافي.

وكل هذه المناورات تعني إهدارا للوقت ولم تسفر عن نتيجة. ولقد رفضت لأنها لم تحترم قواعد اللعبة. وردا على هذه المناورات، فإن حركة بلدان عدم الانحياز من نيويورك إلى كارتخينا إلى ديربان أكدت باستمرار على ضرورة التقيد بالنصوص في إعادة التأكيد على الأهمية الأساسية للمادة ١٠٨ من الميثاق. وهذا هو معنى مشروع القرار A/53/L.16، الذي شاركت في تقديمه ٣٣ دولة من الدول الأعضاء، بمن فيها لبنان.

لقد التزمت حركة بلدان عدم الانحياز دوما بأحكام القرار ٢٦/٤٨، وبخاصة بمفهوم "الاتفاق العام"، الذي يكفل اعتماد أي إصلاح لمجلس الأمن بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء - "فالاتفاق العام" يعني أقل من توافق الآراء وأكثر من ثلثي العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ولا يعني ثلثي الحاضرين والمصوتين.

ولا ينبغي لنا أن ننسى أن إجماع الدول الـ ٥١ الموقعة في نهاية ذلك اليوم من عام ١٩٤٥، اتفق على إنشاء خمسة مقاعد دائمة، وفي ١٩٦٣، كانت هناك أغلبية قدرت بـ ٨٥ في المائة تؤيد إنشاء مقاعد جديدة غير دائمة. فكيف يمكن لنا أن نتصور اليوم أن يكون بمقدور أغلبية أقل أن تنشيء على نحو مشروع ليس فقط مقاعد جديدة غير دائمة بل مقاعد جديدة دائمة أيضا؟ ولهذا فإن القرار ٢٦/٤٨، ينص صراحة على "الاتفاق العام". وهذا يحيلنا إلى المعنى القانوني لعبارة "الاتفاق العام".

من الواضح أن المادتين ١٠٨ و ١٠٩ من ميثاق الأمم المتحدة تنصان على موافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الجمعية العامة بشأن إدخال تعديلات في الميثاق وإعادة النظر فيه وليس على أغلبية ثلثي الدول الأعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت على المسائل الهامة على النحو المنصوص عليه في المادة ١٨، الفقرة ٢ من الميثاق، والمادة ٨٣ من النظام الداخلي أو على أغلبية الدول الأعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت على المسائل الأخرى على النحو المنصوص عليه في المادة ١٨، الفقرة ٣ والمادة ٨٥. وهكذا يستحيل أن تكون مسألة الأغلبية المطلوبة لإصلاح مجلس الأمن هي الأغلبية البسيطة المشار إليها في المادة ١٨ من الميثاق.

ولهذا فإن حركة بلدان عدم الانحياز ما برحت تشدد على أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يتم في إطار أحكام الميثاق ذات الصلة والنظام الداخلي المناسب للجمعية العامة. وأكدت حركة بلدان عدم الانحياز من جديد وبصورة مستمرة في كل مؤتمر، سواء كان مؤتمرا وزاريا أو مؤتمر قمة، على أن الأغلبية المطلوبة منصوص عليها في المادة ١٠٨. وورد ذلك في ١٩٩٧ في مشروع القرار A/52/L.7، الذي قدمته ٢٢ دولة من الدول الأعضاء، بما فيها لبنان. ويرد اليوم بصورة أوضح في مشروع القرار A/53/L.16، الذي قدمته ٣٣ دولة من الدول الأعضاء، بما فيها لبنان. ومشروع القرار A/53/L.16 يتقيد بالإعلان الصادر عن رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الذي عقدوه في ديربان في الفترة من ٢ - ٣ أيلول/سبتمبر، فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وأكد مجددا على وجوب اتخاذ أي قرار يترتب عليه إجراء أي تعديل في الميثاق بأغلبية ثلثي أعضاء الأمم المتحدة المشار إليها في المادة ١٠٨ من الميثاق.

وإننا نؤكد مجددا ونشدد على أن مسألة الإصلاح هذه تنطوي على أهمية أساسية بحيث يتعذر معها إخضاعها لأي إطار زمني مفروض وذلك لتمكين الدول الأعضاء من التوصل إلى الاتفاق العام المشار إليه في القرار ٢٦/٤٨. وأي قرار يترتب عليه إجراء تعديل في الميثاق يجب اتخاذه بأغلبية ثلثي أعضاء الأمم المتحدة على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠٨ من الميثاق. ولهذا السبب فإننا نؤكد على اعتماد مشروع القرار A/53/L.16. لقد حان الوقت للتصدي لهذه المسألة بصورة جدية. ولا يمكن لأية دولة أبدا أن تدعي شغل مقعد دائم بأغلبية بسيطة. وهذا هو الغرض من مشروع القرار A/53/L.16. وعندما يعتمد مشروع القرار A/53/L.16، فإن أحلام التوصل إلى علاج سريع ستتبخر وسنتمكن جميعا في نهاية المطاف من أن نناقش بجدية إصلاح مجلس الأمن بهدف التوصل إلى اتفاق عام.

وبصورة عرضية قد يكون من المفيد جدا أن نأخذ في الاعتبار أن هناك ما لا يقل عن ٦٣ دولة من الدول الأعضاء - أي أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - تؤيد رسميا صيغة التناوب الجغرافي نفسها للمقاعد الدائمة في الزيادة المتوقعة للأعضاء الدائمين. وهناك ما لا يقل عن ثلاث ورقات متفقة على التوصل إلى هذا الهدف من خلال الأفكار التي قدمت في إطار الفريق العامل.

فلنواجه الحقيقة: إن أفريقيا هي المثال الرائد الذي يحتذى إذا كان لنا أبدا أن نحقق إصلاحا جغرافيا عادلا لمجلس الأمن. ولن يتحقق أي هدف من خلال الأساليب الملتوية في محاولة للالتفاف على المجموعات الجغرافية أو تجاهل التناوب الجغرافي.

وعندما يتعلق الأمر بالمضمون والإجراءات، يعتقد لبنان، ومعه حركة بلدان عدم الانحياز، والمجموعة العربية، أنه ينبغي توسيع المجلس في فئتي المقاعد الدائمة العضوية وغير الدائمة. وإننا نؤيد بحزم الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة ديربان ونؤكد من جديد على موقفنا كما يرد في الورقتين المقدمتين من المجموعة العربية A/AC.247/1997/CRP.7 المؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ و A/AC.247/1998/CRP.2، المؤرخة ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨. وينبع موقفنا من حقيقة أن الدول العربية الأعضاء تتشاطر الاهتمام الذي توليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة المتعلقة بعمل المجلس. وترى الدول العربية أن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية مشتركة، تنطوي على مشاركة فعالة من جانب الجميع. وهي حريصة على الاضطلاع بدور نشط في تعزيز مشاركتها في هذا الصدد. والدول العربية تمثل ١٢ في المائة من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتطلب أن تمثل في المجلس بما يتناسب وعددها في المنظمة، وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

وفي حالة إضافة مقاعد دائمة للمجلس، تطلب المجموعة العربية أن يخصص لها مقعد دائم بكل صلاحياته، كما أعلن ذلك في الاجتماع الوزاري للمجموعة العربية في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وستسعى بلدان المجموعة العربية إلى تحقيق هذا الهدف بالتنسيق مع المجموعة الأفريقية أو الآسيوية اللتين تنتمي لكلتيهما.

أما وقد قلت ذلك، فاسمحوا لي أن أشرح لماذا يلزم المجموعات الجغرافية أن تحدد تمثيلها لشغل المقعد المخصص أو المقاعد المخصصة لمجموعتها، وسأركز هنا على المجموعة الآسيوية، التي ينتمي إليها لبنان و ١٠ دول عربية أخرى.

لقد ذكرنا في مناسبات عديدة الأسباب الخمسة التي تحكم طريقة العمل في الورقة العربية لعام ١٩٩٨. أولا، لقد نوقشت الأمور الموضوعية بالفعل في المجموعة الآسيوية. وسوف نتذكر أن بعض الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية قد ادعت أن المجموعة الآسيوية لم تتناول مطلقا المسائل الموضوعية. وهذا ليس صحيحا. ونحن قد وثقنا هذه النقطة المرة تلو المرة وذكّرنا بالعديد من المناقشات التي جرت بشأن تمثيل المجموعة الآسيوية في الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الأجهزة التنفيذية التي أنشئت نتيجة لمؤتمرات دولية كبرى عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة التنمية الاجتماعية، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وهذا ليس سوى غيض من فيض.

ثانيا، حتى لو سلمنا جدلا بأن المجموعة الآسيوية لم تناقش مطلقا المسائل الموضوعية - وقد رأينا أن هذا لم يكن صحيحا - فإن على المجموعة الآسيوية على كل حال أن تناقش مسألة زيادة التمثيل الآسيوي في عضوية المجلس، لأن هذه الزيادة في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، شئنا أم أبينا، تهم المجموعة الآسيوية بصفة مباشرة وجميع الوفود في مجموعتنا، وسيكون لها تأثير

مباشر على مستقبل بلداننا. لماذا؟ لأن الزيادة تتم على أساس جغرافي.

هل ترفض بعض البلدان المناقشة الموضوعية؟ حسنا، لا اعتراض لدينا على ذلك. ولكن ماذا عن الترشيحات؟ هل تسلم كل الوفود الآسيوية بأن من حق المجموعة الآسيوية أن تناقش الترشيحات؟ أعتقد أنها تفعل ذلك. ويعلم الجميع أن المجموعة الآسيوية قد ناقشت المبادئ التوجيهية في إطارها الصحيح. فإذا كانت المجموعة الآسيوية ستناقش الترشيحات، كما جرت العادة في المجموعة الآسيوية، فلماذا لا تناقش الترشيحات للمقاعد الدائمة؟ ومن قال إن ذلك ممنوع؟

ونأتي الآن إلى لب الموضوع. يود وفدي أن يعرف كيف يمكن مناقشة الترشيحات دون مناقشة جوهر الموضوعات والعكس بالعكس، ما دامت الترشيحات والجوهر أمران لا ينفصمان. فهما وجهان لنفس العملة: لا يمكن أن تتعامل مع واحد دون أن تتعامل مع الآخر. ولأنه يتعين علينا أن نناقش الترشيحات، فسيتعين علينا أيضا أن نناقش جوهر الموضوع.

ثالثا، إن المجموعة الآسيوية لا تعيش في فراغ. ويجب عليها أن تأخذ في الاعتبار مواقف المجموعات الجغرافية الأخرى، وعلى وجه الخصوص موقف المجموعة الأفريقية، وسأشرح أسباب ذلك.

إنها لحقيقة أن القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) لعام ١٩٦٣، الذي تم على أساسه توزيع آخر زيادة في عدد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، ينص في الفقرة ٣ على أن يجري انتخاب مجلس الأمن على النمط التالي:

"(أ) خمسة من دول آسيا وأفريقيا؛"

وأكرر،

"(أ) خمسة من دول آسيا وأفريقيا؛

(ب) واحد من دول أوروبا الشرقية؛

(ج) اثنان من دول أمريكا اللاتينية؛

(د) اثنان من دول أوروبا الغربية ودول أخرى".

ويود وفدي في البداية أن يؤكد مساندته التامة للموقف الأفريقي الذي يطالب بمقعدين دائمين مع حق النقض ومقاعد أخرى غير دائمة. وهذا مطلب عادل ويلقى الدعم الكامل من لبنان والمجموعة العربية. وأود أن أذكر بأن الورقة العربية، والتي عممها الممثل الدائم للبحرين في الوثيقة A/AC.247/1998/CPR.2، تؤيد تماما مبدأ التناوب الجغرافي على المقاعد الدائمة.

ويتبين لنا بوضوح أن المجموعتين الآسيوية والأفريقية متداخلتان في القرار ١٩٩١ (د - ١٨) وقد جرى اعتبار حصتهما في توسيع المجلس منذ عام ١٩٦٣ على نمط مماثل. واليوم تتكون المجموعة الأفريقية من ٥٣ دولة عضوا، والمجموعة الآسيوية من ٥٠ عضوا، مما يعني أن المجموعة الآسيوية ستحصل تقريبا على نفس الزيادة في المقاعد الدائمة وغير الدائمة معا.

وأود أن أضيف بأن القرار ١٩٩١ (د - ١٨) باء يقضي في الفقرة ٣، فيما يتعلق بالتمثيل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأن ينتخب سبعة أعضاء إضافيين وفقا للنمط التالي:

"سبعة من دول آسيا وأفريقيا".

ونؤكد أنه في عام ١٩٦٣، تم تحديد العلاقة بين المجموعة الأفريقية والمجموعة الآسيوية عندما جرى تعديل الميثاق لزيادة عضوية مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا من خلال اتفاق الشرف الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٦٣ بين المجموعة الأفريقية والمجموعة الاسيوية، ومن المرجح أن يكون الأمر كذلك في التوسيع المرتقب للمجلس. وحتى لو أن المجموعتين الأفريقية والآسيوية لم تكونا مرتبطتين في القرار ١٩٩١ (د - ١٨)، سيظل واضحا أن على المجموعة الآسيوية أن تحدد أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، لأننا جزء لا يتجزأ من الاتفاق العام الذي ينبغي التوصل إليه.

رابعا، اسمحوا لي أن أركز على القرار ٢٦/٤٨، والمادة ٢٣ من الميثاق والمادة ١٤٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

إن هذه النصوص، التي لا تتضمن أي قيود أو استثناءات فيما يتعلق بالترشيحات، ذات صلة بمناقشتنا بشأن انتخاب الأعضاء غير الدائمين في المجلس بتكوينه

الحالي والمتصور في المستقبل، ولكن قطعا ليس فيما يتعلق بالعضوية الدائمة، لأن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ لم يتوقعوا أن يأتي يوم تضاف فيه مقاعد دائمة إلى المقاعد الدائمة الخمسة الموجودة.

وقد نتج عن تطبيق المعايير المحددة في المادة ٢٣ من الميثاق والمادة ١٤٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة انتخاب ٢١ دولة عضو في المجموعة الآسيوية من مجموع ٥٠ دولة لمقاعد آسيوية غير دائمة في مجلس الأمن. ولكن ماذا عن المعايير الخاصة بالترشيحات للعضوية الدائمة لمجلس الأمن؟ ليست هناك معايير، لأن هذه النصوص، التي تشكل مرجعا لترشيحات العضوية غير الدائمة، لا تذكر شيئا عن أعضاء دائمين جدد وذلك ببساطة لأن الميثاق الذي اعتمد في عام ١٩٤٥ لم يتصور التغيرات الهائلة التي ستحدث بعد ٥٠ سنة لاحقة والتي انعكست في مناقشاتنا خلال السنوات الخمس الماضية. ولهذا يتعين على المجموعة الآسيوية أن تتفق على معايير لاختيار المقاعد الآسيوية الجديدة ولتحديد عددها. ومن الواضح أن هذا يتعلق بالتمثيل الآسيوي في المجلس، وأن المتنافسين الذين يسعون إلى شغل المقاعد الدائمة سيتمكنون في النهاية من شغل هذه المقاعد باعتبارهم أعضاء في المجموعة الآسيوية في المقام الأول. واليوم ترفض بلدان قليلة جدا في المجموعة الآسيوية السماح للمجموعة الآسيوية بتناول هذا الموضوع الأساسي في إطاره الصحيح بينما تسمح بمناقشة تمثيل المجموعة الآسيوية في هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ولكن في نهاية المطاف، سيتعين على المجموعة الآسيوية، بعد أن تبت في النظام الذي ستتبعه لاختيار العضوية الدائمة، أن تتعامل مع معايير لترشيحات العضوية الدائمة لشغل المقاعد الآسيوية المتوقعة في المستقبل. ويمكن أن تمثل المادة ٢٣ مصدرا للإلهام لتستنبط منها بعض المعايير للتمثيل الآسيوي في العضوية الدائمة الجديدة. وينبغي أن تناقش معايير أخرى كذلك. ولكن الأمر الأهم أن المعايير المقترحة ينبغي أن تكون ديمقراطية وغير تمييزية، إذا أرادت أن تضمن الحصول على اتفاق عام.

إن المجموعة الآسيوية تفتقر في الوقت الراهن إلى نهج مشترك لنظام التمثيل، فضلا عن المعايير، ومن ثم الترشيحات المتعلقة بالمقاعد الدائمة الجديدة. وقد حان الوقت تماما لمعالجة هذا الموضوع. وهذا بالتحديد هدف من أهداف "مسعى الدول العربية الإحدى عشرة".

خامسا، سواء أصبح المجلس يتكون من ٢٠، أو ٢١، أو ٢٤، أو ٢٦، أو على الأقل من ٢٦ عضوا، فإن نصيب المجموعة الآسيوية سيزداد تبعا لذلك. فإذا كان لا يتعين على المجموعة الآسيوية الاشتراك في المفاوضات بهذا الشأن، فإني أتعجب من سيتكلم نيابة عن المجموعة الآسيوية.

لقد كان هناك دائما اتفاق عام، منذ دمبرتون أوكس، على أنه ينبغي أن يكون حجم مجلس الأمن كبيرا بما يكفي لاتساع مختلف المصالح، وأن يكون أيضا صغيرا بما يكفي لأن يعمل بكفاءة.

وعند قيام الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ كان مجلس الأمن يتكون من ٢١,٦ في المائة من مجموع الأعضاء. وفي عام ١٩٦٣ بلغت النسبة الجديدة لعضوية المجلس إلى عضوية المنظمة برمتها ١٣,٢٥ في المائة. ويترتب على ذلك أن المجلس الجديد ينبغي أن يتكون من ٢٦ عضوا على الأقل إذا كان له أن يعكس نسبة مماثلة لنسبة ١٩٦٣. ولهذا ظلت حركة عدم الانحياز، والمجموعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي تدعو دائما إلى زيادة تكفل على الأقل ٢٦ عضوا في المجلس. والإخفاق في تحقيق ذلك سيكون مناقضا لنص وروح القرار ٢٦/٤٨، الذي يؤكد على التمثيل الجغرافي العادل.

إن للمجموعة الآسيوية القيام بدور حاسم في إصلاح مجلس الأمن. ولهذا السبب، ندعو جميع أعضائها لإبداء المرونة والانفتاح العقلي للسماح ببدء مناقشة شاملة بغرض إجراء مناظرة ديمقراطية بين الدول الخمسين الأعضاء في المجموعة. والمجموعة الآسيوية، التي لم تتح لها الفرصة مطلقا لبدء النظر في المسألة، عليها واجب تقرير نظام تمثيلها ومرشحيها لمجلس الأمن، سواء للمقاعد الجديدة الدائمة أو غير الدائمة.

ينبغي أن نضع في الاعتبار دائما أننا نتعامل مع تمثيل المجموعة الآسيوية في مجلس الأمن في الفئتين على حد سواء. ولقد حان الوقت لدراسة المسألة إذا ما أردنا فتح الطريق المسدود أمام إصلاح مجلس الأمن.

وإذا ما استمرت المواقف المختلفة في اعتراض النهج الجغرافي الضروري لتمثيل كل مجموعة جغرافية في المقاعد الجديدة الدائمة وغير الدائمة المتوقعة، فإن المأزق سيستمر في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

فهل هذا يعني أننا نعود إلى نقطة البداية؟ بالطبع لا. ففي السنوات الخمس الماضية، حققنا الكثير في المجموعتين الأولى والثانية، واليوم، عندما يعتمد مشروع القرار A/53/L.16، فإن الجمعية العامة ستذكر الجميع بأن النصوص سواء الميثاق، أو القرارات أو النظام الداخلي، لا بد من تطبيقها، حتى يتحقق الاتفاق العام الذي سيضفي الشرعية اللازمة على التوسيع المنتظر لمجلس الأمن. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/53/L.16، عند اختتام مناقشتنا بشأن هذا البند، سيوفر دفعة جديدة لعملية إصلاح مجلس الأمن.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشرك وفد بلدي في مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/53/L.16، المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"، في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال. وإذ نتطلع إلى المناقشة المستمرة في الفريق العامل التابع للجمعية العامة بشأن إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، من المهم أن نبرز المجالات التي تحتاج إلى معاملة جادة من أجل إعطاء قوة دفع لعمل الفريق العامل.

أود أن أذكر بعدد من الاجتماعات الوزارية لحركة عدم الانحياز وأيضا باجتماعات على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، بما في ذلك مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في ديربان منذ شهرين فقط، الذي قرر أنه حيثما توجد ضرورة لتعديل ميثاق الأمم المتحدة، فإن على هذه الجمعية أن تسترشد بالمادة ١٠٨ من الميثاق. إن المادة ١٠٨ تقضي بأن التعديلات التي تدخل على ميثاق الأمم المتحدة الحالي تعتمد "إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة" وتصبح التعديلات نافذة بعد تصديق الدول الأعضاء عليها.

والمادة ١٨، التي تتهرب منها دول أعضاء أو وفود عديدة، مع أنها تتناول أمورا هامة يجب أن تتخذ القرارات الخاصة بها الجمعية العامة، لا تتناول القرارات التي يترتب عليها تعديل في الميثاق. ونحن نعتقد أن هذا النوع من التعديل دستوري وقانوني بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وأنه يسمح لجميع الدول الأعضاء أن تمارس حقها نيابة عن شعوبها عند إجراء تغييرات في أي حكم من أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وفد بلدي من بين مقدمي مشروع القرار هذا لأنه يغطي جيدا شواغل بلدي وقارتي، أفريقيا. ولعل الجمعية تتذكر أن وفد بلدي قال، سواء هنا أو في الفريق العامل -وسيواصل القول، الآن ومستقبلا - إن أفريقيا تريد مقعدين دائمين وثلاثة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الموسع، بأعضاء دائمين جدد يتمتعون بنفس المزايا التي يمارسها الأعضاء الدائمون الحاليون. إن أفريقيا تطلب أن تشغل المقاعد الدائمة لها على أساس تناوبي كما قرر الأفارقة أنفسهم، وكما وافقت على ذلك هذه الجمعية. وهذا يتمشى مع القرارات التي اعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات الأفارقة في هراري في العام الماضي، وفي بوركينا فاصو في آب/أغسطس من هذا العام.

وبالمثل، فإن زمبابوي توافق على قرار بلدان حركة عدم الانحياز بأن مجلس الأمن، حتى يكون تمثيليا، لا بد من زيادة عدد أعضائه إلى ٢٦ عضوا. ونحن نريد أن يوسع في كلتا الفئتين. وحتى يكون مجلس الأمن ديمقراطيا في آلية صنع قراراته، من الضروري أن يقصر حق النقض على الأمور المتصلة بالفصل السابع من الميثاق، بغية القضاء النهائي على حق النقض. وفي الوقت نفسه، يعتقد وفد بلدي أن جميع أعضاء مجلس الأمن ينبغي ألا يميز ضدهم فيما يتعلق باستخدام حق النقض.

إن مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة، بينما يدعو إلى إجراء مناقشة للتوصل إلى نتيجة في أقرب وقت ممكن، ينص على عدم تحديد إطار زمني، وعلى أن أي قرار يتخذ يجب أن تراعى فيه شواغل جميع المناطق عند وضع حجم وتشكيل مجلس الأمن الجديد الموسع. وفوق كل شيء، ينبغي ألا يكون هناك إصلاح سريع لهذه المسألة الهامة. لقد ظل هذا موقف حركة عدم الانحياز وأفريقيا دائما. ومن ناحيتنا سنواصل تذكير زملائنا بهذا في مفاوضاتنا.

اسمحوا لي بأن أختتم بإبداء ملاحظة لإخماد أي غمز ولمز أو شائعة. إن وفد بلدي يشارك في تقديم مشروع القرار بشأن إصلاح مجلس الأمن بحسن نية. والمشروع ليس ضد ألمانيا أو اليابان أو أية دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان للأغلبية الصامتة كي تتكلم عن المبدأين العمليين الواردين في مشروع القرار حتى تقوم أعمالنا في المستقبل على مبادئ توجيهية متفق عليها.

ووفد بلدي، وفقا لذلك، يحث الجمعية العامة على اعتماد مشروع القرار A/53/L.16.

السيد لي سي - أونغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يزال إصلاح مجلس الأمن من بين المسائل التي لها أولوية قصوى على جدول أعمالنا على الرغم من المداولات المكثفة فيما بين الدول في السنوات الخمس الماضية. وأيدت جمهورية كوريا على نحو ثابت توسيع مجلس الأمم وإصلاح أساليب العمل فيه على نحو ديمقراطي. ونرى أنه ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن حتى يمثل على نحو أفضل الأمم المتحدة التي تضم اليوم ١٨٥ دولة عضوا وهو رقم يزيد ثلاثة مرات عما كان عليه عدد الأعضاء في ١٩٤٥. وبالإضافة إلى ذلك وحتى يكون المجلس الموسع أكثر فعالية ينبغي أن يجري العمل فيه بطريقة ديمقراطية. وهناك في الواقع قضايا بالغة الأهمية تمثل تحديات جسيمة وينبغي أن نواجهها معا.

وعلى الرغم أن الحاضر هو نقطة انطلاقنا فإن هدفنا من مناقشة عملية إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون موجها صوب المستقبل. ينبغي أن تتم عملية الإصلاح وفقا للحقائق الدولية الجديدة للقرن الحادي والعشرين حتى يتمكن المجتمع العالمي من مواجهة التحديات الجسيمة التي سيواجهها في العقود المقبلة.

أكدت المداولات التي جرت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية طوال السنين الخمس الماضية، وجود تأييد واسع لتوسيع مجلس الأمن. غير أن الحقيقة المؤسفة أننا لم نتمكن من إيجاد مجموعة كاملة من إجراءات التوسيع يمكن أن تحظى باتفاق عام. ولا يزال هناك تباينا في الآراء بشأن عدد من المسائل الهامة مثل فئتي العضوية والحجم الكامل للمجلس الموسع. ومؤهلات وطرائق اختيار الأعضاء الجدد ونظام الاستعراض الدوري.

وفيما يتعلق بموضوع فئتي العضوية وحجم المجلس الموسع ينبغي أن نولي هذا الموضوع عناية خاصة حتى نضمن أن جميع الدول الأعضاء يمكنها أن تخدم المجلس في تواتر معقول بما يتمشى مع قدرتها على المشاركة في صون السلم والأمن الدوليين. ولا بد من مراعاة الحذر الشديد من المحاولة التي لا ترمي إلا إلى إنهاء سلطة عدد قليل من الدول الأعضاء الذين يتمتعون بمركز مميز. وفي هذا المضمار فإننا مقتنعون بأنه لا ينبغي زيادة عدد الدول التي يمكنها ممارسة حق النقض. والواقع أن حق النقض استثناء لمبدأ المساواة في السيادة فيما بين الدول جاء نتيجة للظروف الخاصة التي كانت قائمة بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي ينبغي ألا نتوسع في منح هذا الحق بل بالأحرى يجب أن نعمل على ترشيده.

وفيما يتعلق بمسألة العضوية الدائمة، لا تزال أسئلة كثيرة بلا إجابة. وبصرف النظر عما إذا كان المجتمع الدولي يمكن أن يجد إجابات مثالية على هذه الأسئلة، ومتى يمكنه ذلك، فإننا مستعدون دائما للمضي قدما في توسيع العضوية غير الدائمة. فبالقطع أن العضوية غير الدائمة من خلال انتخابات دورية تؤكد على نحو أفضل التمثيل الديمقراطي في مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد نعتقد أيضا أن الزيادة في عدد المقاعد غير الدائمة ينبغي أن توزع على أساس جغرافي أكثر إنصافا. وينبغي أن تراعى جميع العناصر ذات الصلة بما في ذلك التركيبات المتغيرة التي حدثت في كل مجموعة إقليمية في الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ونظرا للزيادة الأخيرة في عدد أعضاء المجموعة الآسيوية والمساحة الجغرافية التي تغطيها هذه المجموعة فإنها جديرة بأن تولى اعتبارا خاصا عند تكوين مجلس موسع.

تعلق حكومتي أولوية قصوى على مسألة الاستعراض الدوري للمجلس الموسع. وحتى يكون الاستعراض الدوري له معنى، ينبغي أن يتم بطريقة موضوعية في إطار زمني معقول. وفي هذا الصدد قدم وفدي ورقة غرفة اجتماع إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية، كما هو وارد في تقرير الفريق إلى الجمعية العامة. ونأمل أن ينظر الفريق العامل في هذا الاقتراح على نحو أكثر تعمقا في العام المقبل.

مسألة النهوض بالشفافية في عمل مجلس الأمن لا تقل أهمية عن مسألة توسيع المجلس نفسه. ونعتقد اعتقادا ثابتا أن ضمان قدر أكبر من الشفافية سيجعل المجلس أكثر فعالية في عمله. وفي ضوء هذا الاقتناع قام وفدي في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، بمبادرة مشتركة، مع عدد من الأعضاء غير الدائمين قدم من خلالها عددا من الاقتراحات العملية لوضع تدابير تتعلق بالشفافية. وتابعنا هذه المبادرة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بتقديم أوراق غرفة اجتماع إلى المؤتمرين كما هو وارد في تقرير الفريق العامل.

وفي هذا الصدد نرحب بالجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر

لاستماع إلى إحاطة إعلامية من السيدة أوغاتا مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بشأن توفير الحماية لموظفي المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم من الموظفين الذين يتواجدون في حالات نزاع. هذه الجلسة خطوة إيجابية إلى الأمام. ونأمل أن تكون سمة عادية لأعمال المجلس. لقد اقترحنا عددا من الخطوات العملية الأخرى التي يمكن أن يتخذها المجلس لزيادة تواتر عقد جلسات علنية وعلى سبيل المثال يمكن للرئيس المقبل للمجلس أن ينظر في برنامج شهري مؤقت في جلسة علنية بدلا من أن يتم ذلك في جلسة مغلقة. إن هذا من شأنه أن يسمح لجميع الأعضاء من الوقوف على الكيفية التي يعمل بها المجلس في هذا الشهر بالذات. وسيكون أسلوبا حسنا أن يشارك جميع الأعضاء في عمل المجلس.

يرى وفدي أن الوقت قد حان لتقييم مناقشاتنا السابقة والتركيز على المسائل المتبقية. وسنعمل معا بكل جدية للتوصل إلى اتفاق عام بشأن مجموعة إصلاحات متكاملة. وحكومتي لها وجهة نظر ثابتة ذلك أن هذا الاتفاق العام يجب أن يتقيد قدر المستطاع بتوافق الآراء. وأي قرار بشأن مجموعة إصلاحات متكاملة يتجاهل مواقف الأقلية يمكن أن يقوض - أكثر من أن يعزز - قيمة الأمم المتحدة نتيجة لانقسام مجموع الأعضاء.

ومع ذلك ففي حالة اتخاذ قرار بالتصويت على مجموعة الإصلاحات المتكاملة لمجلس الأمن فإننا نرى على نحو ثابت أنه ينبغي أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي مجموع أعضاء الأمم المتحدة على الأقل، كما تنص على ذلك المادة ١٠٨ من الميثاق لأن مجموعة الإصلاحات المتكاملة ستتطلب تعديل الميثاق. ويتضح من أحكام الميثاق أن أغلبية ثلثي جميع الأعضاء ينبغي أن تكون الحد الأدنى وأي محاولة لتطبيق عتبة أدنى من ذلك ستكون غير مقبولة ببساطة نظرا لأهمية القرارات والصعوبة العملية لتطبيقها على المدى الطويل. هذه هي الأسباب التي دفعت جمهورية كوريا إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.16.

في اليومين الماضيين استمعنا إلى الكثير من الحجج بشأن مشروع القرار A/53/L.16. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوضيح بعض النقاط. أولا، خلافا لبعض الحجج فإن مشروع القرار A/53/L.16 لا يدعو إلى اتخاذ قرار معقد. وبدلا من ذلك فإنه يطرح مسألة إجرائية في غاية البساطة تتصل فقط بعملية اتخاذ القرار التي سيطبقها مجلس أمن مصلح. ثانيا، يوفر مشروع القرار إجابة واضحة تتسق تماما مع نص وروح الميثاق. كذلك يؤيد مشروع القرار سلامة الميثاق ويسد فجوة إجرائية في النظام الداخلي للجمعية العامة وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق. ثالثا، صيغة مشروع القرار A/53/L.16 انعكاس صادق للقرار الذي اتخذ مؤخرا في القمة الأخيرة لحركة عدم الانحياز في ديربان، والذي يطالب بتأييد الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة.

ورابعا، فيما يتعلق بالقلق إزاء معنى عبارة "أي قرار يترتب عليه إجراء أي تعديل في الميثاق" فاسمحوا لي أن أقتبس كلام السفير العربي ممثل مصر أمس إذ قال:

> "معنى عبارة 'أي قرار يترتب عليه إجراء تعديل في الميثاق' التي ترد في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار تشير إلى أي قرار متعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة التي تحتوي على معايير لتعديل في الميثاق أو على عناصر مزمع إدراجها في ذلك التعديل أو قد تقود إلى إمكانية اعتماد تعديلات في الميثاق". (A/53/PV.63)

واسمحوا لي الآن أن أقدم بعض التعليقات على التعديلات الواردة في الوثيقة A/53/L.42. فمن المسائل الإيجابية أن نلاحظ أن مقدمي الوثيقة A/53/L.42 يسلّمون الآن بأن أغلبية ثلثي مجموع أعضاء الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أساس اتخاذ القرارات بشأن أي مجموعة إصلاحات متكاملة لمجلس الأمن، رغم أن بعضهم ممن لا أرغب في الكشف عن أسمائهم لم يروا هذا الرأي إلا مؤخرا جدا. ومع هذا فالوثيقة A/53/L.42 غير مقبولة لدينا نظرا لعيوبها التالية.

أولا، إن تعديل الفقرة ٢ من المنطوق الواردة في الفقرة ٥ من الوثيقة A/53/L.42 التي تشير إلى القرار ٢٦/٤٨، الذي لا يتعلق إلا بولاية الفريق العامل، لم تتناول المسألة الحقيقية التي يثيرها مشروع القرار A/53/L.16، ألا وهي عملية اتخاذ القرارات في الجمعية العامة ذاتها.

وثانيا، نجد أن الوثيقة A/53/L.42 تهدف إلى وضع قاعدة أخرى تطبق بلا أساس قانوني من الميثاق. فبينما يستند مشروع القرار A/53/L.16 إلى أحكام المادة ١٠٨ من الميثاق لا تستند الوثيقة A/53/L.42 في حجتها إلا على قرار آخر للجمعية العامة.

وثالثا، توجد شكوك كثيرة حول المقاصد السياسية من الوثيقة A/53/L.42. وكما أوضح سفير سنغافورة أمس بجلاء، فكثيرا ما استخدمت حجج قانونية للتغطية على حسابات سياسية. وبالنسبة لي، فإني أود ألا يكون هذا هو الحال بالنسبة لمقدمي الوثيقة A/53/L.42. ولذا نتوقع منهم أن يأخذوا في اعتبارهم العيوب السالفة الذكر وأن يقتربوا من الموقف المتخذ في مشروع القرار A/53/L.16 كي يمكن اعتماده بتوافق الآراء.

إن اعتماد مشروع القرار A/53/L.16 سوف يوضح عدم التيقن الإجرائي الذي يسيطر على عملية إصلاح مجلس الأمن. وسيكون خطوة إيجابية نحو إعطاء زخم جديد للبحث عن اتفاق عام على المسائل الجوهرية التي ينطوي عليها إصلاح المجلس.

ونحن نتوقع يا سيادة الرئيس أن يجني الفريق العامل بقيادتكم القديرة في العام القادم ثمرة طيبة والواقع أننا جميعا نعتمد عليكم. وأود أن أختتم كلمتي بأن أؤكد من جديد على التزام حكومتي الصارم بإصلاح مجلس الأمن بمصداقية وديمقراطية.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي للجهود والأنشطة التي بذلها الرئيس السابق للفريق العامل السيد أودوفينكو ممثل أوكرانيا، ونائبا الرئيس السفيران برايتنستاين ممثل فنلندا وجاياناما ممثل تايلند. ونحن جميعا الذين شاركنا في مناقشة هذا الموضوع الحساس في الأعوام الخمسة السابقة نشيد بهم.

فلم تكن تلك الأعوام الخمسة سنوات من المناقشات الأكاديمية أو العقيمة. بل على العكس، ساعدتنا هذه الأعوام على أن ندرك جميعا مدى صعوبة وخطورة الآثار المترتبة على إصلاح مجلس الأمن.

إن بناء نظام أمني جديد مترابط للقرن الحادي والعشرين يتطلب في المقام الأول أن نتخلى قطعا عن الكثير من المعايير التي كانت الأساس في عام ١٩٤٥ لمجلس الأمن الحالي. ولا يعني التخلي عن هذه المعايير بالضرورة الاستغناء عن كل ما هو موجود اليوم. إن التخلي عن المعايير العتيقة يعني بالتحديد أن يبنى مجلس الأمن الجديد دون أن تتأثر العناصر الأساسية في هيكله، وبطريقة لا تضيف امتيازات جديدة أو فئات جديدة مميزة، ولا تستبعد فيها الأغلبية الكبيرة من البلدان، ولا تمس بالمبادئ الديمقراطية التي صيغ على أساسها الميثاق بعد الحرب العالمية الثانية.

ومحاولة العودة اليوم، في نهاية القرن العشرين، إلى عام ١٩٤٥، محاولة لا تعني شيئا. ومحاولة ذلك، في جملة محاولاتنا لدمج المجتمع المدني في الأمم المتحدة، هي مفارقة تاريخية. فطموحات القلة القليلة هي التي تخلق المصاعب التي نواجهها الآن.

ومن المؤسف أن نعتقد أن بوسعنا أن نصلح نظام الأمن بأن نقلل من ديمقراطيته ونزيد شموليته في وقت تطلب مجموعة السبعة من الأجهزة المالية مزيدا من الديمقراطية والشفافية في بناء الهيكل المالي الدولي الجديد. بل ومما يدعو إلى مزيد من الأسف ومما لا يمكن فهمه أن يحدث هذا في سياق عملية التكامل الأوروبي التي تتسم بنظم أساسية مشتركة، وعملة موحدة، ومصرف مركزي مشترك وسياسة خارجية مشتركة ورئيس مشترك بالتناوب.

وتصوروا ولو لوهلة قصيرة الصدع الهائل الذي يمكن أن يوجده إقرار امتيازات جديدة ليس لها سابقة، في قارات تقدس فيها تاريخيا وتقليديا ووفقا للممارسة القانونية المساواة في السيادة بين جميع الدول، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي يتشرف بلدكم سيدي الرئيس وبلدي بالانتماء إليها.

وما مناقشة مشروع القرار A/53/L.16 إلا مثال على الصعوبة التي ينطوي عليها إصلاح المجلس. فيجب ألا نسمح لبعض الحجج التي صيغت خلال المناقشة بأن تربك معنى مشروع القرار. فلمشروع القرار طابع إجرائي محض. وهو لا يسعى إلى إيجاد فئة ثالثة من القرارات غير المتوخاة في المادة ١٨ من الميثاق. ولا يسعى إلا إلى ضمان أن تعتمد القرارات التي يترتب عليها إجراء تعديلات أو إضافة عناصر أو معايير في التعديلات في سياق مسألة إصلاح مجلس الأمن، وفقا للمادة ١٠٨. ومن غير مشروع القرار A/53/L.16 يمكن أن يعتمد أي قرار من هذا النوع بأغلبية ٧٠ أو ٨٠ صوتا فقط، مما يتعارض بوضوح مع روح ونص الميثاق. وهذا المشروع يرمي بالتحديد إلى الحفاظ على سلامة الميثاق وجميع أحكامه.

والادعاء بأن مشروع القرار A/53/L.16، تترتب عليه نتائج قانونية متطرفة يعني إخراج هذا المشروع من

سياقه: فالفقرة ٢ تشير بوضوح الى أي قرار يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وترى الأرجنتين أنه من الأساسي أن يصلح مجلس الأمن أساليب عمله، وأن يصبح جهازا أكثر شفافية، حتى تتمكن البرلمانات الوطنية والرأي العام من تفهم أهمية العمل الذي يضطلع به. وهنا، نهنئ الولايات المتحدة التي تترأس مجلس الأمن هذا الشهر، على قيامها بعقد مناقشة علنية بشأن قضية اللاجئين. فتلك المبادرة أثلجت صدورنا، لأن الأرجنتين، منذ اللحظة الأولى التي شاركت فيها في أعمال مجلس الأمن، ما برحت تنادي بالحاجة الى توخي الشفافية؛ وقبل بضع سنوات فقط، قدمنا، بالاشتراك مع نيوزيلندا، وثيقة تتعلق بهذا الموضوع. ويحدونا الأمل في أن يتسنى اتباع مبادرة الولايات المتحدة بمبادرات أخرى.

السيد الرئيس، أود أن أؤكد لكم، على وجه الخصوص، مدى إقرار وفد بلادي وإعجابه بالطريقة التي تديرون بها أعمال الجمعية العامة في هذه اللحظة الحرجة والصعبة من التاريخ، التي لم يسبق لها مثيل منذ شرعنا لأول مرة في عملية الإصلاح. وإننا لمقتنعون بأنكم، بفضل مقدرتكم وحساسيتكم، ستتمكنون من التحكم في هذا النقاش حتى نتفادى الانشقاقات التي بدأنا نستشف ظهورها.

فهذه الانشقاقات ما هي إلا نتيجة التسرع في تحليل مشروع القرار A/53/L.16، والاستجابة لمصالح أنانية ضيقة. فمعارضو مشروع القرار يرون أنه عقبة تعترض رغبتهم في الحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن بتأييد من أقلية في الجمعية العامة. إلا أنه مما يعود بفائدة أكبر على الأمم المتحدة، ويخدم مصالح تلك البلدان، إضفاء الصفة الشرعية على تلك التطلعات من خلال اتفاق عام يمهد الطريق لأغلبية دستورية واضحة.

إننا أبعد ما يكون عن الاتفاق على الأساس الذي يقوم عليه الإصلاح النهائي لمجلس الأمن. فالأغلبية العظمى من البلدان المتوسطة الحجم والبلدان الصغيرة، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، لا يبدو أنها مستعدة لأن تُستبعد بصفة دائمة من هيكل الأمن الدولي الجديد. فنحن نعلم جميعا أن من يقبلون اليوم استبعادهم من مسائل الأمن - التي هي جوهر الأمم المتحدة - لن يكون بمقدورهم في الغد أن يسمعوا أصواتهم بشأن مسائل على نفس القدر من الأهمية مثل التنمية وحقوق الإنسان.

ونحن مقتنعون، سيدي الرئيس، بأن الجمعية العامة بفضل إرشادكم ومشورتكم النابعين من خبرتكم العظيمة بالقضايا السياسية والقانونية، ستتمكن من العودة الى طريق توافق الآراء، على الرغم من كل الصعوبات، وستفي بالتالي بالمصالح المشروعة للأغلبية العظمى من الأعضاء.

وللأسباب التي ذكرتها آنفا، يقترح وفد بلادي أن يعتمد مشروع القرار A/53/L.16 بتوافق الآراء.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت الفلبين، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، تقود الجهود التي بذلت قبل ٢٣ عاما لإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، التي وفرت آنذاك الفرصة الوحيدة لإجراء تقييم شامل وتحسين للأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة. وإنني أعرض هذا المنظور التاريخي حتى نسترشد به في عملنا ونحن ننظر في تقرير العام الماضي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

أثناء السنوات الأولى من عمر اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق، تبين لنا أن أحد الجوانب التي وجدناها مثبطة للهمم في عملها كان عدم قدرتها على التقدم بتوصيات مضمونية الى الجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك التقدم باقتراحات لإصلاح مجلس الأمن. وكان هذا مثيرا للدهشة بوجه خاص، في ضوء استعراض مدى ثراء وتنوع الاقتراحات التي كان أعضاء اللجنة الخاصة يطرحونها في سياق عملها. واليوم، وبعد ٢٣ عاما، ما زلنا نواجه نفس الوضع فيما يتعلق بعملنا. وثمة شعور باليأس والإحباط بالنسبة لجهودنا لتحسين الأمم المتحدة، وتحسين مجلس الأمن بالذات. وعلينا أن نفكر ونسأل أنفسنا كيف أسهم إهمالنا المتكرر لواجباتنا في وجود هذا الإحساس بالإحباط.

وموقف وفد بلادي من إصلاح مجلس الأمن معروف للجميع. وبالنظر الى انخراطنا منذ أمد بعيد في أعمال الأمم المتحدة، فإننا، على غرار جميع الدول الأعضاء

الأخرى، لدينا مصلحة حيوية في عملية الإصلاح الجارية. لقد أنشئ هيكل مجلس الأمن في نهاية الحرب العالمية الثانية - وعند بداية الحرب الباردة. ومنذ ذلك الحين حدثت تغيرات هائلة في العالم، وخاصة في السنوات الأخيرة. وقد تضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة أربعة أمثال تقريبا، ومع ذلك، ظل عدد أعضاء مجلس الأمن، بغض النظر عن زيادتهم من تسعة أعضاء الى خمسة عشر عضوا، كما هو دون تغيير. وظل صغيرا وناقص التمثيل وغير ديمقراطي وغير شفاف. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على الصيغة التي وضعتها حركة عدم الانحياز لتوسيع المجلس، وعلى موقف الحركة فيما يتعلق بأهمية تعزيز شفافية مجلس الأمن من خلال تحسين أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه، بما في ذلك القضية الهامة، قضية حق النقض.

وترى الفلبين أن مسألة إصلاح سلطة النقض من بين أكثر المسائل المطروحة على الأمم المتحدة دواما وإثارة للجدل. فاهتمامنا بمعالجة تلك المسألة يرجع الى عقدين من الزمان - ٢٣ سنة على وجه الدقة - عندما اقترحت الفلبين، في جملة أمور، التخلي عن شرط الإجماع فيما بين الأعضاء الدائمين. وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نتصور أي أساس آخر للخروج بنتيجة ما في الوقت الراهن، أفضل من التركيز على اقتراح حركة عدم الانحياز القائل بأن حق النقض، في حالة عدم إمكانية إلغائه، ينبغي تقييده وترشيده، وأن يشرع الفريق العامل في التوصية، في جملة أمور، بتعديل الميثاق، بحيث لا يطبق حق النقض - كخطوة أولى - إلا على الإجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق. ونكرر التأكيد على رأي حركة عدم الانحياز بأنه لا توجد في الميثاق ولا في النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أية أحكام تحدد الطرائق أو المعايير لاستخدام هذا الحق.

وينبغي للفريق العامل، في دورته المقبلة، أن يضطلع بدراسة متعمقة لمختلف الخيارات بشأن أفضل السبل لتأمين الحد من تطبيق حق النقض بغية كفالة ألا يستخدم هذا الحق إلا في حالة القضايا البالغة الأهمية، أو عندما يكون استخدامه بمثابة آلية لمنع نشوب صراعات بين الدول الكبرى - وعلى سبيل المثال، في الحالات التي تترتب عليها آثار مباشرة وملموسة بالنسبة لأمن أي عضو من الأعضاء الدائمين. والجهود التي نبذلها لبلوغ ذلك الهدف ينبغي أن تتجاوز البيانات العامة، وأن تستهدف تحقيق نتائج محددة وملموسة. وأقصر الطرق المؤدية الى هذه الغاية هو أن يوصي الفريق العامل بإدراج حكم جديد في الميثاق ينص بأسلوب مناسب على أن يقتصر حق الفيتو أو مبدأ الإجماع على المسائل التي تدخل في نطاق الفصل السابع من الميثاق.

وفيما يتعلق بمواصلة العمل بشأن مسألة حق النقض، نكرر التأكيد على اقتراحنا بأن يراعي الفريق العامل الاعتبارات التالية.

أولا، ينبغي للفريق العامل أن يأخذ في الحسبان الرأي الذي أعربت عنه وفود معينة في مناقشات سابقة فيما يتعلق بحق النقض، وهو أن العديد من الحالات التي يعالجها مجلس الأمن لم تعد ذات صلة بالمصالح الوطنية المباشرة لأصحاب حق النقض، ولم يعد ينظر إليها على أنها تنطوي على إمكانية أن تؤدي الى نشوب صراع بين الدول الكبرى. وبالتالي لا تستدعي الحاجة في معظم الأوقات الى استخدام هذا الحق.

ثانيا، ثمة مصادر أخرى للتوتر، منها حقوق الإنسان والمنازعات الاقتصادية والبيئة - وكذلك الصراعات داخل الدول بدلا من الصراعات فيما بينها - ينظر إليها بصورة متزايدة على أنها من العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا في السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن التبعات والتشعبات المترتبة على الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن، أو على عدم اتخاذه لإجراءات نتيجة لممارسة حق النقض، سوف تتجاوز نطاق ما كانت عليه في إطار تعريف أشد تقييدا للسلام والأمن الدوليين، وتؤثر في دور المجلس والفكرة السائدة عنه كجهاز الأمم المتحدة المعهود إليه بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلام والأمن الدوليين. إن زيادة التحفظ في استعمال حق النقض وتطبيقه في سياق ولاية موسعة للمجلس وتعريف موسع للسلام والأمن الدوليين مسألة يجب أن يضعها فريقنا في الاعتبار.

ثالثا، إننا نؤيد فكرة أن الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة يتطلب أمورا من بينها مزيد من التوازن وتقاسم المسؤوليات بين أجهزة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها على حدة - لا سيما الجمعية العامة، كجهاز له أشمل ولاية بين أجهزة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن - نظرا لتزايد عدد العوامل التي يرى الآن أنها تؤثر في السلام والأمن الدوليين والحاجة الى توسيع أساس صنع القرار استنادا الى المبادئ الديمقراطية. وهناك مسائل نشعر أن المجلس يجب أن يكون مستعدا لتقاسمها مع الجمعية العامة من حيث صنع القرار، لا سيما من خلال عدم استعمال حق النقض.

إن وفدي يحيط علما بمشروع القرار A/53/L.16 المقدم في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال. فالقرارات المتعلقة بمجلس الأمن يجب أن تعبر عن إرادة الدول الأعضاء وأن تحظى بتأييد وثقة عموم الأعضاء. ونرجو، في هذا الصدد، أن يتسنى التوصل الى حل توفيقي أو توافق في الآراء قبل أن نتخذ قرارا في نهاية المطاف.

ونحن ندرك أن المهمة المطروحة أمامنا والمتمثلة في إصلاح مجلس الأمن تنطوي على عملية حساسة سياسيا ولذلك، سيلزم وقت أطول لإتمام عملنا. ومع ذلك، فإن عمل الفريق يجب أن يتقدم، وعلى جميع الأعضاء، في هذا الصدد، ممارسة ما يلزم من إرادة سياسية ومرونة والتوصل الى اتفاق في حدود إطار زمني واقعي.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن مجلس الأمن لا يتسم بالديمقراطية ويجب إضفاء الصبغة الديمقراطية عليه. ويجب أن يختفي الامتياز الامبراطوري الذي عفا عليه الزمن والمتمثل في حق النقض. فمجلس الأمن يعمل بصورة متزايدة على أن يتخذ لنفسه ولايات جديدة، بما يمثل انتهاكا صارخا للميثاق، وهو يستبد بسلطات الجمعية العامة. وتتخذ إجراءاته طابعا مؤقتا بشكل يدعو الى السخرية، كما تتسم بطابع التآمر، بصورة مؤكدة. فمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أعمال مجلس الأمن وهم، والقول بأن المجلس يعمل بموجب الولاية المعهودة إليه من الدول الأعضاء ونيابة عنها، وأنه مسؤول أمامها ضرب من الخيال. ببساطة، فإن دكتاورية مجلس الأمن انتهاك خطير لمبدأ المساواة بين الدول في السيادة الذي أنشئت هذه المنظمة استنادا إليه. وقد تناول الرئيس فيدل كاسترو هذه المسائل في الآونة الأخيرة.

والأسباب الموضوعية التي تعرقل إصلاح مجلس الأمن هي نفس الأسباب التي تفرض الشكل الحالي والوظائف الحالية للمجلس. فلا ينبغي أن ننخدع بالتفكير أن هذه الدائرة المفرغة تعزى الى الخلافات بين الذين يريدون تغيير الحالة الراهنة بشكل أو بآخر. وهي لا ترجع الى الخلافات الداخلية بين الذين يدعون الى الإصلاح، أو الى اختلاف في الآراء بين فريق "نادي القهوة" والفريق "المناصر". فالسبب الموضوعي هو وجود حق النقض واستعماله بشكل عام ودون تتميز - الى حد أنه طبق في انتخاب الأمين العام واختيار الأعضاء الجدد في المنظمة - فضلا عن استعمال بعض الأعضاء لامتيازات العضوية الدائمة في خدمة أغراض الهيمنة. ويجب ألا ننسى أن التهديد باستعمال حق النقض وما يسمى بالأثر الاستطرادي هما أيضا أداتان غير دقيقتين.

فإذا لم نقم على الأقل بقصر استعمال حق النقض على الفصل السابع من الميثاق، وبإلغاء الاجتماع غير المشروع المسمى بـ "المشاورات غير الرسمية" مع العودة الى الاجتماعات الرسمية كمكان للمناقشة وصنع القرار؛ وفي حالة عدم الانتهاء من وضع النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن في صورة نهائية، وعدم توفير المعلومات الكافية للدول الأعضاء وعدم مشاركتها في أعمال المجلس - ومختصر القول، في حالة عدم وجود شفافية أو ديمقراطية واستمرار موقف الهيمنة - يكون الإصلاح غير قائم. وفي حالة عدم استعادة الجمعية العامة لسلطاتها ولممارستها الكاملة لها، لا يكون الإصلاح قد تم.

إن مجلس الأمن لا يعمل بكفاءة، بل يتصرف أحيانا بشكل غير ملائم، دون ولاية، في حالات لا ينبغي أن يتخذ فيها إجراء وأحيانا ينسى واجباته تماما، ولا يتخذ إجراء كما يجب وحيث يجب اتخاذه. فما هي النزوات الكامنة وراء هذا السلوك المتقلب؟ فرغم أن ما يقال قليل، وأن اتباع الصمت المهذب يفضل في كثير من الأحيان، في هذا الصدد، من الواضح أن هذا يرجع الى خضوع المجلس، في الوقت الراهن، للمصالح المهيمنة للقطب الواحد والسائدة بغير رحمة في النظام العالمي المختل في الوقت الحالي. إن محاولات بعض الأعضاء الدائمين الآخرين لإيجاد توازنات متعددة الأقطاب محاولات جزئية، عموما، بل قد تكون متناقضة وفاشلة أحيانا.

وتقتصر فعالية مجلس الأمن الحالي على حفظ مصالح الأعضاء الدائمين. وهذا ليس في مصلحة المجتمع الدولي، وليس إرادة الدول الأعضاء. كما أنه لا يمثل الواقع في العالم، الذي يختلف اليوم عما كان عليه في عام ١٩٤٥ بدرجة كبيرة. وهذه ليست الولاية المعهودة إلى المجلس بموجب الميثاق.

وليس هناك من يأتي الى هنا ويقول إن النظم الدكتاتورية أكثر كفاءة من النظم الديمقراطية. فوضع مفهوم الكفاءة في المجلس مقابل مفهوم الديمقراطية والشفافية خداع لا يقبله العقل.

ولهذه الأسباب، فإن موقف كوبا هو أنه ينبغي زيادة عدد الأعضاء الدائمين من أجل تصحيح غياب الدول النامية من المجلس. ويجب أن يكون التوسيع على أساس

مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. فيجب أن يكون هناك عدد مناسب من الأعضاء الدائمين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. يجب أن يكون هناك عضوان أو ثلاثة أعضاء على الأقل من تلك المناطق، وحتى في هذه الحالة سيظل تمثيل ٤ بلايين شخص وأكثر من ١٠٠ بلد بدرجة أقل كثيرا من تمثيل الأوروبيين أو البلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. ويجب أن يحصل هؤلاء الأعضاء الجدد على نفس امتيازات الأعضاء الحاليين، بما في ذلك حق النقض - حيث أن إلغاءه غير ممكن، على ما يبدو، في الوقت الحالي. ومن غير المقبول أن يكون هناك تمييز ضد الأعضاء الجدد.

إن إنشاء مقاعد دائمة على أساس التناوب استخفاف بمصالحنا وأسلوب آخر للتمييز ضد البلدان النامية وزرع الشقاق بينها. إذا كان التناوب قاعدة عامة فإنه مساو لزيادة في العدد الحالي للأعضاء غير الدائمين. وإذا طبق التناوب على مجموعة معينة من البلدان كان تمييزا ضد بلدان أخرى وكانت المعايير انتقائية، كلية، وعرضة للتساؤل. وعلى أي حال، فمن الوهم أن نأمل في تمتع هذه المقاعد الدائمة المفترضة والخاضعة لترتيبات التناوب بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض.

فإذا حدث ذلك، تظل بلدان الجنوب ممثلة تمثيلا ناقصا من الناحيتين السياسية والعملية. والحل ليس في التناوب على مقعد فعلي، بل في وضع عدة أعضاء دائمين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بوصفهم أعضاء كاملي العضوية يتمتعون بصلاحيات غير منقوصة. ولن يكون لدى وفدي اعتراض على إدخال بعض البلدان الصناعية، في نفس الوقت، نتيجة لاتفاق على تقويم هذا الاختلال في التوازن لغير صالح الجنوب، ما دام ذلك بنفس الشروط وبنفس الامتيازات المطبقة على البلدان النامية.

وينبغي أن يزداد عدد الأعضاء غير الدائمين على أساس التمثيل الجغرافي العادل، وأن تنتقل نقطة ارتكاز صنع القرار. واليوم تكثر المشاورات والترتيبات فيما بين الأعضاء الدائمين، بينما لا يكاد الأعضاء غير الدائمين يؤخذون في الحساب بتاتا. ويسوؤنا ويؤلمنا أن يكون الأمر كذلك، ولكننا يجب أن نكون واقعيين.

ولا يمكن أن يكون إجمالي عدد الأعضاء أقل من ٢٦ من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، لأنه سيكون من المستحيل إيجاد حل عادل بخلاف ذلك. وما لم يحدث تغيير في الأساليب الإجرائية، فسيظل الأعضاء غير الدائمين على الهامش. ولكنهم إذا عملوا معا واستخدموا أغلبيتهم الذاتية، فإنهم بفضل عددهم الأكبر سيصبحون قوة حقيقية. وإذا كان هناك أعضاء دائمون من بلداننا فإن قوتهم ستكون أكبر.

وبعد أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن، ينبغي إجراء استعراضات دورية لتكوين المجلس، وفقا لأحكام الميثاق.

ونعتقد أن الحقائق اليوم تدعم، أكثر من أي وقت مضى، ملاءمة وصلاحية الاقتراح الذي أعدته بلدان عدم الانحياز وعرضته في ورقة الموقف التي قدمتها للفريق العامل في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥.

إلا أن بعض الأطراف أعربت عن إحباطها. وإذا لم يكن هناك اتفاق عام بشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين، فقد يكون من المفيد في المرحلة الراهنة المضي إلى توسيع فئة العضوية غير الدائمة، والتي، على الرغم من أنه ليس هناك توافق في الآراء بشأنها، هناك على الأقل اتفاق عام بشأنها. ويجب أن نرفض العدد المحدد بـ ٢١ عضوا الذي يحاول أن يفرضه البعض وأن نمضي إلى النظر فيما يُسمى بالحل الاحتياطي المقترح من جانب حركة عدم الانحياز.

وهناك أيضا اتفاق عام بشأن حق النقض - وما يقرب من الإجماع في واقع الأمر. ومن ثم فإننا نتعجب - كما قد يتعجب المواطن العادي المعزول حتى الآن عما يدور في هذه القاعة لماذا لا نبت بشأن مسألة حق النقض؟

إن الوثيقة المتضمنة للمقترحات التي قدمتها كوبا في بداية هذه العملية لا تزال صالحة ومعروضة للمناقشة.

ومن دواعي الفخر لدى كوبا أن شاركت، أثناء مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في ديربان، في إعادة التأكيد في البيان الختامي على جميع المبادئ الواردة في ورقة الموقف التي قدمتها الحركة في شباط/فبراير ١٩٩٥. وأكد البيان الختامي المعتمد في ديربان مرة أخرى على موقف حركة عدم الانحياز بشأن أهمية التوصل إلى "اتفاق عام" والحاجة إليه، كما نص على

ذلك قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، وكذلك على الطبيعة الإلزامية للمادة ١٠٨ من الميثاق فيما يتعلق بأي تغييرات في تكوين مجلس الأمن. وشدد البيان على أنه لن يكون مقبولا فرض إطار زمني محدد، وكرر على أن استخدام حق النقض ينبغي أن يقيد، بهدف إلغائه كلية، وأن الميثاق ينبغي أن يعدل بحيث لا يطبق حق النقض إلا على الإجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق، وذلك كخطوة أولى.

وكما يتضح، فإن وثيقة ديربان شاملة وتتضمن عددا من العناصر الأخرى بالإضافة إلى العناصر المتصلة بالمادة ١٠٨.

وتعتقد كوبا أن أي تغيير في عضوية مجلس الأمن سيقتضي تعديل الميثاق، وبدون ذلك لا يمكن لأي خطوة في هذا الاتجاه أن تكون مشروعة أو أن تنفذ، وذلك وفقا لأحكام المادة ١٠٨ بشأن أغلبية ثلثي أعضاء المنظمة والإجراء الذي تؤسسه هذه المادة للمصادقة.

وتعارض كوبا أي نوع من حلول "المعالجة العاجلة". وتعتقد أن "الاتفاق العام" هو التعبير عن إرادة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء - وبعبارة أخرى، هو قريب جدا من توافق الآراء وأكثر بكثير من أغلبية ثلثي الأعضاء. والواقع أننا نفضل أن يكون هناك توافق في الآراء بشأن موضوع كهذا على قدر كبير من الحساسية والأهمية.

وسيكون من المفيد للغاية مواصلة المشاورات الجارية بشأن مشروع القرار A/53/L.16 بغية إيجاد حلول، تتماشى مع نص وروح إعلان ديربان، وتمكن من اعتماد هذا النص بتوافق الآراء.

إن كوبا التي شاركت بانتظام في مداولات الفريق العامل، تود أن تُعرب عن تقديرها للجمعية العامة ولمكتب الفريق، وخصوصا نائبي الرئيس، الممثلين الدائمين لتايلند وفنلندا.

ولقد درسنا التقرير عن عمل الفريق العامل باهتمام خاص ونؤيد توصياته، وخصوصا التوصية الواردة في الفقرة ٢٤، التي "تقرر أن يواصل الفريق العامل أعماله، آخذا في الاعتبار التقدم المحرز [منذ بداية المفاوضات و] ... الآراء التي سيجري الإعراب عنها خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة". (A/52/47، الفقرة ٢٤)

السيد مطري (الجماهيرية العربية الليبية): تأتي مناقشتنا لهذا البند من جدول الأعمال، في نهاية جولة أخرى من المفاوضات حول مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه. والمشاركة المكثفة في هذه المناقشة، تُظهر مرة أخرى الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لهذه المسالة، لسبب أساسي، هو أن إعادة تشكيل الأمم المتحدة، والسعي لتفعيل دور أجهزتها، لن يكون كاملا، إذا لم يتواكب مع إصلاح مجلس الأمن لكي يعكس تشكيله الحقائق الراهنة وبالدرجة الأولى ازدياد أعضاء الأمم المتحدة التي يعمل المجلس نيابة عنها. والآن ونحن على أعتاب بدء جولة جديدة من المفاوضات حول هذا الموضوع، فإنه يحدونا الأمل في أن تتغلب المشاورات المقبلة على العقبات الرئيسية التي حالت حتى الآن دون إحراز تقدم ملموس في هذه العملية، والوفاء بالمهمة التي حددها قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ وهي إعادة تشكيل مجلس الأمن، ليكون أكثر تمثيلا في عضويته، وديمقراطية في اتخاذ قراراته، وشفافية في أساليب عمله.

على مدى السنوات الخمس الماضية، درست الدول الأعضاء في هذه الجمعية، وفي الفريق العامل المنبثق عنها، العديد من الآراء والمقترحات بشأن زيادة عضوية مجلس الأمن. وقد شكل ازدياد عدد أعضاء الأمم المتحدة منذ آخر مرة وسع فيها مجلس الأمن، الأساس القانوني للمطالبة بزيادة أعضاء المجلس. ووفد بلادي يتفق مع ذلك تماما. ووجهة النظر التي أعربنا عنها، نؤكد عليها الآن من جديد، هي، إننا، ومن حيث المبدأ، نفضل أن تقتصر الزيادة على العضوية غير الدائمة، فليس ثمة حاجة لأعضاء دائمين جدد يكرسون استمرار التمييز بين أعضاء الأمم المتحدة. ولكن إذا ما كانت هناك حاجة فعلية للزيادة في العضوية الدائمة، فلا يجب أن يُعالج هذا الجانب على نحو منحاز أو انتقائي أو بمعيار واحد يؤدي إلى تقوية احتكار قبضة الأقوياء والأغنياء على مجلس الأمن، وينبغي أن يُطبق بشأن هذه الزيادة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وبما يراعي على نحو خاص حالة الأقاليم ذات التمثيل الأدنى في هذه الفئة، أو التي لا تُمثَّل في فئة العضوية الدائمة على الإطلاق ومنها المنطقة الأفريقية. وفي هذا الشأن يؤيد وفد بلادي الموقف الأفريقي المشترك بمنح القارة مقعدين دائمين في مجلس الأمن الموسَّع.

إن مجرد التغيير في تشكيل مجلس الأمن لا يُعد كافيا، وتكامل عملية الإصلاح تقتضي أن تكون إعادة

تشكيل مجلس الأمن جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الحالية في تكوين المجلس، وإجراء يضمن مساءلة المجلس، ومحاسبته، وتحسين أساليب عمله. وكما يوضح تقرير الفريق العامل المعروض علينا الآن، فقد قدمت مقترحات عديدة بشأن تحقيق الشفافية في طرق عمل المجلس، وإرساء الديمقراطية في عملية صنع القرار فيه. وقد نفذ المجلس بعضا منها، ورغم ذلك، فإن المجلس لم يُنفذ بعد، إجراء طالبت به أغلب الدول، وهو تطوير صلاته بالأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، فعلاقته بالجمعية العامة ما زالت محدودة وتقتصر على تقرير سنوي. ولم يقدم المجلس إلى الجمعية العامة بعد، تقارير خاصة على النحو المنصوص عليه في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، ولو دأب المجلس على تقديم تلك التقارير فلربما أمكنه بالتعاون مع الجمعية العامة، لإيجاد حلول للمشاكل والاضطرابات التي شهدتها العديد من المناطق في العالم. وصلات المجلس مع محكمة العدل الدولية ما زالت محدودة، ولو التمس المجلس فتوى المحكمة في المسائل القانونية، لكان قد جنب نفسه انتقادات واسعة، ولما ورط نفسه في قرارات عقابية تُعاني من آثارها الآن شعوب كثيرة... إن تجربتنا مع مجلس الأمن، تثبت بأنه ما زال يفسر المادة ٣٥ من الميثاق على نحو انتقائي يتناقض معها نصا وروحا، ومنع بذلك دولا من ممارسة حق كفله لها الميثاق. وانطباعنا يؤكد كذلك أن المجلس ما زال تمييزيا في تعامله مع الأعضاء. فقد درج على التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلم، ولكنه يغض الطرف عن التشاور مع الدول الأخرى التي لها علاقة بما يدرسه من قضايا، النهج الذي يعتبر تراجعا عن العمل بأسلوب الشفافية، علاوة على مخالفته لنص وروح الميثاق وخاصة المادة ٣١ منه.

إن اجتماعات المجلس غير الرسمية ما زالت هي القاعدة، وليست الاستثناء. ورغم عقد المجلس اجتماعات رسمية مفتوحة فإن مناقشاته على هذا المستوى لا تجري بطريقة مفيدة، فمداولاته في تلك الاجتماعات ما زالت تتم على أساس أمور تقررت سلفا، وفي بعض الحالات بين عدد محدود من الدول. إن وفد بلادي على إدراك تام بأن هناك وفودا كثيرة تشاطرنا نفس الاهتمامات، بما في ذلك أعضاء في المجلس. بل، أن هناك من عبَّر عن ذلك بالفعل، ودعا إلى إرساء القاعدة الصحيحة، وهي أن يتشاور المجلس مع أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، وبصورة خاصة مع الدول التي ستتأثر مصالحها بما يدرسه من قضايا، وأن يعد قراراته بعد الاستماع إلى ما أعربت عنه هذه الدول في مناقشات رسمية مفتوحة. ورغم العراقيل التي تضعها دول معينة أمام تطبيق هذه التدابير، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، فإن أملنا كبير في أن تتغلب إرادة الأغلبية ويشرع المجلس في تنفيذ هذه الإجراءات لأنها هي الكفيلة بأن يعمل مجلس الأمن بطريقة واضحة وبأسلوب ديمقراطي يعزز من مصداقيته ويضفي الشرعية على ما يعتمده من قرارات.

إن مسألة إعادة النظر في امتياز النقض تشكل إحدى المسائل الأساسية في عملية إصلاح مجلس الأمن، وذلك لما لهذه المسألة من تأثير مباشر على عملية اتخاذ القرارات فيه، وبلادي ما برحت تعلن بصورة مستمرة معارضتها للإبقاء على هذا الامتياز، لأنه ضد مبدأ المساواة بين الدول الذي كفله الميثاق، كما أنه يتناقض مع قيم العدالة ويقوض مبادئ الديمقراطية وأسيء استخدامه فسخر لخدمة المصالح الخاصة. وقد دفعت القلة بعدد من الحجج لتبرير الإبقاء على امتياز النقض، ومما قيل إن تحمل أعباء أكثر في ميزانية المنظمة هو أحد معايير العضوية الدائمة، وبالتالي التمتع بامتياز النقض. وهذا معيار لا ينطبق في الواقع، ولو طبق فإن دولا كثيرة قادرة على الدفع ويمكنها التمتع بهذه العضوية. وحتى لو قبلنا جدلا بسلامة هذا المعيار، فإننا نتساءل، كيف يكون هذا المعيار صالحا بالنسبة لمن تتجاوز متأخرات مساهمته في ميزانية المنظمة أكثر من مليار دولار؟ يقال لنا إن امتياز النقض منح لدول تتحمل مسؤوليات أكثر في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونتساءل مرة أخرى، ألا يتناقض ذلك مع تصرفات من وظف هذا الامتياز لخدمة مصالحه الوطنية الخاصة، بما في ذلك استخدامه لحمايته من الإدانة؟

إن الحقيقة هي أن الدول التي انتصرت عام ١٩٤٥ منحت نفسها امتيازات خاصة. واليوم، فإن الأمم المتحدة تختلف عما كانت عليه منذ ما يزيد على خمسين عاما، ولعل أهم مظاهر اختلاف وضعها هو أن غالبية الدول الممثلة في هذه الجمعية لم تكن أعضاء في المنظمة قبل خمسة عقود، ولم يكن لها رأي فيما منح لدول خمس من امتيازات. وهذا كله يقودنا إلى نتيجة واحدة نادت بها بلادي على مدى ربع القرن الماضي، ونؤكد عليها اليوم من جديد، وهي أن امتياز النقض يجب إلغاؤه أو على الأقل تقييد استعماله في أضيق نطاق. ففي رأينا أنه لا معنى لعملية إصلاح تبقي على امتياز تتمتع به قلة من الدول تستعمله لفرض هيمنتها على مصير العالم والتحكم في سلطة القرار الدولي.

إن تقرير الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن، والوارد في الوثيقة رقم A/52/47، قدم لنا صورة واضحة بشأن ما اضطلع به الفريق من أعمال خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وعلى ذلك يستحق رئيس الجمعية العامة لتلك الدورة ومساعديه تقديرنا البالغ. وفي هذه الدورة سيواصل الفريق العامل أعماله تحت قيادتكم الحكيمة. ووفد بلادي يأمل ألا يطول انتظارنا حتى يتوصل الفريق إلى خاتمة ناجحة، يسفر عنها قبول كل أعضاء الأمم المتحدة بما وضع من تدابير لإعادة تشكيل مجلس الأمن، وما وضع من إجراءات من شأنها إضفاء الشرعية الحقيقية على أعماله. وموقفنا هذا لا ينبغي أن يفسر على أننا نميل إلى وضع إطار زمني للانتهاء من هذه العملية البالغة الأهمية لكافة الدول الأعضاء. ونحن نؤيد في هذا الشأن الموقف الذي عبرت عنه دول حركة عدم الانحياز في قمتها الثانية عشرة، وهو أن الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن يجب ألا تكون خاضعة لأي جدول زمني مفروض، وإنه من الضروري التوصل إلى اتفاق عام قبل حسم هذه المسألة. كما نجدد تمسكنا بما قررته القمة المذكورة بشأن إدخال أية تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة، وهو أن "أي قرار يترتب عليه إجراء تعديل في ميثاق الأمم المتحدة يجب أن يعتمد من أغلبية ثلثي أعضاء منظمة الأمم المتحدة المشار إليها في المادة ١٠٨ من الميثاق. إن هذا هو الأساس الذي جعل وفد بلادي ينضم إلى مقدمي مشروع قائمة القرار الوارد في الوثيقة رقم A/53/L.16 الذي قدمه إلى الجمعية العامة مساء أمس مندوب مصر الموقر. إن هذا المشروع لا يتعلق بمضمون العملية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وإنما هو إجراء يتمشى مع ما قصده مؤسسو الأمم المتحدة وهو أن أي تعديل على ميثاق المنظمة يجب أن يتم بموافقة ثلثي أعضاء الأمم المتحدة.

السيد فليبي باليسترا (سان مارينو) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بدلا من تكرار الإعراب عن موقف سان مارينو إزاء مسألة إصلاح مجلس الأمن وما يكتسيه ذلك من أهمية بالنسبة لمستقبل منظمتنا - وهي نقاط أتيحت لي الفرصة بالفعل لأوضحها في مناسبات أخرى - أود أن أدلي ببعض الملاحظات على العمل الذي أنجز حتى الآن.

إن فترة النقاش الطويلة في الفريق العامل المعني بمسألة إصلاح مجلس الأمن، في رأينا، قد أسفرت عن بعض النتائج التي لا يمكن تجاهلها ولا ينبغي تجاهلها. وأشير، على سبيل المثال، إلى مسألتي الشفافية وأساليب عمل المجلس. وفي الواقع، يبدو الفريق العامل هنا قريبا من التوصل إلى اتفاق عام. والتحسينات في هذين العنصرين من الممكن أن تعطي قوة دفع جديدة لأعمال المجلس؛ ويمكنها أن تساعد في تطوير العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة؛ ومن شأنها أيضا أن تُمكن البلدان التي ليست أعضاء في المجلس من متابعة مداولاته بيسر أكبر.

إن الإصلاح عملية وليس صفقة. ويمكن أيضا أن ينفذ تدريجيا.

أما بالنسبة للمشكلة الأكثر حساسية المتمثلة في توسيع مجلس الأمن، فيجب أن نقر بأن ما توصل إليه الفريق العامل لم يكن مرضيا. فمن ناحية، يبدو أن معظم أعضاء الأمم المتحدة يرغب في توسيع المجلس بغية جعل هذا الجهاز أكثر اتساقا مع السياق التاريخي الذي يتعين عليه العمل فيه. ومن الناحية الأخرى، كل اقتراح ملموس قدم حتى الآن لقي معارضة قوية من البعض.

إن إصلاح مجلس الأمن لن يحدث إلا إذا كانت البلدان مستعدة للتنازل عن بعض توقعاتها بغية الالتقاء مع الآخرين في حل وسط. وهذه النتيجة لا يمكن فرضها أو إخضاعها لأطر زمنية صارمة.

إن المناقشة التي نجريها حاليا في الفريق العامل تنحصر في مجلس الأمن، إلا أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين تنطوي على مشاكل مصاحبة لا تحصى. فبالإضافة إلى مسألة حق النقض، هناك، على سبيل المثال، أجهزة رئيسية أو فرعية أخرى، ولجان وهيئات في الأمم المتحدة للأعضاء الدائمين فيها مقاعد دائمة. وإذا تعين إعطاء مقاعد للمزيد من الأعضاء الدائمين في جميع هذه الأجهزة، بدون زيادة العدد الإجمالي للأعضاء، فإن وجود الأعضاء الآخرين سينخفض بالتأكيد. وكما يحدث غالبا، سيتحمل الأعضاء الأصغر النتائج.

إن وفدي قد شدد أكثر من مرة على أهمية توافق الآراء أو الاتفاق العام بشأن مسألة أساسية مثل إصلاح مجلس الأمن. وغياب هذا الاتفاق العام سوف تكون له آثار ضارة. لهذا السبب قررت سان مارينو أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/53/L.16. وهذا النص الإجرائي البحت له هدف وحيد يرمي إلى كفالة أن تقرر المسألة الحيوية المتعلقة بتشكيل مجلس الأمن في عملية إصلاحه

تقررها أغلبية ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، وفقا للمادة الثامنة بعد المائة من الميثاق. ومشروع القرار لا يمس بأية نتيجة يتوصل إليها الفريق العامل في المستقبل ولا يؤثر فيها.

لقد استمعنا في خطابات سابقة إلى الإشارة إلى وجود مشاكل قانونية يمكن أن تترتب على مشروع القرار هذا، ولكن يبدو جليا لنا أن عبارة "يترتب عليه إجراء تعديل في الميثاق" تشير إلى عناصر يمكن أن تفضي إلى إجراء تعديل في الميثاق بشأن مسألة محددة هي إصلاح مجلس الأمن فحسب.

ونحن على اقتناع بأن جميع البلدان ستستفيد من اعتماد مشروع القرار هذا. وحتى البلدان التي تطمح إلى شغل مقعد دائم ستتاح لها - إذا شاء الفريق العامل - فرصة الحصول على التأييد الواسع اللازم للاضطلاع بهذا العمل الهام بطريقة ديمقراطية بأقصى قدر ممكن. وشرعية مجلس الأمن الجديد ستكون، إذا، معززة بمشروع القرار A/53/L.16.

ونود أن نشكر الرئيس السابق السيد أودوفينكو، ونائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير برايتنشتاين والسفير جاياناما، على العمل الممتاز الذي قاموا به.

إننا ندرك إدراكا تاما أن مشكلة إصلاح مجلس الأمن تمثل سيناريو مختلفا هذا العام، ولنا ملء الثقة، سيدي، بمهاراتكم الدبلوماسية العالية لإرشادنا.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أؤيد المتكلمين السابقين في الإعراب عن التقدير لمكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، ولا سيما لرئيس الفريق العامل ونائبيه على قيادتهم وعلى ما تحلوا به من صبر خلال المناقشات التي أجراها الفريق خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

ونشعر ببالغ السرور لكونكم، سيدي، ستقودون خلال هذه الدورة مداولاتنا بشأن هذه المسألة الهامة جدا. ونحن على ثقة تامة بمهارتكم الدبلوماسية وبالتزامكم بتوجيه مداولاتنا إلى نهاية ناجحة من شأنها أن تزيد من تعزيز منظمتنا بصورة عامة ومجلس الأمن بصورة خاصة.

لقد شهدنا خلال السنوات الخمس الماضية تبادلا مكثفا وحيويا للآراء والمواقف في الفريق العامل بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ولقد تمت مناقشة جميع جوانب هذه المسألة تقريبا وآثارها السياسية والقانونية والهيكلية. وهذا التبادل وعدد المتكلمين الكبير في إطار هذا البند خلال هذه الدورة يجعلان من الواضح تماما أن مسألة إصلاح مجلس الأمن، الذي سينطوي على إعادة توجيه العلاقات الدولية عموما والأمم المتحدة خصوصا، هي مسألة ذات اهتمام كبير لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وهكذا فهي تستحق أن تكون موضع مداولة بطريقة شاملة وبقدر كبير من الصبر والحكمة.

وبناء عليه، فإن وفدي، بوصفه عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، يحبذ إلى جانب وفود عديدة أخرى آلية من شأنها أن تزيد من تعزيز سلطة مجلس أمن مصلح ومن تعزيز شرعيته والتمثيل فيه. وبالنسبة إلى إيران، فإن أي قرار يتخذ بشأن هذه المسألة لا يحظى بتأييد أغلبية محترمة من أعضاء الأمم المتحدة كافة سيكون مسيئا ليس للميثاق ولمجلس الأمن وللجمعية العامة فحسب، بل وأيضا للدول التي ستصبح في نهاية المطاف أعضاء إضافيين في أي من فئتي مجلس الأمن.

ونعتقد اعتقادا ثابتا بأن أي قرار يتخذ لإصلاح المجلس من حيث حجمه وتشكيله وتوزيع أعضائه يقتضي إجراء تعديل في الميثاق، ويجب أن يحصل على أغلبية ثلثي الأعضاء كافة وفقا للمادة الثامنة بعد المائة من الميثاق. واستطرادا، ينبغي لهذا المعيار أن ينطبق أيضا على أي قرار يترتب عليه إجراء تعديل في الميثاق. وهذا الموقف المبدئي أكده مجددا رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز في ديربان، بجنوب أفريقيا، قبل أقل من ثلاثة أشهر، ورؤساء دول أو حكومات منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران، بإيران، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

في هذا السياق تبنى وفد بلادي مشروع القرار A/53/L.16 الذي يسعى إلى كفالة أن يتجسد توسيع مجلس الأمن بدعم دستوري كاف من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وفقا للمادة الثامنة بعد المائة، بغية تعزيز سلطة مجلس مصلح وتعزيز شرعيته والتمثيل فيه. ولئن كان

مشروع القرار L.16 يتناول بوضوح مسألة إجرائية هامة، فإنه يؤكد مجددا على الميثاق نصا وروحا من دون أن يحكم مسبقا على النتيجة الموضوعية التي ستسفر عنها الجهود التي تبذل حاليا من أجل إصلاح المجلس، ومن دون أن يحكم مسبقا على مركز أو موقف الدول التي تطمح إلى أن تصبح أعضاء جددا في المجلس.

إن الهدف الرئيسي لمشروع القرار L.16 هو الحفاظ على مصداقية مجلس أمن مُصلح عن طريق العمل بروح المادة الثامنة بعد المائة والمساعدة على مقاومة محاولة إسقاطها عن طريق تحركات إجرائية لم يسبق لها مثيل وخيالية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يشار إلى أن عبارة "أي قرار يترتب عليه إجراء تعديل في الميثاق" في الفقرة ٢ من المنطوق مقيدة بالعبارة التي سبقتها - أي، "في هذا الصدد"، مما يحد من نطاق الفقرة ٢ من المنطوق بكاملها بأي قرار يتعلق بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، ومن شأنه أن يتضمن عناصر أو معايير لإجراء تعديل في الميثاق.

إن متبني مشروع القرار A/53/L.16 يتطلعون إلى العمل مع الآخرين لوضع نص يحظى بتوافق الآراء ويأتي تلبية لهذا الهدف الأساسي. وفي ضوء هذه الاعتبارات، يحدونا الأمل أن يعتمد مشروع القرار L.16 في الجمعية العامة دون تصويت.

إن مسألة حجم وتشكيل مجلس أمن مصلح مسألة ذات أهمية حيوية للدول النامية التي لا تحظى بتمثيل كاف في المجلس. ونعتقد أن أية زيادة في عدد أعضاء المجلس يتعين أن تأخذ في الاعتبار الحصة الحقيقية للبلدان النامية وشواغلها. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجددا البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية إيران الإسلامية في هذه الجمعية بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عندما أشار إلى الخطاب الافتتاحي لزعيم جمهورية إيران الإسلامية في الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في طهران حيث قال

"إن البلدان الإسلامية التي تمثل مليارا وبضعة مئات من الملايين من السكان يحق لها موقع دائم في مجلس الأمن بنفس حق الأعضاء الدائمين الحاليين ما دام حق النقض (الفيتو) قائما". (A/53/PV.8، الصفحة ٦)

وبوصفنا عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، نود أن نؤكد من جديد على الموقف الذي اتخذته الحركة، وهو أنه من أجل أن يكون المجلس منسجما ووقائع عصرنا، ينبغي زيادة عدد أعضائه إلى ٢٦ عضوا. وعلاوة على ذلك، وبما أنه لا تزال هناك خلافات في الرأي بشأن توسيع عدد الأعضاء الدائمين تجعل من الضروري إجراء مزيد من المداولات، فإن الفريق العامل قد يوفر بعض الزخم لإحراز تقدم من خلال تناول مسألة الزيادة في عدد الأعضاء الدائمين كخطوة أولى.

وفي رأينا أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، بما فيها مسألة استخدام حق النقض، تتمتع بنفس أهمية مسألة توسيع العضوية في المجلس. ونتيجة للمناقشات والمداولات التي جرت في إطار الفريق العامل بشأن هذه المسألة، فإننا شعرنا بالابتهاج لوجود وعي متزايد، بما في ذلك بين أعضاء المجلس، بأن المجلس يمكن أن يضطلع بأداء مسؤوليته على نحو أفضل من خلال تحسين أساليب عمله. والجهود التي بذلها بعض أعضاء المجلس لتعزيز شفافية عمله، بالإضافة إلى إدخال بعض التحسينات على تقرير المجلس السنوي الأخير المقدم إلى الجمعية العامة، والذي لقي اعترافا وتقديرا، تعبر كلها عن هذا الاتجاه الإيجابي، الذي يجب أن يكون في رأينا جزءا من عملية التقييم والتكيف الجارية. وإن تحقيق بعض النجاح في إنشاء عملية نشطة ومستمرة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك مسألة حق النقض الذي عفى عليه الزمن، سيكون مكونا أساسيا من عملية الإصلاح النهائية لمجلس الأمن.

ويقع حق النقض في صلب مسألة إصلاح مجلس الأمن، فالتاريخ التشريعي للمادة الثامنة والعشرين من الميثاق المتعلقة بإجراءات التصويت في مجلس الأمن رديء جدا وممارستها طيلة السنوات الـ ٥٤ من عمر الأمم المتحدة كانت أكثر رداءة. إنها نتيجة نهج جائر انتهجه المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، ولهذا فإنها بائدة وغير ديمقراطية، وبخاصة عند هذا المنعطف من التاريخ الذي يقف على عتبة الألفية الثالثة. وبالأمس، في هذه الجمعية توسع الممثل الدائم للمكسيك في شرح هاتين النقطتين على نحو بليغ. ونحن نشاطره تماما تحليله ونأسف للتراجع الواضح في المواقف الحالية للأعضاء الخمسة الدائمين بشأن تقييد نطاق تطبيق حق النقض، مقارنة بمواقفهم - أو على نحو أدق، بمواقف ثلاثة أعضاء على الأقل من بين الأعضاء الخمسة - بشأن هذا التقييد في سنة ١٩٤٨.

وفي ضوء الوقائع الجديدة في المجتمع الدولي، حيث لدينا ١٨٥ - لا ٥٠ أو ٥١ - دولة متحدة تطالب بقدر أكبر من الاحترام لمبدأ أساسي هو المساواة السيادية بين الدول، وبالمزيد من الشفافية واتباع القواعد الديمقراطية، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء يقيد استخدام هذه السلطة التي ليس لها ما يبررها. والمناقشات التي جرت في إطار الفريق العامل دللت على شعور عام بعدم الارتياح من جانب الغالبية العظمى من الدول الأعضاء إزاء استخدام حق النقض في عملية صنع القرار في مجلس الأمن وعلى تأييد عام لأن يقتصر استخدام حق النقض على التدابير التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق، تمهيدا لإلغائه في نهاية المطاف.

وبموجب المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن للجمعية العامة أن تناقش وأن تقدم توصيات بشأن صون السلم والأمن الدوليين إلى الدول الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما. والمناخ المؤاتي الذي ولده انتهاء الحرب الباردة كان يُظن في بادئ الأمر أنه سيفسح المجال أمام تفاعل متوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ولئن كان مجلس الأمن منخرطا بنشاط في هذا الميدان، فإن الجمعية العامة لم تجد، للأسف، سوى فرصة ضئيلة للاضطلاع بمسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع مجلس الأمن.

ولتحقيق هدف هذه المواد من الميثاق، من الضروري إيجاد سبل مناسبة لاستخدام إمكانات مجموع العضوية في الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وبداية، يعتقد وفدي أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات تمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرارات، دون شرط تلقي توصية مسبقة من المجلس، بشأن انضمام الأعضاء الجدد وتعليق عضوية الدول الأعضاء أو طردها وتعيين الأمين العام.

في الختام، أود أن أعلن بأن إطالة أمد المداولات بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن قد تغرينا جميعا بفرض إطار زمني لهذه المداولات. لكننا يتعين علينا جميعا أن نقاوم ذلك لأن المهمة الحالية خطيرة ولها تأثير مباشر على سلطة وشرعية وفعالية مجلس الأمن. ولئن كنا نرى، مع سائر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، أن هذه المسألة جديرة بأن تولى عناية عاجلة، فإنها يجب ألا تخضع لإطار زمني مفروض.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب المملكة المتحدة بالتقرير المتعلق بمناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية التي جرت أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة وتقر بالدور الهام الذي اضطلع به الرئيس السابق للجمعية العامة وبدور نائبي الرئيس. ونتوجه بالشكر على وجه الخصوص إلى السفيرين برايفننشتاين وجاياناما، اللذين تركا منصبهما كنائبين للرئيس بعد خدمة مميزة في عملهما. والكثير من الفضل يعود إليهما في توليد الزخم الذي تحفل به الآن المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، ونرحب أيضا، بما أظهرتموه، سيدي، من التزام بضمان تحقيق التقدم في هذه المسألة.

إن المناقشات التي جرت أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة وفي سياق المناقشة التي جرت في اليومين السابقين تؤكد أن توسيع مجلس الأمن سيظل يمثل أولوية عليا لدى غالبية الوفود أثناء الدورة الثالثة والخمسين. ومن الواضح أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء تؤيد التوسيع في فئتي العضوية. وبصراحة، لو كانت الحالة غير ذلك لاعترتنا الدهشة. وعلى أية حال، تنصب إحدى أهم الحجج المؤيدة لتوسيع العضوية على تحقيق تمثيل أفضل في المجلس للبلدان النامية. والتمثيل الأفضل ينبغي أن يتضمن مقاعد دائمة. وأي اقتراح لا يتضمن إعطاء مقاعد دائمة للبلدان النامية إنما يخطئ الهدف.

ومن الأهمية بمكان أن يجري توسيع المجلس لكي يعبر حقيقة عن كون العضوية العامة في الأمم المتحدة قد ازدادت، فضلا عن الوقائع السياسية والاقتصادية للعالم الحديث. وهذا سيعزز من سلطة المجلس ويساعده في الوفاء بمسؤوليته الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، كما سيساعد المجلس على ضمان الحصول على الدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قاطبة.

إننا لسنا بصدد تحديد مواعيد نهائية مصطنعة أو الضغط على أحد لقبول حل من الحلول. كما لا نريد أن يمارس ضغط علينا لقبول حل ما. ولكننا نشارك غالبية أعضاء الأمم المتحدة رأيهم في أن موضوع إصلاح مجلس الأمن يستحق الاهتمام الآن. وكما قال رئيس الوزراء البريطاني في خطابه أمام الجمعية العامة في اليوم الافتتاحي للمناقشة العامة، لقد ظللنا نتكلم عن هذا الموضوع طوال خمس سنوات، وقد حان الوقت لاتخاذ القرارات. ونحن نتطلع إلى المشاركة الفعالة من جانب أكبر

عدد ممكن من أعضاء الأمم المتحدة في المناقشات الجارية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال الدورة الثالثة والخمسين.

وكما هو معلوم تماما، ظلت المملكة المتحدة تعمل مع عدد صغير من البلدان ذات الأفكار المتشابهة على تطوير أفكار بشأن إصلاح مجلس الأمن، نأمل أن تثير اهتمام أغلبية أعضاء الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أرد على نقطة أو نقطتين من النقاط التي أثيرت خلال مناقشة اليومين المنصرمين.

أولا، وعلى عكس ما يدور من إشاعة ضعيفة الأساس، لم يكن في نيتنا مطلقا أن نقدم اقتراحا متعجلا. بل نريد أن يجري النظر بتفصيل في أفكارنا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونجد صعوبة في فهم الأساس المنطقي الذي استند عليه مقدمو مشروع القرار A/53/L.16 لأنه ليس هناك أحد، على حسب علمنا، يخالف ذلك النهج. ونحن من جانبنا ملتزمون بالسعي في سبيل التوصل إلى اتفاق واسع بشأن أساسيات مجموعة الإصلاحات المتكاملة.

ثانيا، إننا لم ندافع أبدا عن تخصيص مقاعد دائمة للبلدان الصناعية فقط. والذين استمعوا إلى خطاب السيد بلير في أيلول/سبتمبر لا بد أنهم لاحظوا توكيده على ضرورة تعزيز سلطة المجلس بتخصيص مقاعد دائمة للبلدان النامية وكذلك ألمانيا واليابان.

ولتفادي مزيد من سوء الفهم، أود أن أبين بإيجاز آراء المملكة المتحدة بشأن الموضوعات الرئيسية في إصلاح مجلس الأمن. إن المملكة المتحدة تود أن ترى إضافة خمسة مقاعد دائمة أخرى في المجلس. تخصص ثلاثة منها للبلدان النامية في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويخصص اثنان للبلدان الصناعية. ويكون هذان مفتوحين لجميع الراغبين. وقد سجلنا منذ أمد بعيد مساندتنا لألمانيا واليابان. ونعتقد أن إضافة خمسة مقاعد دائمة من شأنها أن تتيح أفضل فرصة لتوفير أساس للاتفاق.

أما بالنسبة للحجم الكلي للمجلس، فتلاحظ المملكة المتحدة أن بعض الدول سجلت معارضة قوية لزيادة العدد إلى أكثر من ٢١ مقعدا. ولكننا نعتقد أن العدد ٢٤ يوفر أساسا أكثر واقعية للتوصل إلى اتفاق، ويمكّن المجلس في ذات الوقت من الاحتفاظ بفعاليته من الناحيتن الإجرائية والمضمونية.

وفيما يتعلق بحق النقض، فنحن، شأننا شأن كل الأعضاء الدائمين، لا نستطيع أن نقبل أي تقييد على حقوق النقض الخاصة بالأعضاء الدائمين الحاليين. ولكننا سنواصل ممارسة حق النقض باعتدال. وقد انقضت تسع سنوات تقريبا منذ آخر مرة استخدمت فيها المملكة المتحدة حق النقض، وعلى نحو يتماشى مع مسؤولياتنا بموجب الميثاق.

وتؤيد المملكة المتحدة فكرة إجراء استعراض بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة على القرارات المتخذة بشأن التوسيع. وعلاوة على ذلك، تؤيد المملكة المتحدة المساعي الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس وشفافيته، وترى أن هذا ينبغي أن يكون جزءا أساسيا من أي إصلاح للمجلس. وبفضل التقدم الذي أحرز في المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بلغ هذا العنصر من مجموعة الإصلاحات المتكاملة النهائية مرحلة متقدمة تماما.

ونعتقد أن من المهم إجراء مناقشات مواضيعية بشأن جميع هذه المسائل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال الدورة الثالثة والخمسين. ونأسف للأساليب الضارة المؤدية إلى الانقسام التي يتبعها من يرغبون في استباق المناقشة الكاملة لبعض الجوانب بإصرارهم على المضي قدما بمشروع القرار A/53.L.16. ولا تزال المملكة المتحدة تأمل في إحراز تقدم في المستقبل القريب حتى يمكن أن يعبر تكوين المجلس عن حقائق عالم اليوم تعبيرا أفضل. ولهذا نؤمن بأننا يجب أن نقر بأن من واجبنا أن نبقي جميع خيارات التفاوض مفتوحة.

إننا نوافق على أن التعديلات النهائية للميثاق التي ينفذ بموجبها توسيع المجلس يجب أن تعتمد بموجب المادة الثامنة بعد المائة. ولا يمكن أن يكون هناك جدل حول هذا مطلقا. ولكن سيكون من الخطأ ربط الالتزامات السياسية المتعهد بها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بصدد ضرورة التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذا الموضوع، بأساس قانوني لا يناسبها. ولنكن في غاية الوضوح بشأن هذه النقطة. إن المملكة المتحدة لا يمكن أن تقبل مشروع القرار A/53/L.16 لأننا نعتبر الفقرة ٢ من المنطوق مناقضة لميثاق الأمم المتحدة. فالمادة الثامنة عشرة من الميثاق تنص على اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة، أي بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشاركين في

التصويت، فيما عدا حالات المسائل الهامة التي تقتضي أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين. والمادة الثامنة بعد المائة لا لبس فيها. فهي تنطبق فقط على اعتماد تعديلات الميثاق. ولا تنطبق على قرارات تترتب عليها آثار فقط بالنسبة إلى تعديل الميثاق.

وإزاء هذه الخلفية فإن الآثار المترتبة على مشروع القرار A/53/L.16 أوسع بكثير من الطبيعة الإجرائية الظاهرية للنص التي أشار إليها عدد من المتكلمين أثناء هذه المناقشة. والتنقيح الذي جرى لـ L.16، والذي عرضه مقدمو المشروع في وقت سابق من صباح اليوم، لا يغير هذه الحقيقة. لذلك ونظرا لتعقيد وأهمية هذا الموضوع، لا نستطيع تأييد مشروع القرار.

السيد عروة (السودان): في البدء أود أن أضم صوت بلادي لبيان حركة عدم الانحياز حول هذا البند. ونعبر عن تأييدنا لموقف الحركة، الذي تم التأكيد عليه في مؤتمر دربان، كما أود أن أعبر عن تأييد وفد بلادي للموقف الأفريقي بشأن إصلاح وتوسيع المجلس، والذي تم التأكيد عليه في اجتماع هراري وقمة أوغادوغو.

خمس سنوات على التوالي مرت منذ تكوين الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بموضوع إصلاح مجلس الأمن، عقدت خلالها دورات اجتماعات عديدة وبذل فيها جهد مقدر، لكن للأسف لم تفض إلى نتائج تشيع الأمل في تحقيق إصلاح أهم أجهزة المنظومة الدولية، في وقت أصبحت فيه الأسرة الدولية في أمس الحاجة إلى ذلك، مع تنامي منطق القوة على حساب قوة المنطق. كما لم يحرز أي تقدم في أي من الجوانب المبتغى إصلاحها سواء تحسين أساليب عمل المجلس لتتسم بالشفافية والديمقراطية، أو توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، حتى يصبح المجلس أكثر تمثيلا ليعبر عن واقع العضوية التي بلغت ١٨٥ دولة، أو لمعالجة موضوع حق النقض بإلغائه لمناقضته مبدأ المساواة بين الدول، الذي هو من أهم المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن وفد السودان، مثلما يأسف لعدم تحقيق أي تقدم في إصلاح مجلس الأمن، يود من جانب آخر أن يؤكد تأييده التام لعدم وضع أو تحديد أي إطار زمني لعملية إصلاح المجلس، ما لم يتم التوصل الى اتفاق شامل يتعلق بجميع الجوانب التي استهدفها الإصلاح والتي أشرنا إليها أعلاه.

إن توازن القوى في عام ١٩٤٥ أجبر العالم على أن يقبل بحق النقض وإن الدول المنتصرة وقتذاك لوحت بأنه إذا لم يقبل حق النقض فإن الأمم المتحدة لن ترى النور. ولما كانت دول العالم المستضعفة مدفوعة برغبة جامحة لإنشاء المنظمة الدولية، فإنها قبلت بذلك الشرط القاسي الذي اتفقت عليه الدول الثلاث التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، وذلك في مؤتمرها الذي عقدته في يالطا في عام ١٩٤٥. ففي ذات العام تحدث أحد ممثلي الدول الثلاث المنتصرة في مؤتمر سان فرانسيسكو مبررا حق النقض قائلا:

(تكلم بالانكليزية)

"إن إجماع القوى العظمى كان حقيقة قاسية ولكنها حقيقة لا مفر منها".

(تكلم بالعربية)

يهمني أن أشير الى ما ورد في التصريح أعلاه من أن حق النقض أصبح حقيقة قاسية. وأضيف الى أن استعمال حق النقض ليس حقيقة قاسية فقط بل يكرس الظلم، وأصبح سلاحا للردع يستغل ويلوح بشبح استعماله عندما يكون هناك موضوع مطروح أمام المجلس لا يروق لإحدى الدول الكبرى. ويلوح باستعماله لإثناء أعضاء المجلس الآخرين الذين يناصرون العدل ولا يملكون حق استعمال النقض ليعدلوا عن مساعيهم التي ترمي الى الوقوف مع أبرياء ظلموا وسعوا الى مجلس الأمن واهمين ومتوهمين أن يجدوا الإنصاف والأمن فتجهض مساعيهم ويدير المجلس ظهره لهم على الرغم من اقتناع أغلبية أعضائه بعدالة المطلب وقوة الحجة.

وفي هذا السياق، أشير الى الطلب الذي تقدمت به بلادي قبل أكثر من شهرين الى مجلس الأمن إثر العدوان المسلح الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية على مصنع الشفاء للدواء البشري والحيواني في السودان. فقد طلبنا من المجلس فقط إرسال بعثة لتقصي الحقائق حول المزاعم التي برر بها العدوان. وحتى هذه اللحظة لم يحرك المجلس ساكنا، فهل هذا وفاء بولايته في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

أود أن أقول إن أي إصلاح للأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن، يجب أن يحكم عليه بقدرة المنظمة في الاضطلاع بالولايات المناطة بهما، وترجمتها على أرض الواقع أمنا وسلاما وتنمية وطمأنينة من عدوان الأقوياء، تحس بها شعوب العالم المستضعفة،

وإلا فإن أي إصلاح، خاصة في مجلس الأمن، يصبح حرثا على الماء.

ختاما، يؤيد وفد بلادي ما اتفقت عليه دول عدم الانحياز وأقرته قمة دربان بأن أي قرار له تبعات تتعلق بإجراء تعديل في الميثاق يجب أن يتم بموافقة ثلثي عضوية الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق يود وفد بلادي أن يعلن تأييده لمشروع القرار A/53/L.16.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أولا وقبل كل شيء، أود أن أتوجه بجزيل الشكر لكم بالتقدير للحكمة التي تتحلون بها في قيادة أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. وأعبر عن تقديري لجهودكم وجهود مساعديكم المبذولة، خاصة في تكثيف مشاوراتكم بشفافية وموضوعية في إطار منهجية هادفة الى إنجاح أعمال هذه الدورة، وخاصة الوصول الى نتائج مثمرة من خلال معالجة مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بروح الموضوعية والتوازن وبما يحقق شفافية وديمقراطية تركيب وعمل مجلس الأمن بصفته من أهم أجهزة الأمم المتحدة.

من البديهي أن تنعكس المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية والزيادة الملحوظة لعدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مسألة إصلاح الأمم المتحدة ككل. ومن الطبيعي أيضا أن تستدعي هذه المتغيرات والزيادة في عدد الدول ضرورة إعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن وأسلوب عمله وأهمية وضع ضوابط ومعايير للحيلولة دون استخدام حق النقض بشكل تعسفي تعزيزا لمبدأ ملازمة الديمقراطية والشفافية مع عملية صنع القرار فيه، بما يجعل قرارات المجلس منصفة ومتوازنة وعادلة وغير مستندة الى مصلحة فردية وآنية ومخالفة لإدارة الغالبية العظمى للدول الأعضاء.

ومن الأهمية بمكان أن تكفل هذه الضوابط والمعايير تطبيق قرارات المجلس بمنأى عن الانتقائية والازدواجية في المعايير. وبغية تحقيق هذه المسائل البالغة الأهمية والحساسية، فإن عملية إصلاح مجلس الأمن يجب ألا تخضع بأية صيغة من الصيغ لإطار زمني محدد يعيد الأمور الى نقطة الصفر، بل يجب أن يحكم هذه العملية المتكاملة مبدأ تحقيق التوافق العام الذي يشكل العمود الفقري لقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨.

وهذا المبدأ يعني، بالنسبة لنا، أن أي عملية إصلاح وتوسيع لمجلس الأمن يجب إقرارها بالأغلبية الساحقة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى هي أقل من الإجماع وأكثر من ثلثي جميع أعضاء الأمم المتحدة، وليس بثلثي الدول الحاضرة والمصوتة. وإن العودة الى تاريخ التصويت في الجمعية العامة حول مثل هذه المسائل يدعم هذا المفهوم تماما، وبالتالي فإن هذا المفهوم يقودنا الى التأكيد على ضرورة تطبيق المادة الثامنة بعد المائة حصرا في التصويت على هذه المسألة الهامة في حياة منظمة الأمم المتحدة ومستقبلها. وبهذا الصدد، أكد بيان قمة عدم الانحياز الأخيرة في دربان على إعلان مؤتمر نيودلهي وعبَّر البيان مجددا عن تصميم قادة ١١٤ دولة على أن أي قرار يفضي الى إدخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة يجب اعتماده من أغلبية ثلثي أعضاء المنظمة بموجب المادة الثامنة بعد المائة من الميثاق.

وفي ضوء هذا القرار انضم وفد بلادي إلى متبني مشروع القرار الإجرائي المطروح الآن A/53/L.16، انطلاقا من كون هذا المشروع ينسجم تماما، بل ينبثق من الأساس الذي بنت عليه الحركة مفهومها لعملية إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، خاصة وأن المشروع يركز في الفقرتين ١ و ٢ من المنطوق على عدم إخضاع مسألة إصلاح مجلس الأمن لأي إطار زمني مفروض، بل إتاحة الزمن الكافي للدول الأعضاء لمعالجة هذه المسألة بصورة متأنية، بهدف إيجاد الحلول التي يمكن التوصل إلى اتفاق عام بشأنها.

ويركز المشروع كذلك على أن اتخاذ أي قرار يترتب عليه إجراء تعديل في الميثاق يجب أن يتم بأغلبية ثلثي أعضاء الأمم المتحدة عملا بالمادة الثامنة بعد المائة من الميثاق، إنه بالفعل مشروع قرار إجرائي محض يلتزم بالميثاق.

انسجاما مع موقف بلادي، التي تعتبر إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة ولحركة عدم الانحياز، فلا بد أن نعمل معا بكل دقة وحرص وإخلاص، وبتعاضد وتعاون على تطبيق مبادئ الميثاق والالتزام بها. ومن هذا المنطلق يعتبر وفدي أن القفز على ميثاق الأمم المتحدة ومحاولات تفسيره وفق مصالح ضيقة وتجاهل مصالح الغالبية العظمى من أعضاء هذه المنظمة من شأنه ألا يساعد على خدمة أهداف ومبادئ هذه المنظمة بالطريقة الأمثل.

ومن هنا نود أن نؤكد أن ما يجب أن يحكم عملنا هو الإخلاص مرة أخرى والنزاهة وعدم المجابهة، بل التعاون والتعاضد لرفعة شأن المنظمة الدولية وخدمة شعوبنا والدفاع عن مصالحها وتحقيق العدالة ورفع الظلم والتأكيد على المساواة والسيادة بين الدول الأعضاء.

إن الهدف من مشروع القرار، الذي انضممنا إليه ليس المجابهة مع أي دولة أو مجموعة من الدول على الإطلاق بل هو جهد مخلص ومجرد عمل إجرائي للتأكيد على ضرورة تطبيق الميثاق بأدق وأفضل ما يمكن، وبما يحقق مصلحة الجميع. ومن هذا المنطلق أتساءل إذا كانت مسألة إصلاح وتوسيع عضوية مجلس الأمن، التي تعتبر من أهم المسائل التي تخص منظمة الأمم المتحدة، وإذا كان تطبيق المادة الثامنة بعد المائة، ينسحب على جميع الدول الأعضاء ويرمي إلى إنصاف هذه الدول بالاستناد إلى المساواة في السيادة، فأي منطق يحكم عدم الموافقة على تطبيق هذه المادة من الميثاق على أهم مسألة تتعلق بمنظمة الأمم المتحدة؟

إن عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر، يراعى فيه مبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، إضافة إلى ضرورة تحقق الشفافية والمسؤولية وإرساء الديمقراطية في أساليب عمل مجلس الأمن. بما في ذلك عملية صنع القرار فيه.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أن يتم تحديد نطاق توسيع مجلس الأمن وطبيعته وأساليب عمله على أساس التوزيع الجغرافي العادل. ولو كان هذا الأمر محققا أو معترفا به لما كان الفريق العامل قد استمر بحالة عدم التوصل إلى اتفاق عام حتى هذه اللحظة.

وفي ضوء هذا، وانسجاما مع ضرورة التوزيع الجغرافي العادل في عضوية مجلس الأمن، سواء غير الدائمة أو الدائمة، أجد نفسي مؤيدا لمقترح منظمة الوحدة الأفريقية في قمتها الأخيرة وكذلك قمة هراري، هذا الموقف الذي أبلغه مندوب السنغال الموقر أمام الفريق العامل لأنه يصب في هذا التوجه الديمقراطي وفي مبدأ عدالة التمثيل. وانسجاما مع هذا المبدأ سبق أيضا لمجموعة الدول العربية أن تقدمت بورقة عمل إلى الفريق العامل في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ تتضمن اقتراحا بأن تحصل الدول العربية لدى إقرار توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن على مقعد دائم تشغله الدول العربية بالتناوب ووفقا للمعايير المعمول بها في جامعة الدول العربية.

إن الحديث عن مشروع مشترك لإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته يقودنا إلى الحديث عن ضرورة إيلاء أهمية خاصة لمسألة أسلوب عمل المجلس التي لا تقل أهمية عن موضوع توسيعه وزيادة عدد أعضائه، مما يستدعي وضع ضوابط ومعايير أكدتها قمم حركة عدم الانحياز ومؤتمراتها بما يضمن عدم استخدام حق النقض

بصورة تعسفية، وبما يعزز الديمقراطية والشفافية في صنع القرار، وبما يكفل تطبيق قرارات مجلس الأمن بصورة أكثر انصافا وتوازنا بمنأى عن الازدواجية في المعايير.

وفي هذا الصدد لا بد من أن أطرح السؤال التالي: ماذا يعني للمجتمع الدولي أن تصوت مثلا أربع عشرة دولة من أعضاء مجلس الأمن على مشروع قرار يعرض عليه بنعم، بينما تستخدم دولة واحدة حق النقض، مما يدفع إلى التوجه إلى الجمعية العامة وحصول ذات المشروع على غالبية الدول الأعضاء بالتصويت بنعم؟ ألا يعني ذلك الاستهتار بالإرادة الدولية في استخدام حق النقض من دولة واحدة؟ واستخدام حق النقض ٣٥ مرة على القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٧٣ ألا يعني مشاركة حقيقية في ظلم الشعب الفلسطيني وانحيازا إلى جانب واحد معتد ومحتل؟ ألا يشكل ذلك مسوغا هاما ومبررا جادا لإصلاح مجلس الأمن ودمقرطته؟

ولمعالجة هذه الظاهرة أكد قادة دول عدم الانحياز في قرطاجنة وفي دربان ضرورة تقليص حق النقض بهدف إلغائه.

والجمعية العامة، في المقرر ٤٩٠/٥٢ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨، قررت بتوافق الآراء أن يواصل الفريق العامل المعني بإصلاح وتوسيع المجلس أعماله خلال الدورة الثالثة والخمسين هذه. وكلنا أمل أن يحظى مشروع القرار A/53/L.16 المعروض على الجمعية بتوافق الآراء.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن أهمية هذه المسألة وحساسيتها تتطلب التوافق العام والمناقشة الهادئة والمخلصة وعدم المجابهة وصولا إلى هذا التوافق، وعدم اللجوء إلى تحديات لا تخدم مصداقية المنظمة الدولية وأهدافها وميثاقها العادل وهذا يتطلب بالتالي مواصلة الفريق العامل مهامه الموكلة إليه، متحديا كل الصعوبات والخلاف في وجهات النظر التي تعتبر مؤشرا طبيعيا وظاهرة صحية، وصولا إلى تحقيق ديمقراطية المنظمة.

وفي الختام أعبر عن أملي بأن يحظى مشروع القرار L.16 الذي يؤكد الميثاق ويساهم في الديمقراطية المثلى كمنهج للأمم المتحدة، بالتأييد الواسع من هذه الجمعية المحترمة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود فقط أن أؤكد رغبة بلدي في اختتام العمل بشأن توسيع مجلس الأمن باتفاق عام قريبا.

والموقف الذي ندعو إليه معروف تماما: فنحن نحبذ زيادة عدد أعضاء المجلس في الفئتين الموجودتين. ونؤيد انضام ألمانيا واليابان وأيضا ثلاثة من بلدان الجنوب إلى المقاعد الدائمة. ونؤيد إنشاء مقاعد جديدة غير دائمة بغية تحسين التمثيل الجغرافي في المجلس. ونرى أنه لكيلا تمس قدرة المجلس على الاستجابة بسرعة وفعالية، يجب أن تكون الزيادة في عدد أعضائه معقولة. وفي هذا السياق ذاته قلنا في العام الماضي إن العدد الإجمالي يجب أن يكون أكثر من ٢١ عضوا وأن يقل عن ٢٥. ونؤيد تمتع الأعضاء الدائمين الجدد بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون بينما نحن على استعداد للعمل من أجل وضع أي صيغة تيسر التوصل إلى الاتفاق العام. ونحن على استعداد كذلك للاستمرار بطريقة عملية في الجهود التي بدأت قبل أربعة أعوام لجعل أساليب عمل المجلس أكثر شفافية.

إن أعمال الفريق العامل في الدورة الحادية والخمسين يسرت إحراز التقدم بفضل اقتراح باتباع نهج مرحلي تكون المرحلة الأولى اتخاذ الجمعية قرارا يحدد إطار التوسيع. وتتألف المرحلة الثانية أساسا من انتخاب المرشحين للمقاعد الدائمة الجديدة، ويمكن أن يتم ذلك على أساس صيغ التناول الإقليمي. وتتألف المرحلة الثالثة من تعديلات في الميثاق. ويتميز ذلك النهج بإتاحة الوقت الكافي لصياغة اتفاق عام بشكل تدريجي.

ولم ييسر العمل الذي أنجز في الفريق العامل في الدورة الثانية والخمسين التوصل إلى إحراز تقدم ذي بال، رغم الجهود المشكورة للرئيس ونائبيه السيد برايتنشتاين والسيد جاياناما، الذين نود أن نشيد بهم إشادة خاصة. والواقع أن الفريق لم يتمكن من تقديم توصيات متفق عليها إلى الجمعية بشأن المسائل المعهود إليه بها والتي من بينها الأغلبية اللازمة للبت في إصلاح مجلس الأمن.

وفي هذا السياق فكرنا في مغزى مفهوم الاتفاق العام والإجراءات التي تتيح نجاح العمل بشأن توسيع مجلس الأمن. والجواب على هذا السؤال تمليه الفطنة والبداهة البسيطة، لأن من الواضح أن العمل على إعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن لا يمكن أن ينجح إلا بتنقيح الميثاق وباتباع القواعد المنصوص عليها في الميثاق. وبهذه

الروح أعربنا عن تأييدنا لتعديلات مشروع القرار A/53/L.16 بقصد تفضيل التوصل إلى توافق في الآراء في هذه المناقشة، وهذه نتيجة يمكن التوصل إليها بتقديم اقتراح منكم، سيدي الرئيس، إلى الجمعية العامة.

ويحدونا الأمل في التوصل إلى توافق في الآراء يعبر عن استعداد الجمعية للانتقال من مرحلة المناقشة والحوار إلى مرحلة اتخاذ القرار والعمل. وهذا هو الهدف الذي سنكرس جهودنا لتحقيقه.

السيد الكعبشي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد ظلت مسألة إصلاح مجلس الأمن منذ إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة تثير مناقشة حماسية لسبل إيجاد حل مقبول تراعى فيه مصالح جميع الدول ويفضي إلى تعزيز دور مجلس الأمن بوصفه جهاز الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. والفريق العامل المعني بهذه القضية، والمنشأ قبل خمسة أعوام، ما زال عاجزا عن تقديم حل رغم الجهود المشكورة التي بذلها رئيس الفريق العامل السفير أودوفينكو ونائبا الرئيس.

لقد طرحت الوفود عددا كبيرا من المقترحات بشأن طرائق زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وكيفية تحسين أساليب عمله. ومن الواضح أن البحث عن حل توفيقي لا يزال أعقد المهام التي تواجه الفريق العامل والتي يجب أن يواصل الفريق معالجتها كي يصل إلى صيغة عادلة تعبر عن المطالب والتطلعات المشروعة لأغلبية الدول.

ولا حاجة للتذكير بأن تونس تتخذ الموقف الأفريقي وموقف حركة بلدان عدم الانحياز من مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس، ويتفق موقفنا مع الموقف الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية. فالموقف الأفريقي يطالب بمقعدين دائمين بالتناوب، مع التمتع بكل الامتيازات المترتبة على المقعد الدائم. ويبرر هذا الطلب تماما أن أفريقيا، التي تضم ٥٣ عضوا في الأمم المتحدة، ليس لها مقعد دائم في المجلس. والمقعدان الدائمان بالتناوب، اللذان تطالب بهما أفريقيا، يخصصان للقارة الأفريقية ككل، وبالتالي تتولى الدولتان اللتان تشغلان المقعدين مسؤولياتهما في المجلس نيابة عن أفريقيا. وبذا يكون العضوان الشاغلان للمقعدين في المجلس مسؤولين أمام الدول الأفريقية الأخرى فيما يتعلق بكيفية تصريف ولايتهما بوصفهما ممثلين للقارة.

وفي مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٨ في واغادوغو، بوركينا فاصو، قررت المنظمة طرائق اختيار من يشغلون بالتناوب المقعدين الدائمين اللذين ينبغي تخصيصهما لقارتنا. والطرائق التي حددتها أفريقيا تتميز بأنها تمكن أي دولة أفريقية ترغب في تحمل المسؤولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين من تمثيل أفريقيا في أحد المقعدين الدائمين اللذين يشغلان بالتناوب، على أساس اختيار يقرره القادة الأفارقة. وبغض النظر عن كون ذلك يكفل اختيار مرشحينا بطريقة ديمقراطية، فإنه أيضا سيمكن أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية من شغل المقعدين الدائمين اللذين يجري التناوب عليهما. وسيكون اختيار مرشحينا، بطبيعة الحال، على أساس المعايير المنصوص عليها في الفقرة ٢٣ من الميثاق: وهي المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي المقاصد الأخرى للمنظمة، ذلك أن أي معايير جديدة سيكون من الصعب البت فيها، وستكون نسبية، بل الواقع غير موضوعية، في طبيعتها.

لقد حسمت أفريقيا اختيارها بشأن توسيع مجلس الأمن، ومطالباتها جديرة بأن توضع في الاعتبار. ونعتقد أن الوقت قد حان للاعتراف بهذه المطالبات وتضمينها في النتيجة النهائية لعملية إصلاح المجلس. والتقييم المنتظم لعضوية المجلس الموسع سيمكننا من النظر في كيفية تحسين صيغة المقاعد الدائمة التي تشغل بالتناوب. ويمكن لكل منطقة، بالطبع، أن تختار طريقتها الخاصة لاختيار مرشحيها لمقاعد مجلس الأمن. وقبل كل شيء فإن من يتخذون موقفا تقييديا، ينبغي أن يتفقوا معنا في أن الزيادة الملموسة في فئتي العضوية هي وحدها التي يمكن أن تحل المشكلة بالطريقة التي تنشدها حقا جميع البلدان، ولا سيما بلدان عدم الانحياز.

وعلى الرغم من أن الخلافات ما زالت باقية حول كيفية حسم مسألة توسيع مجلس الأمن، نرى لزاما علينا أن نشير إلى أنه في دورة الفريق العامل الماضية طرأت تطورات هامة بشأن تحسين أساليب عمل المجلس. فقد أيد معظم الوفود العديد من المقترحات المتصلة بتلك المسألة، وعلى وجه التحديد المقترحات التي طرحتها حركة عدم الانحياز. وكانت التحسينات المقترحة تعكس تطلعا مشروعا لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى مجلس أمن يعمل بصورة أكثر شفافية ويراعي آراءها بشأن المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ويمكنها من المشاركة بالشكل المناسب في عملية صنع القرار في المجلس.

ومن الواضح أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن على أساس الاقتراحات المقدمة من أغلبية الدول الأعضاء، لا يمكن إلا أن يقوي الدور الذي أسنده الميثاق إلى المجلس، ويزيد من فعاليته من خلال تعزيز سلطته. والاقتراحات المقدمة توخيا لهذا الغرض ينبغي تضمينها في عمل المجلس وفي النظام الداخلي المؤقت - الذي لا ينبغي أن يظل "مؤقتا" إلى الأبد.

وجميع الاقتراحات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس لا يجوز عرقلتها لمجرد عدم إحراز تقدم في مجالات أخرى من عملية إصلاح مجلس الأمن. وإذا ما تبين أن من الضروري اعتماد تدابير أخرى للنهوض بعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فسيكون من مصلحة المجتمع الدولي بأسره أن تطبق هذه التدابير في الممارسة العملية. وكون هذا الجانب من عملية الإصلاح لا يتطلب تعديل الميثاق أو الاستناد إلى أحكام المادة ١٠٨ سيجعل من الأيسر على الجمعية العامة، في رأينا، أن تضع التوصيات اللازمة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

ونرى من الضروري إعادة النظر في حق النقض وقصر استخدامه على الأمور التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق. ويتعين علينا أيضا أن نستعرض مسألة الجزاءات التي تؤثر تأثيرا خطيرا في السكان المدنيين في البلدان المستهدفة بهذه الجزاءات، ولا سيما النساء والأطفال.

اسمحوا لي في الختام أن أشدد على ضرورة أن تضاعف جهودنا للاهتداء إلى مجالات اتفاق وحلول توفيقية فيما بين الوفود، حتى يتسنى مراعاة جميع المصالح عندما نستنبط حلا عادلا يعبر عن واقع عالم اليوم، وينطوي، بوجه خاص، على تمثيل أكثر إنصافا للبلدان النامية، وعلى درجة أكبر من الديمقراطية والشفافية في أداء مجلس الأمن لوظائفه.

ولدينا كامل الثقة، سيدي الرئيس، بقدرتكم على تنفيذ هذه المهمة بنجاح.

السيد أريستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يلاحظ وفد كازاخستان بعين الارتياح التقدم الذي أحرزته الوفود أثناء الدورة الثانية والخمسين فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بأساليب عمل مجلس الأمن وشفافيته وعملية صنع القرار فيه. وفي الدورات الموضوعية الست التي عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، أثناء الدورة الثانية والخمسين تحت قيادة رئيس الجمعية العامة في تلك الدورة، السيد أودوفينكو، تمكنا من إجراء تبادل واسع للآراء ومشاورات مفيدة بشأن كامل طائفة المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن، وعلى أساسها تم إعداد تقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة A/52/47.

ونرحب بالتحسينات التي طرأت على ممارسات المجلس، المشار إليها في الوثيقة A/52/47، فيما يتعلق بالإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس مجلس الأمن لغير الأعضاء، وتوافر مشاريع القرارات وملخصات لنتائج الاجتماعات والمشاورات، وإعداد تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، ومشاركة غير الأعضاء في مجلس الأمن في جلسات المجلس وفي المشاورات غير الرسمية التي يعقدها بكامل هيئته. ووفد بلادي يأمل في مواصلة التعاون بغية التوصل إلى حلول يقبلها الجميع للمسائل الواردة في المجموعة الثانية.

لقد أعلن وفد كازاخستان أكثر من مرة، في مختلف محافل الأمم المتحدة، بما في ذلك على أعلى مستوى، رأيه المبدئي في مسألة إصلاح مجلس الأمن. ورأينا هو أن هناك حاجة إلى تجسيد التغيرات العالمية التي استجدت في العالم بعد إنشاء المنظمة، في إصلاح مجلس الأمن - الجهاز الرئيسي المسؤول عن التكفل باتخاذ الأمم المتحدة إجراءات سريعة وفعالة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

ونرى أن إصلاح مجلس الأمن وتعزيز فعاليته هما العنصر الأساسي في تجديد الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، يعتقد وفد كازاخستان أن ثمة حاجة إلى ضمان تمثيل أكثر إنصافا في مجلس الأمن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وذلك لتحقيق التوازن في تشكيل المجلس، وتعزيز سلطته وفعاليته في اضطلاعه بالتزاماته المتزايدة.

وفي هذا السياق، نؤكد على موقفنا مرة أخرى، وندعو إلى توسيع عضوية مجلس الأمن في كلا الفئتين، الدائمة وغير الدائمة. ونعتقد أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن لا يمكن تحقيقه

إلا على أساس التمثيل الجغرافي العادل واحترام المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أود أن أؤكد مرة أخرى الموقف الذي أعربنا عنه فيما يتعلق بزيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بضم ألمانيا واليابان وكذلك ثلاثة بلدان نامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغية كفالة توازن المصالح والتعبير الملائم عن الواقع الجغرافي السياسي الراهن. ووفدي يقول هذا اقتناعا منه بأهمية مراعاة ضرورة أن يكون المجلس محدود الحجم من أجل المحافظة على أدائه وفعاليته.

ويرى وفد كازاخستان أن يجري انتخاب الأعضاء الدائمين الجدد في الجمعية العامة مع احتفاظ المجموعات الإقليمية بحق أن تحدد لنفسها آليات وإجراءات تسمية المرشحين للمقاعد الدائمة.

ونؤيد أيضا منح الأعضاء الدائمين الجدد نفس الامتيازات والصلاحيات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تلافي إيجاد فئة جديدة من العضوية. وفي الوقت نفسه، وكما سبق أن لاحظنا أكثر من مرة، يلزم الأخذ بنهج متوازن للغاية فيما يتصل بهذه المسألة، ويلزم اعتبارها جزءا من مجموعة التدابير الرامية إلى إصلاح المجلس.

وفي حين ندعو إلى التقيد بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل فيما يتعلق بالأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن نرى أنه من المناسب الإبقاء على الممارسة الحالية لانتخاب أعضاء المجلس في هذه الفئة على أساس المعايير الواردة في المادة ٢٣ من الميثاق.

وفيما يتصل بالأغلبية اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن إصلاح مجلس الأمن، فموقف كازاخستان هو أنه يلزم احترام مواقف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونظرا للترابط القائم بين هذه المسألة ومسألة توسيع المجلس، نعتقد أن من المستصوب النظر في مسألة الأغلبية اللازمة بعد التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة الموضوعية وهي زيادة عدد الأعضاء. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي اعتماد مشروع قرار ينطوي على إجراء تعديلات في الميثاق الحالي بالاستناد إلى المادة ١٨ أو المادة ١٠٨ من الميثاق، يرى وفدي أن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على النص الفعلي لمشروع القرار الذي يتضمن التعديلات المقترحة.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه، في حالة اتخاذ القرارات بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجمعية العامة، يجب بذل كل جهد مستطاع لضمان وجود أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو وجودها جميعا، على الأفضل.

ونؤيد الرأي الذي أعرب عنه عدد من الوفود ومؤداه أن إجراء تصويت على مشروع القرار A/53/L.16، في هذه الجلسة العامة من الجمعية العامة لن يساعد على حفظ روح التعاون والثقة فيما بين الأعضاء. ولذلك ندعو إلى إجراء مزيد من المشاورات حول هذه المسألة، سعيا إلى التوصل إلى حل توفيقي أو حل مقبول لدى الجميع.

وفد كازاخستان مقتنع بأن قدرة الدول الأعضاء في المنظمة بالنسبة للجهود الرامية إلى تجديد المجلس لم تستنفد بعد وبأن أخذ الوفود بنهج مرن ومتوازن إزاء هذه المسألة قد يعود عليها بنتائج إيجابية. وأود أن أعرب عن أملنا في التعاون المثمر بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بحثا عن حلول مقبولة للجميع للمسائل الجوهرية المتعلقة بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥.